سلسلة الاقتصاد

مبادئ الاقتصاد الكلي
من منظور سياسات الإنفاق

إعــداد

د. محمود أحمد عياد صلاح   د. إبراهيم جابر السيد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٣٠
ص ٠ م

صلاح ، محمود أحمد عياد.
سلسلة الاقتصاد / محمود أحمد عياد صلاح .{واخ}.ـط١.ـ
دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.
٢٩٢ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .
تدمك : ٩٧٨ – ٩٧٧ – ٣٠٨ – ٦١٥ - ٢
١. الاقتصاد .
أ - صلاح ، محمود أحمد عياد (مؤلف مشارك) .

رقم الإيداع : ٢٠٨٨٤ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman@yahoo.com . elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

الفهــرس

مقدمــة

يُعد علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس كيفية اضطلاع كل من الأفراد و المؤسسات الاقتصادية في المجتمع بدورها في إنتاج و توزيع و استهلاك السلع والخدمات . و قد تمخض هذا العلم في استحداث مجموعة من المبادئ و النظريات و النماذج التي ترمى إلى استبعاد بعض أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث ظاهرة اقتصادية معينة . و الغرض من ذلك محاولة التنبؤ بما يقع من أحداث اقتصادية ، و تبنى سياسات من شأنها تفادي أو معالجة بعض المشكلات كالبطالة و التضخم وكافة أشكال الإهدار .

و ينقسم علم الاقتصاد إلى علمي الاقتصاد الكلى و الجزئي . فيختص علم الاقتصاد الكلى بدراسة إجمالي الإنتاج و العمالة و المستويات العامة للأسعار و ميزان المدفوعات . أما الاقتصاد الجزئي فهو المسئول عن دراسة السلوك الاقتصادي لوحدات اتخاذ القرارات الفردية كالمستهلكين و مالكي الموارد و المؤسسات التجارية في إطار اقتصادي حر .

الفصل الأول
منهجية علم الاقتصاد وأهمية دراسته

لقد أصبح الإلمام بأساسيات علم الاقتصاد ضرورة ملحة في عالمنا المعاصر إذ أصبحت قضايا الاقتصاد تشغل حيزا كبيرا من حياتنا اليومية .فكثيرًا ما تطالعنا الصحف ووسائل الإعلام بأخبار وتحليلات حول أزمة الاقتصاد العالمي أو قضايا التتمة (الاقتصادية)أو التكامل والتعاون (الاقتصادي) وغيرها نظرًا لما تتميز به الظواهر الاقتصادية من تعقيد ، رأى العلماء أن من المفيد التعبير عن السلوك الاقتصادي أن من المفيد التعبير عن السلوك الاقتصادي بنموذج عند بناء النموذج ، يعتمد علماء الاقتصاد على افتراضات تستبعد التفاصيل قليلة الأهمية وتخفض من تعقيد السلوك الاقتصادي الذي تتم دراسته ،أما المتغيرات المستقلة فهي التي تصف ذلك السلوك الاقتصادي. لقد قمت بالحديث عن منهجية الاقتصاد وأهمية دراسته وذلك من خلال عرض نشأة علم الاقتصاد وتعريفه والمهمة الأساسية لعلم الاقتصاد وتطور علم الاقتصاد وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى وأهدافه ثم بعد ذلك على للمشكلة الاقتصادية وأسبابها وعناصرها وكيفية حل المشكلة الاقتصادية والتحليل لهذه المشكلة .

نشأة علم الاقتصاد :

إن الاقتصاد قديم منذ بدايات التاريخ منذ أن كانت شريعة حمورابي تنادي بالوصايا الأخلاقية ذات الطابع الاقتصادي ، ولكن عموما يشير التاريخ الاقتصادي أن أول محاولة قامت في تاريخ الفكر الاقتصادي تلك التـي قام بها الفيلسوف الإغريقي اكزينوفون في كتابة الاقتـصـاد ومن بعده ، وبثوا في جانب الاقتصاد الكلي ونادوا بفكر الشيوعية الأرستقراطية ، كما حارب أفلاطون تجمع الثروة ، والاقتراض بالفائدة ، والتجارة وتراكم الفائض النقدي .

ويُعرف الاقتصاد في معظم الأدبيات الاقتصادية بأنه الآلية التي يتم من خلالها استخدام الموارد الإنتاجية : العمل ، والأرض والمعدات ، والآلات والموارد الطبيعية والاختراعات والتكنولوجية وذلك بهدف إشباع رغبات وحاجات الأفراد المختلفة في المجتمع وفي الاتجاه المقابل تستخدم القواعد والتعليمات والأنظمة والمؤسسات لتنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي حول كيفية امتلاك واستخدام تلك الموارد في الدولة وهو الذي يختلف باختلاف الدول والأنظمة الاقتصادية في المجتمعات وبناء على ما سبق فإن مفهوم الاقتصاد لا يختلف كثيراً عن مفهوم علم الاقتصاد .

تعريف علم الاقتصاد :

تتعدد التعريفات لعلم الاقتصاد فقد عرفه آدم سميث في كتابه " **ثروة الأمم** " أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من أن تصبح غنية .

أما الاقتصادي بيجو فقد عرفه بأنه العلم: " الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية" وهذه الاقتصادية تبحث في كيفية تحقيق الإشباع لشخص معين دون المساس بمستوى إشباع الأفراد الآخرين . وعرف أيضاً بأنه علم اجتماعي يدرس كيف ينخرط أفراد ومنظمات المجتمع في عمليات الإنتاج والتوزيـع والاستهلاك للسلع والخدمات . والبعض عرفه على أن علم الاقتصاد هو أحد العلوم الإنسانية ، **ولهذا فان علماء الاقتصاد وفلاسفته لم يجمعوا على تعريف واحد ولذا نستطيع القول أن سبب عدم الإجماع على تعريف واحد لعلم الاقتصاد يعود إلى عاملين** :

١-علاقة علم الاقتصاد بالسلوك الإنساني غير المستقر

٢-تطور الأوضاع المعيشية والظروف الاجتماعية.

المهمة الأساسية للاقتصاد :

يعتبر النشاط الاقتصادي في أية دولة بأنه نشاط متحرك وغير ثابت (ديناميكي) وتتغير آلياته ووسائله بشكل مستمر فالموارد الطبيعية والأيدي العاملة والمنظمون والمخترعون والمعدات والآلات والمعرفة والتكنولوجية جميعها موارد متاحة تستخدم لإنتاج سلع وخدمات مفيدة

ونافعة للمجتمع وهذه الموارد على الرغم من اختلافها فهي محدودة بل يمكن القول أنها متزايدة وباستمرار .

إن المشكلة الاقتصادية الأساسية هي الندرة والتي تعرف على أنها الموازنة بين الرغبات ووسائل إشباع تلك الرغبات فهذه المشكلة قديمة حديثة تواجه المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء ، فعلى سبيل المثال يمتلك الاقتصاد الأمريكي كميات كبيرة من الثروات لكنه غير قادر على إشباع رغبات وحاجات أفراده تماماً والاقتصاد البريطاني والاقتصاد الفرنسي والصيني والأردني ، جميعها أيضا غير قادرة على إشباع حاجات ورغبات أفرادها لأن معدل نمو هذه الحاجات والرغبات أسرع واكبر من نمو الموارد المستخدمة فيها .

تطور علم الاقتصاد :

لو استعرضنا تاريخ الفكر الاقتصادي لوجدنا أن أبرز الشواغل التي شغلت الإنسانية منذ أن عرفت الحياة في إطار التكوينات الاجتماعية المختلفة ذلك الصراع المتصل بينه وبين الطبيعة المحيطة به في محاولته للوصول إلى حل ما اصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية .

ولقد تبلور هذا الفكر في عصور متعاقبة يتأثر علماؤه بأفكار سابقتهم ثم يضعون نتاج جهودهم أمام من يليهم حتى جعلوا من الاقتصاد علما له أطره ومعالمه .

لكن علم الاقتصاد لم يظهر كعلم من العلوم بالشروط المحددة للعلم بالمعنى الواسع إلاَّ في تاريخ حديث نسبياً لاحق للقرن السادس عشر وقد اختلف العلماء

في تحديد النقطة التي بدأ منها علم الاقتصاد فمنهم من قال انه بدأ بكتاب آدم سميث " **ثروة الأمم** " عام ١٧٧٦م وعند آخرين يبدأ بكتاب كانتيلون " بحث

في طبيعة التجارة بصفة عامة " عام ١٧٣٠م وعند آخرين يبدأ بكتابات وليام بتي ١٦٢٣- ١٦٨٧م ويعتبرونه مؤسس علم الاقتصاد السياسي غير أن التفكير الاقتصادي ظهر قبل هذه التاريخ . **وتنقسم مراحل علم الاقتصاد إلى :**

مدرسة التجاريين :

سيطرت أفكار هذه المدرسة منذ أواخر القرون الوسطى إلى ما يقرب من منتصف القرن الثامن عشر فقدت أدت الاكتشافات الجغرافية إلى توسيع نطاق التجارة وتدفق المعادن النفيسة ولقد تميزت هذه المرحلة التي سيطرت فيها أفكار المدرسة التجارية بأن التجارة احتلت المكان الأول في التفكير الاقتصادي وقد كانوا يرون أن مركز الدولة وقوتها يتحدد بمقدار ما تملكه من معادن نفيسة وإن هذه المعادن تأتي بها التجارة . مما أدى ذلك للاهتمام بالصناعة ليس لذاتها ولكن باعتبارها ضرورة للتجارة ويأتي الاهتمام بالزراعة في ذيل اهتمامهم. فكانت سياستهم الاقتصادية تهتم بقوة الدولة وعظمتها بينما رفاهية الفرد لم تكن من أهدافهم . فكانت مدرسة نقدية (تهتم بالمعادن وتراكمها) وكانت مدرسة وطنية أو قومية (تهتم بمصالح الدولة القومية) ومدرسة تدخلية (لأنها تؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي) .

مدرسة الطبيعيين :

بعد أن قامت الدولة وتداعمت أسسها الاقتصادية ظهرت فلسفات جديدة تنظر نظرة ارتياب إلى تدخل الدولة وتؤكد على الحرية الفردية والمساواة باعتبارهما جزءاً من القانون الطبيعي . وكان تفكير الطبيعيين أن الظواهر الاقتصادية يسيطر عليها نظام طبيعي ويؤكدون على النشاط الزراعي واعتبار الأرض بأنها المصدر الأساسي للإنتاج ونادوا بالحرية الاقتصادية وعدم التدخل واعتبروا ما عدا الزراعة من الأنشطة كالصناعة والتجارة **عقيمة غير منتجة .**

مدرسة التقليدين (أو الكلاسيك) :

إن الكثير من أسس هذه المدرسة الفكرية وضعه آدم سميث الذي تأثر بكتابات سابقيه كما برز من مفكريها العظام " **ريكاردو**" وخلاصة تفكير هذه المدرسة أن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الظواهر الاقتصادية إلاَّ أن المنفعة الشخصية هي التي تقود الإنسان في تصرفاته كما وأن

مفكري هذه المدرسة دافعوا عن الحرية الاقتصادية واعتبروا أن قوة الدولة ليست في مقدار ما تملكه من الذهب والفضة وإنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج ويقررون مبدأ الانسجام بين سعي الأفراد وراء مصالحهم الخاصة وبين مصلحة الجماعة .

المرحلة الحديثة :

وفي هذه المرحلة يهتم المفكرون بالإضافة إلى ما سبق بمشاكل التنمية وحل مشاكل البطالة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية التي أصبحت ظواهر في اقتصاديات الدول الرأسمالية الحديثة وهي ظاهرة التضخم وظاهرة الكساد وكيفية معالجتها وتشمل أيضا مشاكل النقود والسياسات المالية .

بناء النظريات الاقتصادية وأهميتها:

نجد أن بعض الطلبة الذي يدرسون الاقتصاد لأول مرة يواجهون صعوبة في تلك المادة ويعزون تلك الصعوبة في أحيان كثيرة إلى الصبغة الغالبة فيها فهم يرون أن نظريات الاقتصاد تعتمد على افتراضات غير واقعية أحيانا بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد على التجريد النظري ويتساءل بعض طلبة الاقتصاد عن الجدوى من تلك النظريات وعما إذا كان من الأفضل الانطلاق من حقائق الحياة وتفسيرها . المشكلة في هذا الصدد هي أن الحقائق في حياتنا كثيرة ومتشابكة مما يتطلب تحديد وتوضيح ماهية الروابط بينها وهذه مهمة النظريات .

إن النظرية سواء كانت اقتصادية أو متصلة بأي فرع من فروع المعرفة هي تيسير (تجريد) لعلاقات قائمة كمحاولة لإيجاد تفسيرات للأسباب والنتائج المتصلة بظاهرة معينة أي أن النظرية تهدف إلى تفسير ما يحدث أو محاولة توقعه فالنظرية الاقتصادية مثلا تشمل مجموعة من التعميمات المتعلقة بنشاط الإنسان الإنتاجي والاستهلاكي وتكون تلك التعميمات صحيحة عند تحقق افتراض معين ،أو مجموعة من الافتراضات عن الظاهرة المعينة ولذلك فإن الشرط الأساسي لبناء النظرية: هو وجود فرضية أو أكثر ،ثم استنتاج يتبع الفرضية .

فرضية أولى : الدخل لدى الفرد يمثل قوة شرائية .

فرضية ثانية: القوة الشرائية لدى الفرد تمكنه من شراء السلع المختلفة .

استنتاج : زيادة دخل الفرد لزيادة القوة الشرائية لديه مما يمكنه من شراء سلع أكثر.

نلاحظ أن هناك علاقة بين الفرضية والاستنتاج وهذا شرط أساسي من شروط البناء النظري لاحظ أيضا أن الاستنتاج صحيح بغض النظر عن الفرضية بمعنى أن البناء النظري مكتمل سواء اتفقنا مع الافتراض أم لم نتفق ، أي أننا يمكن أن نحصل على استنتاج منطقي حتى لو كانت الافتراضات خاطئة ، ومثال ذلك :

فرضية أولى : ما يرغب الأفراد في شراءه من السلع له علاقة بسعر السلعة.

فرضية ثانية : يرغب جميع الأفراد دوماً في شراء السلعة الغالية الثمن (ذات السعر المرتفع).

استنتاج : كلما زاد سعر السلعة زاد ما يرغب الأفراد في شرائها .

إن الاستنتاج في الحالة السابقة صحيح منطقياً وقد استنتجتاه من الفرضيات المعطاة ولكن الفرضية الثانية خاطئة لان جميع الأفراد لا يرغبون دوماً في شراء السلعة ذات السعر المرتفع وقد تؤدي الفرضيات الخاطئة إلى نتيجة منطقية صحيحة أو خاطئة **ومثال ذلك :**

فرضية أولى : النظام الرأسمالي يسعى لتحقيق أفضل استخدام للموارد .

فرضية ثانية : النظام الاشتراكي يسعى لتحقيق أفضل استخدام للمورد.

استنتاج : النظام الرأسمالي مثل النظام الاشتراكي .

لقد تم بناء الاستنتاج السابق على أساس العلاقة المشتركة " تحقيق أفضل استخدام للموارد " ولكن تلك العلاقة غير كافية للوصول إلى الاستنتاج إذا إن المنطق يحتم البحث عن كيفية " تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد " في كلا النظامين الاقتصاديين فضلا عن أن التشابه في أمر واحد لا يعني تماثل النظامين إذ قد يختلفان في أمور أخرى ومن التحليل السابق أن نستخلص ثلاثة شروط رئيسية للبناء النظري **وهي:**

١- وجود فرضيات يمكن اختبار صحتها .

٢- وجود استنتاج يتبع الفرضيات .

٣- وجود علاقة منطقية بين الفرضيات والاستنتاج .

الحقائق والنظريات :

نتيجة للتطور في الحياة المادية من جهة والتطور في المعرفة الإنسانية من جهة أخرى فإن علم الاقتصاد شهد تطوراً كبيراً هو الآخر خلال القرن الماضي وازداد الاهتمام بذلك الفرع من فروع المعرفة ولكونه احد فروع العلوم الاجتماعية (التاريخ وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والعلوم السياسية ...إلخ) فإن الاقتصاد يهتم باستكشاف وتفسير علاقات التبادل بين الأفراد والجماعات ولان العلاقات الحياتية متشابكة ومعقدة فإن بعض " النظريات " و " التعليمات " التي يتوصل إليها الباحث الاقتصادي في زمن معين لابد وان يتم إعادة النظر فيها في زمن آخر ومكان آخر نتيجة تطور الظروف المعيشية للإنسان . وقضية محدودية " النظريات" لا ينفرد بها الاقتصاد وحده بل شاركه في ذلك معظم العلوم الاجتماعية

ويحاول كثير من الاقتصاديين اكتشاف الحقائق الاقتصادية العامة وتفسيرها لذلك يفرق بعض الاقتصاديين بين ما هو كائن حقيقة وبين ما يجب ان يكون أي بين الحقائق الاقتصادية المجردة بين وجهة النظر أو الموقف من تلك الحقائق ويقول هؤلاء إن مهمة النظرية الاقتصادية هي البحث عن تلك الحقائق وتفسيرها . بغض النظر عن موقف الباحث أو رأيه تجاهها وعلى ضوء ذلك يفرق بعض الاقتصاديين بين ما يسمى بالاقتصاد الموضوعي .

وترى فئة غير قليلة من الاقتصاديين ومنهم الاقتصادية البريطانية جون روبنسون والسويدي جونار ميردال والأمريكي جون جالبريث – أن التفرقة بين ما هو موضوعي وما هو قيمي في إطار العلاقات الاقتصادية تفرقة غير صحيحة بل يرون أنها محاولة لتقريب علم اجتماعي معروف إلى مجال العلوم الطبيعية المعروفة بموضوعيتها ويرى هؤلاء أن وجهات النظر أو السياسات تؤثر على ما يوصف بأنه وضعي لدرجة انه من الصعوبة بمكان تحديد الحقيقة الموضوعية بمعزل عن التراكمات القيمية المتصلة بها فإذا لاحظ الباحث الاقتصادي وجود بطالة في بلد معين فإن تلك الحقيقة الموضوعية (وجود بطالة) لا يمكن أخذها بشكل منفصل عن الأسباب التي أدت لها .

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى :

لقد توثقت صلة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى كالرياضيات والفيزياء والإحصاء وغيرها ويعود ذلك إلى التطور الذي حدث

في مجالات العلوم المختلفة خلال القرن الماضي ففي مجالات أبحاث سلوك المستهلك في الاقتصاد تبدو لنا الاستفادة من إسهامات علم النفس أما في مجالات علاقات العمل وتوزيع الدخل فتتضح علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع .

وفي مجال دراسات التطور والتنمية الاقتصادية تتضح أهمية العلاقة بين التاريخ والاقتصاد أما الدراسات الجغرافية فيبدو أثرها واضحاً في مجال دراسة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب الأقاليم والمناطق .

علم السياسة :

إن للاقتصاد علاقة وثيقة بعلم السياسة فعلم السياسة يهتم برعاية شئون المجتمع وعلم الاقتصاد يهتم بشئون المجتمع من زاوية الحاجات وإشباعها .كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة وبالتالي نلمس أثر الاقتصاد على السياسة إذا عرفنا أن حروبا نشأت بدوافع اقتصادية وان ثورات قامت بدوافع اقتصادية كما وأن الإدارة السياسية تتأثر بالأوضاع الاقتصادية .

علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء والحاسب الآلي:

فقد توثقت خلال القرن الحالي ويكاد لا يخلو بحث اقتصادي من بعض الاستخدام للنماذج الرياضية والإحصائية أو استخدام إحدى حزم الحاسب الآلي لاستخلاص النتائج وسبب استخدام النماذج الرياضية في الاقتصاد يعود إلى طبيعة البحث الاقتصادي نفسه الذي ينزع إلى التجريد في محاولة لتسهيل الواقع كما أن استخدام الأساليب الإحصائية أضحى ضرورياً في معظم الدراسات الاقتصادية لمحاولة إثبات ملائمة نظرية معينة للواقع أو عدم ملاءمتها له وتكاد لا تخلو منهجية للاقتصاد في أي جامعة من مواد كالاقتصاد الرياضي أو الاقتصاد القياسي وغيرها .

وللاقتصاد علاقة بعلم تطوير الإنسان وخصوصاً في مجال الدراسات الاقتصادية حول أنماط الإنتاج المختلفة وحول النمو الاقتصادي وللاقتصاد علاقة بالفيزياء وخصوصاً من خلال استخدام الاقتصاد لفكرة التوازن أو الكفاءة

أو المرونة .

ومن العلاقات الآخذة بالتطور تلك التي تربط الاقتصاد بإدارة الأعمال إذا أن إدارة الأعمال تهتم بالمنشأة وقضاياها من الدخل ويتم استخدام كثير من المبادئ الاقتصادية في مجال إدارة الأعمال في معظم جامعات العالم .

علم الاقتصاد وعلم النفس :

إن سلوك الإنسان ناتج عن دوافع نفسية كامنة والباحث الاقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والاختيار وحاجاته الدفينة ولذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك.

علم الاقتصاد والمنطق :

النظريات العلمية ومنها النظريات الاقتصادية لا تكون صحيحة إلاَّ إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف يستعمل المقدمات والمسلمات ويبنى عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة بالتأكيد .

أهداف علم الاقتصاد :

١-تحديد معالم المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمعات وتحليل الظواهر الاقتصادية.

٢-تحقيق الرفاهية للفرد بتمكينه من إشباع حاجاته المادية وغير المادية :

أ-بتحقيق أقصى قدر من الإنتاج .

ب-توزيع الإنتاج توزيعا عادلا على أصحابه.

٣-التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية مستقبلا للعمل على مواجهتها ووضع حلول ملائمة، إذ أصبحت قضايا الاقتصاد تشغل حيزا كبيرا من حياتنا اليومية مثل ألازمة المالية العــالمية وأزمة الاقتصاد العـالمي و قضايا التنمية الاقتصـــادية.

المشكلة الاقتصادية :

نحن نعرف أن للإنسان احتياجات متعددة يرغب في إشباعها لا حصر لها ونستطيع أن نقول بأنها غير محدودة وإن هذه الحاجات تتولد لدى الإنسان كلما أشبع شيئاً مها أحس بحاجات أخرى تلح عليه في الإشباع كما أننا نعلم أن الأشياء التي تلزم لإشباع حاجات الناس قليلة نسبياً أي أن الأشياء المتوفرة للإشباع (الموارد) لا تكفي لإشباع جميع الناس لحاجاتهم ومن هنا برزت المشكلة الاقتصادية بالنسبة للفرد في ذاته وبالنسبة للمجتمع ككل ثم أن هناك ما يزيد في تعقيد المشكلة ألا وهو الاستعمالات المتعددة للموارد حيث أن لكل شيء يستعمل في إشباع حاجة استعمالات مختلفة وإن اختبار الاستعمال عندما يختار إشباع حاجته من سبيل فسيضحي ببقية السبل .

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن الأشياء الموجودة في الطبيعة لإشباع حاجات البشر **يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين :**

- نوع أوجده الله بوفرة مطلقة وهذا النوع ضروري للبقاء ودوام الكون فبدونه

لا تقوم حياة كالماء والهواء والضوء الطبيعي ولا يحتاج الفرد في الحصول عليه لدفع الثمن أو مزاحمة غيره في الحصول عليه لأنه خلق كافيا للناس واصطلح على تسمية هذا النوع من الأشياء " **بالسلع الحرة** " علماً بان كلمة سلعة تعني الشيء الذي يباع ويشترى .

- نوع من الأشياء لا يحصل عليه المرء بسهولة ولا بد من دفع مقابل ليتملكه وذلك لأن هذه الأشياء غير كافية لجميع الناس لتسد جميع احتياجاتهم واصطلح على تسمية هذا النوع من السلع " بالسلع الاقتصادية " .

إذن " **فالسلع الحرة** " كافية لاحتياجات البشرية وهي أكبر من حاجات الناس بشكل عام .

أما " السلع الاقتصادية " فإنها لا تتوفر لتكفي جميع احتياجات البشر منها وهي في كل وقت اقل بكثير من حاجات الناس إليها ولذلك توصف بأنها نادرة ولفظ نادرة هنا لا يعني الندرة المطلقة ولكنها تعني الندرة النسبية

ودعنا نسوق مثلاً لإيضاح الندرة النسبية : لو تصورنا وجود عشرة أطنان من مادة في السوق فانه بالمفهوم العام نقول أن هذه المادة متوفرة ولكن لو تصورنا رغبات الناس في امتلاك هذه المادة لوجدنا أن كميتها تقصر كثيراً عن وجود منها فنقول بأن هذه المادة نادرة نسبياً .

نستطيع الآن أن نحدد أسباب المشكلة الاقتصادية :

أسبابها :

الندرة :

حيث أن السلع الاقتصادية توصف جميعها بأنها نادرة .

الاختيار :

إن المفاضلة بين وسائل الإشباع أيها يحقق إشباعا أكبر وبين السلع أيها أنفع عند الاستعمال أو أيها أنفع عند امتلاكها يعتبر مشكلة يواجهها الإنسان كما أن لكل سلعة تقريباً استعمالات متعددة أو أكثر من استعمال فان المرء لا بد وان يفكر في أي الاستعمالات أنفع وهذا أيضا يدعوه لإعمال فكر في الاختيار ويجعله أمام مشكلة تتطلب حلاً .

التضحية :

تنشأ التضحية عن الاختيار فطبيعي أن كل إنسان يختار سلعة لاستعمال معين فانه يضحي بغيرها وإذا اختار استعمالاً فانه يضحي ببقية استعمالاتها ولذلك فإن عملية الاختيار لا يحددها فقط كم سينتفع هذا الفرد بالسلعة المعينة أو الاستعمال المعين من بين الاستعمالات العديدة ولكن أيضا يدخل في تحديد الاختيار حجم التضحية التي سيتحملها نتيجة لاتجاهه لاستعمال معين أو سلعة معينة .

عناصر المشكلة الاقتصادية :

أما وقد وضح معنى المشكلة الاقتصادية فإننا نستطيع تحديد عناصرها فيما يلي :

١ـ تحديد واضح ودقيق من حيث كمية ونوعية الاحتياجات التي يريدها المجتمع: ومن ثم تحديد السلع والخدمات التي تشبع هذه الحاجات وترتيبها في أولويات حسب أهمية النسبية .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نحدد مفهوم الخدمة بعد أن حددنا سابقاً مفهوم السلعة فالخدمة تعني إشباع حاجة دون امتلاك لوسيلة الإشباع كالركوب في سيارة الأجرة أو المبيت في فندق أو إرسال حوالة بنكية ... الخ .

فبما أن وسائل الإشباع من السلع نادرة نسبياً ووسائل الخدمات أيضاً نادرة نسبياً فإنه لا بد من التفكير في كمية السلع الضرورية لإشباع حاجات المجتمع ووسائل تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع أيضاً وترتيبها حسب أهميتها وأن ترتيب السلع حسب أهميتها من حيث احتياج المجتمع إليها يسمى في الاقتصاد "سلم التفضيل الجماعي "

٢- **توفير السلع والخدمات اللازمة :** بعد معرفة كم وماذا يريد المجتمع يبدأ التفكير في توفير هذه السلع والخدمات وتحديد مصادر توفيرها وقد يكون مصدر توفيره .

استيرادها من الخارج .

إنتاجها في الداخل .

٣- **تنظيم العملية الإنتاجية :** ويتطلب هذا تحديد ثلاثة أمور لها أهميتها **هي** :

تحديد الجهة التي تقوم بالعملية الإنتاجية أيقوم بالإنتاج القطاع الخاص أو القطاع العام .

تحديد الطريقة الإنتاجية ونعني بها اختيار الطريقة الفنية الملائمة للإنتاج ونحن نعلم أن عناصر الإنتاج نادرة وهنا لابد من اختيار الطريقة التي تلائم وفرة عناصر الإنتاج في المجتمع ويجب اختيار أكفأ الطرق الإنتاجية .

جـ - الاستخدام الكامل للعناصر الإنتاجية أي أن العناصر التي تدخل في الإنتاج يجب استغلالها وتشغيلها بكامل طاقتها لعدم هدر طاقات إنتاجية في حال عدم التشغيل الكامل .

٤- **توزيع الإنتاج :** بعد أن يتم إنتاج السلع والخدمات فلا بد من مراعاة العدالة في توزيع عوائدها على أصحاب عناصر الإنتاج وهذا يتطلب البحث عن وسليه يمكن بواسطتها قياس مساهمة كل فرد ساهم في العملية الإنتاجية وهذه مسألة استحوذت على تفكير كثير من الفلاسفة وذلك لأنها مسالة إنسانية .

٥- **تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي:** بما أن عدد السكان في زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة في الاحتياجات وهذا يتطلب زيادة كميات عناصر الإنتاج ليضمن المواءمة المناسبة بين زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وزيادة هذه السلع والخدمات من جهة ثانية

الأنظمة الاقتصادية وتحليها للمشكلة الاقتصادية:

لقد تعرضت جميع المجتمعات بغض النظر عن النظم الاقتصادية والسياسية السائدة فيها لمواجهة بعض الموضوعات المتعلقة بحل المشكلة الاقتصادية

وهي ماذا يجب أن ينتج ، وكيف يتم إنتاجه ، وما هي الطريقة التي تتبع في توزيع ذلك الناتج ، ومن يستفيد من عملية التوزيع ، نجد أن كل نظام من هذه الأنظمة طريقته المختلفة في التعرض لهذه المشكلة وتحليلها حسب وجه نظره ففي المجتمع القبلي مثلاً نرى أن ندرة الموارد ، وطبيعة الحياة القبلية ، وندرة وسائل الإنتاج قد وضعت حدوداً على كميات ونوعية السلع التي تنتج . فهناك مثلاً الماشية ومنتجاتها التي يتم إنتاجها بطريقة تقليدية . أما طريقة التوزيع في المجتمعات القبلية فتتأثر بالعادات والتقاليد السائدة . ولكن التطور في مستوى حاجات الإنسان ، وفي وسائل إشباع الحاجات قد أوجد عدة مناهج وطرق للإجابة عن التساؤلات ماذا ينتج ؟ وكيف ينتج ؟ ومن يستفيد من الإنتاج؟ ومناهج الإجابة عن تلك الأسئلة والأدوات التنظيمية لتلك المنهج تطورت نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من جهة ونتيجة تطور المعرفة والعلوم من جهة أخرى . لذلك . اختلفت النظم الاقتصادية باختلاف نظرتها للمشكلة الاقتصادية للمجتمع وباختلاف الحلول التي تقترحها لحل تلك المشكلة. وقد ظهرت على مر التاريخ عدة نظم اقتصادية سعت إلى وضع حلول أو إجابات على هذه التساؤلات فهناك تنظيمات المجتمع الرعوي القديم وتنظيم الإمبراطوريات القديمة حيث ارتبط الإنتاج والتوزيع بالغزو والاستحواذ وهناك النظام الاقتصادي في الإسلام في عقده الأول وخلال حكم الدولتين الأموية

والعباسية ويختلف النظام الاقتصادي الإسلامي عن النظم الاقتصادية الأخرى لاختلاف منطلقات ذلك النظام المستند إلى كتاب الله وسنة نبيه .

أولاً : النظام الاقتصادي الرأسمالي :

تعود أسس النظام الرأسمالي إلى الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث حيث صاغ مبادئ ما يعرف اليوم بالنظام الرأسمالي في كتابه (ثروة الأمم) وتبرز أهمية النظام الرأسمالي من حيث كونه النظام الرئيسي الذي ساد بعد الثورة الصناعية ولا يزال . وقد واجه ذلك النظام سواء بالنسبة لأطره النظرية أو للدول الأخذة به تحدياً رئيسياً من النظام الاشتراكي خلال القرن الحالي ولكن استطاع النظام الرأسمالي أن يحقق نجاحات عديدة .

ثانياً :النظام الاشتراكي :

ساد النظام الاشتراكي في كثير من الدول خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين فقد انتقد كارل ماركس في كتابة (رأس المال) النظام الرأسمالي وآلياته واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورًا وذكر بان الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي

إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة (الصراع الطبقي) الذي سيؤدي حتما إلى انحسار الرأسمالية وسيادة نظام (لا طبقي) .

الإنفاق الحكومي وأثره على الاستهلاك والاستثمار :

يطلق على الإنفاق الحكومي اصطلاح النفقات العامة ويعني هذا الاصطلاح المبالغ التي تصرف من موازنة الدولة العامة والموازنات الملحقة وحسابات الخزينة وموازنات الهيئات المحلية وتكون هذه النفقة من اجل سداد حاجة عامة فإن النفقة العامة مبلغ من المال وليست مقداراً عينياً كما متبعاً في الماضي لتأمين بعض الحاجات العامة .

نطاق الإنفاق الحكومي :

كانت النفقات العامة فيما مضى محدودة النطاق حيث كانت تنحصر النفقات العامة في تأمين الأمن الداخلي والدفاع الخارجي ولكن تطور الدولة الحديثة جعل نطاق اهتمام الدولة يتسع وأصبحت واجبات الحكومة تتعدى حدود الأمن الداخلي والدفاع الخارجي فأصبحت مسئولة عن التعليم وعن تأمين مرافق عامة تساعد في تحقيق رفاهية الفرد لذا تضاعف حجم النفقات العامة كثيرا مما أثر على الاقتصاد الوطني وعلى رفاهية المجتمع .

أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك :

إن إنفاق الدولة في مجال معين يخفض من تكاليف الخدمة في هذا المجال وبالتالي فإن وضع الفرد يكون أفضل وأقدر على زيادة الاستهلاك . كما أن الإعانات التي تقدمها الدولة للعمال فإنها ترفع من مستواهم المعيشي وتعمل على زيادة استهلاك العمال من السلع والخدمات بالإضافة إلى إعانات بعض السلع الضرورية التي تجعل أسعار هذه السلع منخفضة حتى يستطيع الناس استهلاكها بيسر وسهولة وإن زيادة الاستهلاك يظهر أثرها واضحاً في الاقتصاد نتيجة لزيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات الذي بدوره يحفز الإنتاج وينعش الاقتصاد بتأثير عامل المضاعف .

أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار :

تؤثر النفقات العامة على الاستثمار وذلك عن طريق أثر هذه النفقات على الاستهلاك لأن الإنتاج وفقاً للنظرية الكينزية والعمالة يتوقف على الطلب الكلي الفعال والطلب الفعال من شقين أحدهما الطلب الاستهلاكي والثاني هو الطلب الاستثماري والطلب الاستثماري أي زيادة الطلب على عناصر الإنتاج سيؤدي رأساً إلى زيادة الإنتاج أما الطلب الاستهلاكي فأنه سيحدث حافزاً استثماريا يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج . وكلا هذين الشقين الاستهلاكي والاستثماري يتأثران بالنفقات العامة زيادة ونقصاً.

الدعاية والإعلان وتأثيرها في الاقتصاد :

للدعاية والإعلان دور كبير في التأثير على الاقتصاد فتستطيع منشاة المنافسة الاحتكارية زيادة مبيعاتها عن طريق التأثير على الأسعار

وتستطيع أيضاً زيادة مبيعاتها على المشتري عبر حملات الدعاية . لذلك بينما تعمل الفروقات من أصناف السلعة (أنواع الصابون ، أو معجون الأسنان ، أو الكاميرات والمسجلات وغيرها) على تلبية أذواق المستهلكين المختلفة فإن الإعلان يعمل صياغة ذوق المستهلك ليتناسب مع السلعة المعروضة . وقد أصبح عامل الإعلان مهماً جداً في الترويج للسلعة ، وقد يمارس دور أكبر من السعر في الترغيب بالسلعة هذا وبلغ ما ينفق في الولايات المتحدة على مصروفات الإعلان في إحدى السنوات حوالي ٥٠ بليون دولار مما أدى إلى وجود منشآت مستقلة هدفها ابتكار الوسائل للدعاية للمنتجات أو الخدمات . ويختلف حجم تكاليف الإعلان ونسبتها باختلاف السلع إذ إنه حيث لا توجد فروقات ظاهرة بين السلع تكثر التكاليف الإعلانية . فقد بلغت تكاليف الإعلان على السجائر والشامبو ومعجون الأسنان ومثيلاتها حوالي ١٠ % من إجمالي إيرادات تلك الصناعات (والفروقات السلعية فيها ضئيلة نسبياً) أما الصناعات ذات الفروقات السلعية الواضحة (كالسيارات مثلاً) فإن تكاليف الإعلان عتها تشكل نسبة ١% من إجمالي الإيرادات ويبرز تأثير الدعاية والإعلان في حالة احتكار القلة ، حيث إن المنافسة من ناحية تتغير الأسعار يمكن أن تؤدي إلى ردود فعل من قبل المنشآت الأخرى مما يجعل الإعلان وسيلة منفصلة للاجتذاب الزبائن إلى منتجات المنشاة الواحدة .

الفصل الثاني
أهم مدارس الفكر الاقتصادي

يعد مشكلة القيمة و عملية تحديدها من المحاور الأساسية الذي تطرق إليها المفكرين الاقتصاديين منذ القدم أرسطو (٣٢٢ ق م – ٣٨٤ ق م) و الذي يعتبر من أكبر مفكري اليونان القديم في عهد الرق إذ قسم المجتمع إلى عبيد و ملاك عبيد أعطى وجهة نظره حول هذا المشكل.

حلل أرسطو و للمرة الأولى القيمة التبادلية للسلع على الشكل التالي :

ظهرت عبقرية أرسطو في اكتشافه العلاقة بين السلع و التعبير عن قيمة السلعة أي أنه وقف على الطريق المؤدي إلى نظرية القيمة – العمل ***valeur –travail***

الفكر الاقتصادي لعبد الرحمن خلدون (١٣٣٢ – ١٤٠٦):

يعتبر ابن خلدون من أكبر مفكري عصر الازدهار في البلاد العربية حيث أعار اهتماماً كبيرًا للغنى على شكل سلع. أشار ابن خلدون إلى أن الذهب و الفضة تجسيد لقيمة كل ما ينتجه الإنسان بعمله و ميز كذلك بين القيمة و سعر السوق وأشار أنه إذا كان في السوق القليل من مواد الرفاهية فإن سعرها سيكون أعلى من قيمتها الفعلية.

المدرسة المركنتيليه (التجارية) ***Ecole Mercantiliste***:

Principaux représentants

Antoine de Montchrestien,Thomas Mun ,North.

ظهرت هذه المدرسة في أواخر القرن ١٦ حتى منتصف القرن ١٨ و خصت معظم الدول الأوروبية. **يتميز الفكر المركنتيلي بصفتين:**

تطابق الغنى مع وجود النقود (تعتبر الدولة أغنى كلما كانت تملك نقودا أكثر).

إمكانية توفير الغنى النقدي بمساعدة السلطة الحاكمة.

كانت الفكرة الجوهرية للمدرسة المركنتيلية هي: **"نظام التوازن التجاري"** الذي ينص على أن الدولة تكون أغنى كلما زاد الفارق بين مجموع قيم

السلع المصدرة و السلع المستوردة و لتأمين التوازن التجاري النشيط و السيطرة على الأسواق الخارجية تبنى المركنتيليون سياسة الحماية الجمركية التي تنص على وضع ضرائب على السلع الأجنبية و تشجيع التصدير.

نظرية القيمة عند ***William Petty*** (١٦٨٧-١٦٢٦):

تعود لبيتي العبارة الشهيرة "يعتبر العمل أب للثراء و مبدؤه نشيط و الأرض هي أمه".

قدم نظرة عامة للنشاط الاقتصادي انطلاقا من منظور الإنتاج و ليس من منظور المبادلة كمعظم التجاريين.تعتبر النقود حسب هذا المفكر جزء صغير من الثروة الوطنية، تنتج الثروة بواسطة الاستعمال المزدوج لعناصر الإنتاج التالية: العمل و الأرض ، و يعتبر رأس المال كمنتوج العمل الماضي يمكن تقييم حسب ***Petty*** بالعمل و هو مصدر و مقياس للقيمة، هذه القيمة المعبر عنها بالعمل تحدد السعر الطبيعي للسلعة و الذي يقابله سعر السوق.

نظرية القيمة عند المدرسة التقليدية:

تتكون هذه المدرسة من فرعين: الفرنسي و الإنجليزي.

الفرع الفرنسي: ينحصر في المدرسة الفزيوقراطية أي الطبيعية التي برزت في نصف القرن ١٨ أي ١٧٥٠م و من أشهر روادها ***François Quesney*** يعرف هذا المفكر بكتابة النموذج الاقتصادي ١٧٥٨، يعتبر كيني أب المحاسبة الوطنية.

أما الفرع الإنجليزي: يضم ***W.Petty***. آدم سميث الذي اشتهر بكتابة "بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم ١٧٧٦" عايش آدم سميث في نفس الوقت المركنتيليه و الكلاسيكية.

دافيد ريكاردو كتابة "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب".

المدرسة الفيزيوقراطية و مبدأ النظام الطبيعي:

انتقد الفيزيوقراطيون التجاريون بشدة و برهن كيني على أن التجارة لا تولد الثروة و أن التبادل لا ينتج شيئا و من هنا فإنه أثناء التبادل لا تتكون الثروة ولا يظهر الربح.

يقصد كيني بالمنتج الصافي: الفرق بين إجمالي المنتوج و نفقات الإنتاج أو بمعنى آخر زيادة المنتوج عن نفقات الإنتاج و أكد كيني أن المنتوج الصافي يتكون في الزراعة حيث تتزايد كمية القيم الاستهلاكية تحت تأثير العوامل الطبيعية أما في الصناعة يفترض كيني أنه بطريقة مختلفة تتكون فقط القيم الاستهلاكية و أثناء العمل يتغير شكل المنتوج المكون في الزراعة و لكن لا تتغير كميته و لذلك فإنه لا يظهر المنتوج الصافي و لا تتشكل الثروة. إذن حسب كيني كل النشاطات الأخرى غير النشاطات الزراعية تنتج منافع.

الصناعة تحول الثروة ، التجارة تسمح بنقلها إذن لا يوجد إنتاج في القطاعات الصناعية التجارية الحرفية بمعنى أن الأرض هي العنصر الوحيد للإنتاج و انسجاما مع نظريته حول المنتج الصافي قسم كيني المجتمع **إلى ثلاث طبقات:**طبقة منتجة تتمثل في الزراع، طبقة أصحاب الأراضي، طبقة غير المنتجين: الحرفيين، تجاريين، صناعيين.

المدرسة التقليدية الإنجليزية:

آدم سميث ١٧٢٣-١٧٩٠ ***Adam Smith***:

يحتوي كتاب آدم سميث على عدة معالجات أو عدة محاور من بينها:
تقسيم العمل – القيمة – السعر – التوزيع- رأسمال الادخار و الاستثمار- النقود و الفائدة – التطور التاريخي للمجتمعات- نقد للمدرسة التجارية و المدرسة الفيزيوقراطية – المالية العامة – الضرائب...

يعرف آدم سميث بالعبارات التالية:

اليد الخفية ***La main invisible***

دعه يعمل دعه يمر ***Laisser passer, laisser faire***

مفهوم الثروة عند آدم سميث:

هي مجموع الأشياء الضرورية و الملائمة للحياة. الثروة ليست النقود بل ترتكز على العمل . يلح آدم سميث على أهمية كمية و نوعية العمل

ويعتبر منتجا العمل الذي يساعد في تراكم الثروات المادية أما العمل غير المنتج حسب آدم سميث هو العمل المنتج للثروات الغير المادية (الخدمات) حسب آدم سميث كل طبقات المجتمع تشارك في إنتاج الثروة الوطنية و كذلك كل الأنشطة كالنشاط الزراعي الصناعي، التجاري، الخدماتي.

نظريات القيمة و الإنتاج:

ميز آدم سميث بين القيمة الاستعمالية (المنفعة) و القيمة التبادلية (السعر) و بعد أن تطرق إلى لغز القيمة طرح ثلاثة أسئلة حول القيمة التبادلية للسلع.

ما هو مقياس القيمة؟

ما هي أسباب تذبذب أو ارتجاج الأسعار؟

ما هي العناصر المكونة للقيمة؟

يعبر آدم سميث في أول الأمر عن القيمة التبادلية للسلع بالنقود .هذه القيمة المعبر عنها بالنقود تسمى بالقيمة الاسمية ***la Valeur Nominale*** و لكن ارتجاج أو تذبذب النقود يجعل هذا المقياس غير صالح و لهذا حسب سميث يعتبر "**العمل**" المقياس الحقيقي والنهائي للقيمة. ميز آدم سميث بين المجتمع البدائي ***Société primitive*** و المجتمع المتقدم ***Société avancée***.

في المجتمع البدائي:

قبل ظهور الملكية الخاصة للأرض و قبل ظهور عملية تراكم رأس المال تحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول و المتضمن ***dépensé et incorporé***.

يعتبر العمل مصدر و مقياس للسعر الحقيقي أو الطبيعي.

فالسلعة التي يبذل في إنتاجها أسبوعين من العمل لابد أن تعادل قيمتها ضعف قيمة السلعة التي يبذل في إنتاجها أسبوع واحد و قد ضرب آدم سميث مثله المشهور عن الصياد الذي يصطاد حيوانات برية **و قال:**

"الحيوان الذي يبذل في صيده يوم واحد لابد أن تعادل قيمته السوقية ضعف قيمة الحيوان الذي يبذل في صيده نصف يوم".

في المجتمع المتقدم:
يتعرض المنتوج الطبيعي لعدة خصومات من طرف ملاك الأراضي (على شكل ريع) و الرأسمالية على شكل أرباح و يصبح السعر الحقيقي يحتوي على الأجور- الريوع- أرباح- نظرية القيمة – العمل تتحول إلى نظرية القيمة – نفقات الإنتاج.

Valeur Prix naturel = Salaires +Profits +rentes

أدخل سميث مفهوم جديد "كمية العمل المأمور" أو العمل الذي تبادل به السلعة.

Théorie de la valeur – Travail commandé

السعر:
يعرف آدم سميث السعر الحقيقي أو الطبيعي و يعتبره كسعر توازن ثابت ومستقر و ظاهرة مرتبطة بالمدى الطويل، أما سعر السوق فهو مرتبط بالمدى القصير و هو سعر يحدد بالعرض و الطلب. التناقضات الموجودة بين العرض و الطلب تناقضات عابرة هناك اتجاه عفوي نحو السعر الطبيعي أو الحقيقي تتم الموافقة بين السعر الطبيعي و سعر السوق بواسطة المصلحة الشخصية و المنافسة.
يشير آدم سميث إلى أن سعر السعر يفوق عادة السعر الطبيعي لبعض السلع النادرة و كذا سعر السلع الاحتكارية.
الخاتمة:
نظرية آدم سميث متناقضة غامضة و غير كاملة في الكثير من النقاط، جاء بعد ذلك ***Ricardo*، *Marx , Robert Malthus*** و آخرون انتقدوه في بعض المحاور و ارتكزوا عليه في محاور أخرى و تجاوزوه و لكن رغم النقائص الذي يحتوي عليها كتاب آدم سميث إلا أنه يعتبر كمرجع أساسي أو دليل في الاقتصاد إلى وقتنا الحالي.
مبدأ السكان لـ ***Malthus*** ١٧٦٦-١٨٣٤ ***Principe de population***:
يعتقد ***Malthus*** أن السبب الرئيسي للفقر يتواجد في الفرق بين عدد

السكان و المواد المعيشية فإذا تصاعد عدد السكان مرتين خلال ٢٥ عاما تصاعد حسب متتالية هندسية (٢، ١٦،٨،٤،..) فإن وسائل العيش في أحسن الظروف لا يمكن أن تتزايد أسرع من المتتالية الحسابية (١،٢،٣،...)، يعتقد ***Malthus*** أن السبب الرئيسي و الدائم للفقر لا يتعلق من بعيد من قريب بأسلوب الإدارة أو بتوزيع غير متساوي للممتلكات بل له علاقة بالقوانين الطبيعية و الأهواء البشرية وشح الطبيعة و التكاثر المفرط للجنس البشري لأنه في سعي السكان الدائم للتكاثر الذي يفوق وسائل العيش ينحصر قانون السكان الذي يؤثر في شكل مستقل و فعال منذ أن تكون المجتمع. لذلك حسب ***Malthus*** على الإنسان أن لا يلوم إلاَّ نفسه هناك مخرج وحيد حسب ***Malthus*** هو تقليص أعداد السكان باستعمال كل الوسائل للحد من التكاثر يقترح ***Malthus*** الزواج المتأخر حتى لا يتعرض الزائد من السكان للفقر و الجوع و الموت و المصائب و المآسي المختلفة كالمرض و الوباء...

دافيد ريكاردو

يعتبر كتاب دافيد ريكاردو مرجع و مصدر هام لكل تيارات الفكر الاقتصادي ماركسيين كانوا أو حديين، ***Madame John Robinson ; Pierro Sraffa*** ساعدوا في نشر أفكار دافيد ريكاردو، عالج نظرية القيمة – العمل بأكثر دقة من آدم سميث و كانت مساهمته كبيرة فيما يخص التفكير الحدي ***Le raisonnement à la marge***.

كيف كان المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للرأسمالية في إنجلترا و بما تميزت الفترة التي عاش فيها دافيد ريكاردو؟ لأن نظر ته للمشاكل الاقتصادية مرتبطة بهذا المحيط.

تميزت الفترة ١٧٦٠- ١٨٦٠ بروز نتائج الثروة الصناعية اختراع وسائل وأدوات عمل جديدة، هذه الاختراعات ساعدت في زيادة كمية الإنتاج والإنتاجية (إنتاجية العمل) في الدول الأوروبية، نلاحظ في الدول الأوروبية تفوق الرأسمالية على الإقطاعية.

تناقض بين ملاك الأراضي و الرأسماليين الصناعيين و يظهر هذا التناقض بين العمل و رأس المال.

لدافيد ريكاردو عدة مؤلفات و لكن يبقى المؤلف الرئيسي «مبادئ الاقتصاد السياسي» والمشكل الرئيسي بالنسبة لهذا المفكر هو عملية توزيع الناتج الكلي بين طبقات المجتمع درس دافيد ريكاردو عدة محاور من بينها: القيمة، الثروة، رأس المال، النظرية العامة للتوزيع، الأجور، الريع، الأرباح، النظرية في المبادلات الدولية النقود و كذلك الحساب على الهامش.

دافع دافيد ريكاردو على البرجوازية و النظام الرأسمالي الذي كان ينظر إليه كنمط إنتاج أبدي و كانت مشكلة الأساسية مشكلة توزيع الناتج الكلي بين طبقات المجتمع و خاصة الربح لأنه يعتبره كمصدر تراكم رأس المال و تطور المجتمع.

تعتبر نظرية القيمة – العمل الوسيلة النظرية و المنهجية لمعالجة عملية توزيع الناتج الكلي أما الإنتاج فهو مرحلة أساسية و حاسمة في النشاط الاقتصادي.

ميز دافيد ريكاردو بين القيمة و الثروة، فالثروة هي مجموعة من القيم الاستعمالية أما قيمة السلعة مرتبطة بشروط الإنتاج و ميز بين القيمة الاستعمالية و القيمة التبادلية و لاحظ أن المنفعة هامة لقياس القيمة التبادلية لسلعة و لكن تعتبر غير كافية، قيمة السلعة مرتبطة بندرتها و كذلك بكمية العمل الضروري المبذول من أجل إنتاجها.

يبقى العمل مصدر و مقياس لقيمة السلعة و هذه النظرية تطبق على المجتمع البدائي والمتقدم.

القيمة التبادلية تحدد مباشرة بالنسبة للأجور و الأرباح.

La valeur ou le prix de la marchandise = salaires + profits

V = S + P

المدرسة الماركسية:***K.Marx et F.Engels***

المشاكل الاقتصادية بالنسبة لهذه المدرسة عولجت في مجموعة من الكتب **نذكر البعض منها**:

« La sainte famille »,« Salaire, prix et profits »,« Contribution à la critique de l'économie politique »,« Théorie de la plus value »,« Manifeste du parti communiste »,« Le Capital »…

يبقى أن المؤلف الرئيسي هو "رأس المال".الكتاب الأول يدرس عملية الإنتاج الرأسمالي و مكون من ٣ كتب.الكتاب الثاني عملية تداول رأس المال. أما الكتاب الثالث يعتبر كتاب شامل للإنتاج و التداول.ارتكز ماركس على فلسفة ***Feuerbach*** و جدلية هيغل(***Hegel***) و كذلك على نقد "الاقتصاد السياسي البرجوازي.

لدراسة و تحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي، استعمل ماركس عدة مفاهيم من بينها: فائض القيمة، العمل الاجتماعي الضروري، قوة العمل، رأس المال الثابت، رأس المال لمتغير، التركيب العضوي لرأس المال... درس ماركس تطور و سير النظام الرأسمالي.

درس النظام الرأسمالي دراسة نقدية انطلاقا من دراسة السلعة « الشكل البسيط للثروة» و بدأ بدراسة السلعة كعنصر أساسي في دراسة الإنتاج السلعي البسيط و كانت هذه الدراسة مرحلة بدائية لتحليل و دراسة الإنتاج السلعي الرأسمالي "النظام الاقتصادي الرأسمالي يظهر كتراكم عظيم للسلع، تحليل السلعة الشكل البسيط للثروة هي نقطة انطلاق بحوثنا».

الإنتاج السلعي البسيط:

يعرض المنتج في السوق السلع التي أنتجها و يستعمل النقود التي يحصل عليها لشراء سلع أخرى يستعملها لتلبية حاجياته النهائية (استهلاك غير منتج)

أو للإنتاج (استهلاك منتج) تظهر عملية المبادلة في التخلي أو التنازل عن السلعة ثم استعمال النقود للحصول على سلعة أخرى.

الإنتاج السلعي الرأسمالي:
يتحقق حسب إدارة رأس المال في مرحلة أولى يملك الرأسمالي كمية من النقود ينفقه في شراء قوة عمل و وسائل إنتاج، في مرحلة ثانية يتحول رأس المال النقدي إلى رأس المال إنتاجي بمعنى أن الرأسمالي يستعمل البضائع التي اشتراها (قوة العمل، وسائل عمل، مواضيع العمل) إلى إنتاج السلع التي يرغب فيها في المرحلة الثالثة تباع البضائع في السوق و يتحصل الرأسمالي على المقابل النقدي الذي يحتوي على الربح يتحصل هكذا على رأس مال نقدي أكبر في قيمته من الرأسمال الذي انطلق به في المرحلة الأولى.

Argent {OT (M ١ ère)
Marchandise { objet
A M {MT → (instruments) M
À
→ {Matière
{FT →(travail) vente de M/ses
À ≠ A et aussi À > A , À – A = Δ A
Plus value

جزء من فائض القيمة يستعمل في شراء قوة عمل إضافية و الجزء الآخر يستعمل لشراء مواضيع عمل و وسائل عمل، ينقسم فائض القيمة إلى عدة أجزاء بين الرأسماليين الذين شاركوا في مختلف العمليات الاقتصادية إلى ربح صناعي، ربح تجاري و إلى ريع و ربح مصرفي (فائدة).

يبدأ ماركس بدراسة السلعة و يميز الخصائص المختلفة للسلعة التي هي: القيمة،القيمة الاستعمالية، القيمة التبادلية.
اهتم ماركس بالقيمة الاستعمالية للسلعة على عكس التقليديين الذين اهتموا بالقيمة التبادلية وذلك لأن التقليديين كانوا يبحثون عن الأسباب التي تحدد أو تفسر أسعار السلع، أما ماركس فقد اهتم أكثر بالقيمة الاستعمالية لأن

الهدف المتبع من طرفه هو التطرق لدراسة الإنتاج وتحليله لأن في هاته الإدارة تظهر القيم الاستعمالية و كان هدفه أيضا أن يطبق الخصائص العامة للسلعة على سلعة قوه العمل و كشف بالتالي على عملية استغلال العامل من طرف الرأسمالي.

ما هي القيمة الاستعمالية للسلعة؟

تظهر القيمة الاستعمالية للسلعة في قدرتها على تلبية حاجيه من حاجيات الإنسان و لها شكلان: شكل كمي و شكل نوعي (كيفي)، لا تتحقق القيم الاستعمالية للسلع إلا بالاستعمال أو الاستهلاك.

القيمة التبادلية: يتحقق تبادل السلع بعضها مقابل البعض الآخر بالنسبة لكمية معينة من العمل مثلا: تبادل كيس من الطحين مقابل زوج من الأحذية.

القيمة التبادلية ما هي إلاَّ سعر السلعة، الشيء الذي يسمح بالمساواة أو التبادل بين السلع هي كمية العمل المبذول من أجل إنتاج هذه السلع.

انطلق ماركس في دراسته للعمل ودرس مختلف جوانبه فميز بين العمل البسيط و العمل المعقد العمل الملموس و العمل المجرد، العمل المباشر و العمل الغير المباشر، العمل الحي و العمل الميت...

وضع الصيغة التالية للقيمة:

القيمة = رأس المال الثابت + رأس المال المتغير + فائض القيمة

$V = CC + CV + P\ell$ V : valeur

CC : capital constant

CV : capital variable

Pℓ : plus value

<u>مثال:</u> لصنع سيارة يستلزم المواد الأولية (حديد، مطاط، زجاج) و كذلك الآلات

و قوة العمل، هناك عمل مباشر (حي) و كذا عمل غير مباشر (ميت) فالعمل المبذول من أجل إنتاج الآلات و المواد الأولية، و إنتاج الآلات هو

العمل الميت يسمى بالعمل الميت لأن الآلات و المواد الأولية تنقل قيمتها إلى قيمة السلعة "السيارة"، فالآلة التي عمرها الإنتاجي ١٠ سنوات يهالك كل عام من قيمتها ١/١٠ فتنقل إلى قيمة الإنتاج السنوي للسيارات و تعتبر الآلات و المواد الأولية "رأس مال ثابت" لأنها تنقل قيمتها، يطلق عليها "رأس مال" لأنها ليست فقط مجموعة من الآلات و المواد الأولية و لكن مجموعة من الآلات تملكها طبقة اجتماعية و هي الطبقة الرأسمالية تسمح لها باستغلال الطبقة الأخرى (طبقة العمال) أو الطبقة الشغيلة، لهذا يعتبر رأس المال كعلاقة اجتماعية خاصة ***Un rapport social***.

العمل المباشر: هو العمل المبذول مباشرة من طرف العامل لإنتاج سلعة من خصائصه أنه لا يؤجر كليا.

رأس المال المتغير: لأنه يعبر عن كمية من النقود ينفقها الرأسمالي لشراء قوة العمل متغير لأن العامل ينتج أكثر مما تكلف للرأسمالي إذ هو مصدر فائض القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسمالي لذا تقاس قيمة السلعة بالنسبة للعمل الميت المتضمن في قيمة الآلات و المعدات و المواد الأولية وبالنسبة للعمل الحي $v = cc + cv$.

رأس المال الثابت المنقول و رأس المال المتغير بالنسبة للرأسمالي هي نفقات الإنتاج أي هذا ما يستلزم على الرأسمالي إنفاقه للحصول على فائض القيمة.

بعد عملية بيع السيارات يتحصل الرأسمالي على فائض القيمة على شكل ربح

و هذا الربح يوزع على الفئات المختلفة للطبقة الرأسمالية و يستعمل كذلك لتوسيع نشاط الرأسمالي.

فائض القيمة: العمل الذي يبذله العامل في الرأسمالية **ينقسم إلى قسمين**: خلال القسم الأول من يوم عمله ينتج العامل قيمة تساوي قيمة عمله يسمى هذا العمل بالعمل اللازم أو الضروري، و خلال القسم الثاني من يوم عمله ينتج العامل قيمة يستحوذ عليها الرأسمالي بدون مقابل و يسمى هذا العمل الإضافي، القيمة التي تنتج خلال بالعمل الإضافي تسمى بفائض القيمة.

حسب ماركس مصدر ثراء الرأسمالي هو فائض القيمة.

قوة العمل: في ظل الرأسمالية تعتبر قوة العمل سلعة و سلعة خاصة.
تعريف قوة العمل: هي مجموعة المميزات العصبية و الفكرية و البدنية التي توجد في شخص العامل و تقوم بعمل منتج و العمل المنتج هو ذلك العمل الذي يخلق القيم الاستعمالية و فائض القيمة.
خصائص قوة العمل: ككل سلعة قوة العمل لها قيمة استعمالية و قيمة تبادلية.
القيمة الاستعمالية: هي كيفية استهلاك أو استعمال قوة العمل في خلال عمليات الإنتاج كقيمة استعمالية تنتج كمية من العمل الحاضر.
القيمة التبادلية لقوة العمل: عندما يلتحق العامل بالمؤسسة الرأسمالية للعمل فيها فإنه يبيع قوة عمله في فترة محددة (يوم، أسبوع، شهر...) و يتحصل مقابل ذلك على أجر (يومي، أسبوعي، شهري...)، القيمة التبادلية لقوة العمل **هي:** الأجرة التي يتحصل عليها العامل.قيمة قوة العمل: كأي سلعة قوة العمل لها قيمة فجميع الأشياء التي تستعمل لسد حاجيات العامل (من غذاء، ملبس، مسكن، و نقل...) الضرورية لإنتاج قوة عمل العامل هي سلع في ظل الرأسمالية وكمية العمل التي أنفقت من أجلها إنتاجها تمثل قيمتها و تدخل في تحديد قيمة قوة العمل.
هناك نفقات أخرى مرتبطة بتكوين الحاجيات الثقافية الحضارية حسب مستوى تطور المجتمع تدخل في تحديد قيمة العمل.
بصفة عامة قيمة قوة العمل تعادل قيمة السلعة التي يحتاجها العامل من أجل العيش و تجديد قدرته على العمل و تشمل كذلك بعض نفقات التكوين و كذلك من أجل تجديد الطبقة العاملة و الاستمرار.
المدرسة الحدية (الهامشية) أو التقليدية الجديدة:
تتكون المدرسة الحدية من عدة تيارات و مدارس:
المدرسة النمساوية أو مدرسة فيينا :
Ecole Autrichienne ou Ecole de Vienne
Von Carl Menger , - Engène Von Bohm Bawerk Wieser

مدرسة لوزان أو مدرسة التوازن الكلي:

Ecole de Lausanne ou Ecole de l'équilibre général ayant comme principaux représentants : - Vilfredo Pareto (١٨٤٨- ١٩٢٣)

Léon Walras (١٨٣٤- ١٩١٠).

٣- المدرسة الإنجليزية أو مدرسة كامبردج أو مدرسة التوازن الجزئي:

Ecole Anglaise ou Ecole de Cambridge ou Ecole de l'équilibre Partiel

Arthur Cécil Stanley Jevons, - Alfred Marshall Pigeon.

هذا الترتيب يرتكز على خصائص تميز التحليل الحدي. وجود خلافات صغيرة أو تناقضات بين التيار أو بين المفكرين (أتباع التوازن الجزئي – أتباع التوازن الكلي – أتباع المنفعة القابلة للقياس العددي – أتباع المنافسة الكاملة – أتباع المنافسة الغير كاملة...) لا يغير ولا ينقص من المنطق الداخلي للتحليل الحدي بصفة عامة. التحليل الحدي أو تحليل المدرسة التقليدية الجديدة (الهامشية) ساد الدراسات الاقتصادية خلال خمسون سنة (من ١٨٧١ ← ١٩٣٠).

المدرسة الحدية مؤسسة على الإيديولوجية الليبرالية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

حرية المبادرة و التراكم.الدور التوازني للسوق.التدخل الأدنى للدولة في النشاط الاقتصادي.

مفهوم الثروة عند فالراس ***Valras***:

يقصد فالراس بالثروة الاجتماعية كل الأشياء المادية و الغير مادية التي تكون نادرة أي مفيدة للإنسان و كذلك تكون متاحة و موجودة بكميات محدودة.

سوق المنافسة الكاملة: فرضية تضعها و تعمل بها المدرسة الحدية أي أتباع التوازن الكلي و التوازن الجزئي و هي هيئة مثالية لجهاز السوق تفترض وجود ٤ شروط:

الضالة *Atomicité*: يكون عدد المشترين و البائعين كبير حيث تكون كمية التي يشتريها أو يبيعها كل منهم لا تؤثر تأثيرا كبيرا على ثمن السلعة. تفرض الأسعار على البائعين و المستهلكين.

الشفافية *la transparence* أن يكون المشتري و البائع على دراية و علم بأحوال السوق سواء فيما يتعلق بالكميات المعروضة أو الكميات المطلوبة و كذلك بالثمن الذي يسود في السوق.

ج- التجانس *l'homogénéité* : أن تكون وحدات السلعة متجانسة لا يوجد فرق عند المستهلك بين سلعة و سلعة أخرى أي الوحدة من السلعة تتمتع بنفس المواصفات.

الميوعة *la fluidité* : حرية التنقل للأشخاص و البضائع من مكان إلى مكان و من مؤسسة إلى مؤسسة وفقا لمحفزات مالية أو نقدية.

إن الفهم المتكامل للنظريات الاقتصادية في القرن ٢٠ يجب أن يبدأ كذلك من نظرية التوازن.

جاءت الأخيرة وجدت صياغتها في القرن١٩. إن أغلب التطورات اللاحقة عليها كانت تنحصر إما بزيادة تفصيلاتها أو بتوجيه النقد إليها – نظرية التوازن تطورت انطلاقا من أعمال الاقتصاديين في نهاية القرن ١٩ :

Pareto, Walras, Marshall, Jevons,Menger.

و كما لاحظ النقد الحديث فإن الفروقات بين هؤلاء الاقتصاديين تتعلق عمليا بالتفاصيل و أن هناك وحدة في مواقفهم و في التصورات النظرية في أعمالهم – هذا ما يسمح باعتبارهم مؤلفين لموضوع واحد.

يعتبر الشكل الذي اتخذته نظرية التوازن على يد فالراس خلال الفترة بين ١٨٧٣-١٨٧٧ أكثر أشكال النظرية كمالا و دقة.

نظرية فالراس في التوازن الاقتصادي العام:

.La théorie de l’équilibre général selon Walras

تسمى نظرية ***Walras*** بنظرية التوازن الاقتصادي العام لأنها تتعلق بالتوازن ليس بالنسبة لوحدات اقتصادية (أسر – مؤسسات) مأخوذة بشكل منفرد و لكن بالتوازن الذي يصله الاقتصاد ككل (توازن كل الأسواق: سوق السلع سوق الخدمات و سوق الخدمات الإنتاجية). مشكلة فالراس تكون على ذلك بإعطاء كميات أولية معينة و مستوى معين من التقنية و سلم تفضيلات الأفراد ما الذي يحدد عندها كميات البضائع الواجب إنتاجها و تبادلها و ما الذي يحدد الأسعار التي يجب أن يتم في ظلها تبادل هذه البضائع في وضع التوازن العام أي في وضع تكون حالة التوازن التي تطمح إليها الوحدات الاقتصادية المختلفة (عمال – رأسماليون – إقطاعيون) تكون محققة.

التوازن سوف يتحقق حسب مستويين (مجموعتين من الشروط).

شروط ذاتية: تتضمن أن كل فرد يطمح إلى إشباع أقصى.

شروط موضوعية: تتضمن – عبر التوازن بين العرض و الطلب في كل سوق أن يكون الوضع الأمثل الذي تم الوصول إليه من قبل كل فرد منعزل متوافقا مع الوضع الذي يصله جميع الآخرين.

ملاحظة: من المهم أن نشير من وجهة نظر منهجية أن الاستنتاجات المعقدة لـ ***Walras*** بسبب العدد الكبير من الوحدات المتخذة للقرارات و بسبب العلاقات المعقدة بينهم لا يمكن التعبير عنهم تماما بالكلام العادي، إنها بحاجة إلى اللغة الرياضية في الواقع أي أنها بحاجة إلى ترجمة في نموذج من المعادلات الجبرية. يعبر عن كل الشروط الذاتية و الموضوعية.

اقتصاديون آخرون بعد ***Walras*** انتقدوا المشكلة المطروحة و تمموا أعماله في نقاط مختلفة.

نظرية التوازن الجزئي: ***la théorie de l’équilibre partiel***

[أنظر إلى مقياس الاقتصاد الجزئي ***Alfred Marshall***]

جاءت النظرية بالتعارض مع نظرية فالراس تتعلق بالتوازن الجزئي أي أنها اهتمت بسوق معينة وليس بالاقتصاد ككل.

في إطار التوازن الجزئي و في المدى القصير يتحدد سعر كل سلعة أو سعر خدمة أو خدمة إنتاجية (عمل- رأس مال - أرض) في سوق، سوق المنافسة الكاملة بالعرض و الطلب (العرض الإجمالي و الطلب الإجمالي) مع احترام الفرضية الهامة "مع بقاء الأشياء الأخرى على لها" ***« toute choses égales par ailleurs »***

مثلا: دالة الطلب D= f (P, G, R…)

أو: دالة العرض O = f (P, K, L, T…)

D :demande, P :prix, G :Goûts, R :Revenu …
O :Offre,P : Prix,K : Capital,L :Labour, T : Terre…

سعر التوازن سعر وحيد ***unique*** لأن السلعة المعروضة أو المطلوبة متجانسة.

هذا السعر يحقق في نفس الوقت رغبات المنتجين و رغبات المستهلكين.

في النموذج الحدي للمنافسة الكاملة تحدد كل الأسعار بنفس الطريقة هندسيا أو حسابيا. بواسطة المخططات أو المعادلات).

العرض الكلي = الطلب الكلي ⇐

نحصل على الكمية بواسطة المخططات أو المعادلات).

العرض الكلي = الطلب الكلي ⇐

نحصل على الكمية المتبادلة عند التوازن و كذلك سعر التوازن .حسب الحديين على الدولة أن لا تتدخل في الميدان الاقتصادي لأن التوازن يتحقق بصفة آلية.

مقارنة بين المدرسة التقليدية و المدرسة الحدية:

COMPARAISON ENTRE L'ECOLE CLASSIQUE ET L'ECOLE NEOCLASSIQUE OU MARGINALISTE:

أوجه الاختلاف:

المدرسـة التقليديـة	المدرسـة الحديـة
- البحث عن مصدر الثروة و كيفية توزيعها. - دراسة الظواهر الاقتصادية بمنطق الإنتاج و إعادة الإنتاج. - العمل هو مصدر القيمة، هذه النظرية التي تعتبر موضوعية ناتجة عن تحليل شروط الإنتاج. - المشكل الأساسي هو مشكل الإنتاج و توزيع و تراكم رأس المال. - المجتمع مكون من طبقات اجتماعية، إذ حسب المدرسة التقليدية العمال الأجراء، ملاك الأراضي و الطبقة الرأسمالية في وضعية متناقضة حول توزيع الفائض الاقتصادي.	- دراسة سلوك الإنسان بين الغايات العديدة والغير متناهية و الوسائل النادرة ذات الاستخدامات المختلفة. - دراسة الظواهر الاقتصادية بمنطق التوازن والمبادلة. - المنفعة و الندرة مصدر للقيمة، هاته النظرية تعتمد نظرة ذاتية للقيمة. - المشكل هو استخلاص المنفعة القصوى من الموارد النادرة المتاحة. - المجتمع مكون من منتجين و مستهلكين يملكون عناصر إنتاج و يتقاضون مقابل ذلك مداخيل، حسب المدرسة الحدية المجتمع المثالي هو مجتمع بدون طبقات اجتماعية و لا صدمات مكون من مستهلكين و منتجين و لا توجد طبقات ذات مصالح متناقضة.

أوجه التشابه:

محرك النشاط الاقتصادي هو المصلحة الشخصية، فهي تسمح بتحقيق المصلحة العامة و كأن كل شخص مسير حسب عبارة آدم سميث "بيد خفية".

الجهاز المحرك هو المنافسة بين المؤسسات العديدة لكل فرع اقتصادي .

كل وحدة اقتصادية تخضع للمنافسة و تعمل بالسعر كما هو ، الناتج عن لعبة العرض و الطلب في سوق المنافسة الحرة و الكاملة – لا تستطيع أي وحدة اقتصادية أن تؤثر على السعر.

عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الحفاظ على جاز السوق و المنافسة.

توسع دائرة المبادلة يؤدي أو ينتج عنه منافسة أكبر مما يمنح قوة أكبر للسوق.

ملاحظات:

نقاط التشابه (بين المدرسة التقليدية و الحدية) هي نقاط اختلاف بين المدرسة التقليدية و الماركسية.

المدرسة الماركسية تقترب في بعض من النقاط من المدرسة التقليدية فيما يخص تعريف القيمة بالعمل و أن العمل هو مصدر للقيمة.

L'école néoclassique a des points communs avec l'Ecole classique surtout lorsqu'il s'agit du raisonnement à la marge de Ricardo (loi des rendements décroissants dans l'agriculture) et aussi en ce qui concerne la théorie de la valeur utilité-rareté.

المدرسة الكينزية :

John Maynard Keynes (١٨٨٣-١٩٤٦), son ouvrage principal : « la théorie Générale de l'Emploi, de l'Intérêt et de la Monnaie » qu'il a publié en ١٩٣٦.

كينز و الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣:

درس كينز النظام الرأسمالي و استعمل في تحاليله معطيات أو مجمعات اقتصادية عامة (***Agrégats Economiques***) كالطلب الكلي – الإنتاج الكلي – الشغل الكلي – الادخار- الاستثمار الكليين و بين أن العلاقة بين المجمعات الاقتصادية و كمية هذه المجمعات مرتبطة بالسلوك و القرارات التي يأخذها الأشخاص (مستهلكين – مستثمرين – منتجين...) في محيط متقلب.

نشير أن كينز احتفظ بالدور المحوري للمنفعة الشخصية و كذلك بالدور التوازني للسوق و المنافسة و لكن اختلف مع التقليديين و الحديين بالفكرة أن الاقتصاد المعاصر لا يصل التوازن بواسطة الشغل (العمالة) الكامل بالعكس هذا التوازن يمكن أن يتحقق بالرغم من وجود مستوى عال من البطالة و ميز بين البطالة الإرادية و البطالة الإجبارية.

(chômage volontaire et chômage forcé ou involontaire)

البطالة: هي الحالة التي يكون فيها الشخص بدون عمل.

ما هو تعريف الأزمة الاقتصادية؟ ما هي أعراض الأزمة؟

الدورة الاقتصادية: *le cycle économique*

هي حركة شبه عشرية الاقتصاد الرأسمالي التي تتكرر دوريا و المكونة من ٣ أطوار كبيرة: " الازدهار- الأزمة، التدهور و الانطلاق من جديد".

مؤشرات الازدهار: *tous les indices sont positifs*

ارتفاع الأرباح.نقص نسبي في معدل البطالة.استعمال الطاقات الإنتاجية وعمليات الاستثمار.ارتفاع الأجور.

مؤشرات الأزمة : انكماش الطاقة الإنتاجية، ارتفاع البطالة،نقص الاستثمار، غلق الوحدات الاقتصادية ، ارتفاع مستوى التضخم.

مؤشرات التدهور:مواصلة حالة الأزمة في ظروف أسوأ.انكماش أكثر للطاقات الإنتاجية.

الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣ كانت أزمة كبيرة و عابرة لها نتائج سلبية جدا.تدهور كبير في النشاط الاقتصادي.انخفاض في حجم الاستثمارات.كثرة البطالة. انكماش كبير للطاقات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية.

كان كينز معاصرا لهذه الظروف و عاش كل التقلبات التي كانت في تلك الفترة و كان تفكيره الأساسي هو كيف يمكن الخروج من الصعوبات التي كانت تواجهها الرأسمالية و خاصة مشكل البطالة و الشغل.

انتقد (١٧٦٧-١٨٣٢) ***Jean Baptist Say*** و كتاب ***traité d'économie politique*** حول قانون المنافذ ***(lois des débouchés)***. حسب هذا القانون عندما تنتج السلع و تعرض في السوق، في نفس الوقت هناك إمكانيات لبيعها يقصد "ساي" أن الرأسمالية لا تعرف أزمات...إذ يفهم من الأزمة صعوبات أو عدم تسويق السلع كيف يمكن التعبير اقتصاديا على هذا القانون؟

" **العرض = الطلب:** هذا يعني أن كل الأشياء التي تنتج تستهلك، كل أنواع الاستهلاك (استهلاك منتج و استهلاك نهائي)".

انطلق كينز في تفكيره من وجود حالة توازن و حدد التوازن على مستويين:

العرض = الطلب بمعنى أن :	الإنتاج = التوزيع
Offre = Demande ↔	Production = Répartition

لاحظ كينز حالة عدم التوازن في النظام الرأسمالي: يمكن أن يكون العرض أكبر من الطلب أو العرض أصغر من الطلب ، هذا يعني كذلك أن الإنتاج أكبر من التوزيع أو الإنتاج أصغر من التوزيع و على هذا الأساس اقترح كينز مفهوم جديد في المدرسة الكينزية هو مفهوم الطلب الفعلي ***demande effective*** الذي يختلف عن الطلب الحقيقي ***Chez Keynes : c'est la demande effective qui détermine l'offre***

الطلب الفعلي له تأثيرات على الإنتاج و الشغل و هو يعبر عن مجموع نفقات السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية التي يتنبأ بتلبيتها أصحاب المشاريع

و هي تحدد الكميات المنتجة المعروضة في السوق و بالتالي عدد مناصب العمل (مناصب الشغل)، العناصر التي تدخل في الطلب الفعلي **هي**: "استهلاك العائلات و كذلك استهلاك المؤسسات، "الإدارات" التي تكون الاستثمار.

Demande effective = Consommation+Investissement

حسب كينز إذا أردنا امتصاص البطالة علينا بالضغط بواسطة السياسات الاقتصادية على الطلب الفعلي.

حسب كينز قانون المنافذ الذي يقر على أن كل عرض يخلق طلب خاطئ – بالعكس الطلب الفعلي الذي يحدد مستوى الإنتاج الكلي.

فعلا المداخل الموزعة من طرف المؤسسات خلال عملية الإنتاج لا تساوي حتما المداخل أو الأرباح المحققة. السبب أن الأسر تخصص جزءا من مداخيلها بشكل ادخار سائل أو نقود عوض إنفاقها إنفاقا كاملا في عمليات الاستهلاك.

"نقص الاستهلاك ← نقص في القدرة الشرائية ← نقص في الطلب ← نقص
في الإنتاج ← بطالة.

الادخار المكتنز أو الاكتناز ***la thésaurisation*** يعتبر هروب و تسرب من الحلقة:

[إنتاج ← دخل ← طلب ← إنتاج].

السياسات الاقتصادية الكينزية:

عندما يكون الطلب الفعلي غير كاف لاستعمال و تشغيل اليد العاملة الموجودة يقترح كينز من السلطات العمومية التدخل لتغيير سلوك الأعوان الاقتصادية و ذلك للاقتراب من مستوى الشغل الكامل ***plein emploi***، حسب كينز يتصرف أصحاب المشاريع ليس بالنسبة لمعطيات أكيدة ***des données certaines*** و لكن بالنسبة لتنبؤات و سلوكات شخصية.

على الدولة تشجيع الاستهلاك و التحريض على الاستثمار و ذلك بواسطة سياسات اقتصادية ضريبية و نقدية. يرى كينز أن الاستثمار له تأثير فعال على مستوى الشغل و لتحقيق الشغل أو العمالة الكاملة يشجع كينز النفقات العمومية ***les dépenses publiques*** لأنها تؤدي برفع المداخل و بالتالي الإنتاج ، النتيجة امتصاص البطالة.

أسس السياسات التوازنية الظرفية:

تغيير نسبة الفائدة.الضرائب - القروض - مستوى النفقات العمومية... هذا التغيير له تأثيرات متتالية و آلية على كل الجهاز الصناعي.النتيجة ⇐ تغيير قرارات و تنبؤات الأعوان الاقتصادية.

المدرسة النيوليبرالية أو مدرسة شيكاغو أو المدرسة النقدية:

Le Néolibérale ou école de Chicago ou école Monétaire

ملتوون فريد مان (١٩١٢-٢٠٠٦) Milton Friedman

من بعض مؤلفات ملتون فريد مان:

« Essaie d'économie positive ١٩٥٣ » édition Litec ١٩٩٦.

« Studies in The Quantity of Money » Chicago Press ١٩٥٦.

« Prix, la théorie économique » édition Economica ١٩٨٣.

« Capitalisme et liberté » ١٩٦٢, édition Laffont ١٩٧١.

« La monnaie et ses pièges » édition Dunod ١٩٩٣.

حسب فريد مان حرية المبادلة هي القاعدة الأساسية في الاقتصاد. كل ما يقيد حرية المبادلة و حرية الأشخاص يؤدي إلى الفقر.

يعارض ملتون فريد مان التدخلات الحكومية المقترحة من طرف كينز.

حسب فريد مان الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣ ليست أزمة الرأسمالية بل هي ناتجة عن التسيير السيئ و التقييم الخاطئ للكتلة النقدية من طرف السلطات البنكية الفدرالية الأمريكية.

توصل إلى هذه النتيجة انطلاقا من بحث قام به حول تاريخ الدورات الاقتصادية ١٨٦٧ إلى ١٩٦٠ للاقتصاد الأمريكي.

ارتكز ملتون فيردمان على النظرية الكمية للنقود ***la théorie quantitative de la monnaie*** لجون باتست ساي حسب هذه النظرية يكون البلد أغنى كلما كانت النقود المتداولة فيه قليلة.

حسب كينز من الضروري زيادة الكتلة النقدية لإنعاش الاقتصاد و لكن هذا الإجراء نتج عنه التضخم.

يقترح فريد مان بزيادة الكتلة النقدية بطريقة منتظمة ٥% في السنة، نسبة تتناسب وتتماشى مع زيادة الناتج الوطني الخام (٢% أو ٣%) هذا ما يسمح بالتقرب من نسبة تضخم تتأرجح حول ٢%.هذا الانتظام يسمح للمستثمرين بالتنبؤ على المدى الطويل إذن تجنب المخاطر لأن الاستثمارات هي عبارة عن مناصب شغل و ثروة.

رجال السياسة في أمريكا و أوروبا تنبؤا النظام النقدي المقترح من طرف فريد مان بهدف تخفيض نسبة التضخم.

يبقى أن الكثير من الاقتصاديين أتباع و مؤيدي كينز و كذلك رجال السياسة في أوروبا ينتقدون عدم تدخل الدولة و يقترحون سياسة نقدية مرنة و لينة.

كرائد للمدرسة النقدية يدافع ملتون فردمان على سياسة مراقبة صارمة لزيادة الكتلة النقدية و يؤكد أن آليات السوق تكفي لحل أغلب المشاكل الاقتصادية.

حسب فردمان "سياسات التوازن الظرفية المقترحة من طرف كينز معرضة للفشل".

كل الإجراءات لتغيير نسبة الفائدة لا تؤدي إلى الامتصاص الدائم للبطالة.

السياسات الاقتصادية الكينزية في ميدان النفقات العمومية و القروض والضرائب نتج عنها امتصاص للبطالة و لكن ظهر مشكل آخر هو التضخم.

بينما اقترح كينز التخفيض في:

نسبة الفائدة.

زيادة القروض.

زيادة النفقات العمومية.

تخفيض الضرائب.

اقترح فردمان:

التقليص في النفقات العمومية و الإعانات الاجتماعية.

زيادة الضرائب.

زيادة نسبة الفائدة كعلاج للتضخم.

الفصل الثالث
مفهوم الاقتصاد الكلي

نشير إلى الفرق بين مفهومي التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي ، حيث يبحث الأول في سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية

في المجتمع كالمستهلك والمنتج أو المنشأة الفردية والآثار المترتبة على ذلك . ويبحث التحليل الكلي في المتغيرات الاقتصادية للمجتمع ككل حيث يتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعة . مثل الناتج الكلي والدخل القومي والعمالة والمستوى العام للأسعار والعلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والتضخم والبطالة . ويتناول الطلب الكلي (المتمثل في الإنفاق الكلي) والعرض الكلي (المتمثل في الناتج الكلي من مختلف السلع والخدمات) .

يقوم الاقتصاد الكلي على بناء نماذج اقتصادية وذلك باستعمال الرياضيات والإحصاء (المعادلات الرياضية،الدوال،المنحنيات...) للتعبير على سلوكيات اقتصادية...وبوضع فرضيات ***(voir les exercices du module de macroéconomie)***

العلاقة بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي

الترابط والتداخل قائم بحيث أن الاقتصاد الوطني ككل يتأثر بفعاليات كل من وحداته العاملة ويؤثر فيها بآن واحد.

أهمية الاقتصاد الكلي

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية لحل المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني، ولوضع سياسة اقتصادية معينة من الضروري تحديد أهداف هذه السياسة والسياسات الاقتصادية تختلف من بلد لآخر.

السياسة الاقتصادية العامة هي مجموعة قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة من أجل السعي إلي تحقيق أهداف معينة ورغم تعدد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها إلاَّ أن الأهداف الرئيسية يمكن حصرها في ٥ أهداف **هي** :

١ـ العمالة الكاملة .
٢ـ استقرار المستوى العام للأسعار .
٣ـ النمو الاقتصادي .
٤ـ التوازن الخارجي .
٥ـ السعي إلى توزيع الدخل الكلي بشكل قريب من العدالة.

بعض المفكرين الذين استعملوا التحليل الكلي

François Quesnay

Jean Baptiste Say

David Ricardo

اهتم ***Say*** و***Ricardo*** و***Quesnay*** بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كتداول الدخل الوطني في المجتمع الرأسمالي و الاتجاه نحو التوازن الحتمي بين الإنتاج و الاستهلاك و قانون ساي يدل ويبرهن على اهتمام المدرسة الكلاسيكية بالكميات الكلية.

انتقد كينز نظريات المدرسة التقليدية والمدرسة الحدية كما أثبت خطأ التعميم من التوازن الجزئي إلى التوازن الكلي.

كينز و الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٢ـ١٩٣٣_

John Maynard Keynes (١٨٨٣-١٩٤٦), son ouvrage principal : « la théorie Générale de l'Emploi, de l'Intérêt et de la Monnaie » ١٩٣٦

درس كينز النظام الرأسمالي و استعمل في تحاليله معطيات أو مجمعات اقتصادية عامة (***Agrégats Economiques***) كالطلب الكلي – الإنتاج الكلي – الشغل الكلي – الادخار- الاستثمار الكليين و بين أن العلاقة بين المجمعات الاقتصادية و كمية هاته المجمعات مرتبطة بالسلوك و القرارات التي يأخذها الأشخاص (مستهلكين – مستثمرين – منتجين...) في محيط متقلب.

نشير أن كينز احتفظ بالدور المحوري للمنفعة الشخصية و كذلك بالدور التوازني للسوق و المنافسة و لكن اختلف مع التقليديين و الحديين بالفكرة أن الاقتصاد المعاصر لا يصل التوازن بواسطة الشغل (العمالة) الكامل بالعكس هذا التوازن يمكن أن يتحقق بالرغم من وجود مستوى عال من البطالة و ميز بين البطالة الإرادية و البطالة الإجبارية .

كان كينز معاصرا لهذه الظروف و عاش كل التقلبات التي كانت في تلك الفترة و كان تفكيره الأساسي هو كيف يمكن الخروج من الصعوبات التي كانت تواجهها الرأسمالية و خاصة مشكل البطالة و الشغل.

انتقد (١٧٦٧-١٨٣٢) ***Jean Baptiste Say*** و كتاب ***traité d'économie politique*** حول قانون المنافذ (***lois des débouchés)***. حسب هذا القانون عندما تنتج السلع و تعرض في السوق، في نفس الوقت هناك إمكانيات لبيعها يقصد "ساي" أن الرأسمالية لا تعرف أزمات،إذ يفهم من الأزمة صعوبات أو عدم تسويق السلع كيف يمكن التعبير اقتصاديا على هذا القانون؟

" العرض = الطلب: هذا يعني أن كل الأشياء التي تنتج تستهلك، كل أنواع الاستهلاك (استهلاك منتج و استهلاك نهائي)".

انطلق كينز في تفكيره من وجود حالة توازن و حدد التوازن على مستويين:

بمعنى الطلب = العرض التوزيع = الإنتاج أن

Offre = Demande ↔ Production = Répartition

لاحظ كينز حالة عدم التوازن في النظام الرأسمالي: يمكن أن يكون العرض أكبر من الطلب أو العرض أصغر من الطلب، هذا يعني كذلك أن الإنتاج أكبر من التوزيع أو الإنتاج أصغر من التوزيع و على هذا الأساس

اقترح كينز مفهوم جديد في المدرسة الكينزية هو مفهوم الطلب الفعال ***demande effective*** الذي يختلف عن الطلب الحقيقي ***Chez Keynes : c’est la demande effective qui détermine l’offre.***

الطلب الفعال له تأثيرات على الإنتاج و الشغل و هو يعبر عن مجموع نفقات السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية التي يتنبأ بتلبيتها أصحاب المشاريع

و هي تحدد الكميات المنتجة المعروضة في السوق و بالتالي عدد مناصب العمل (مناصب الشغل)، **العناصر التي تدخل في الطلب الفعلي هي:** "استهلاك العائلات و كذلك استهلاك المؤسسات، الإدارات" التي تكون الاستثمار.

Demande effective = Consommation+Investissement

حسب كينز إذا أردنا امتصاص البطالة علينا بالضغط بواسطة السياسات الاقتصادية على الطلب الفعلي.

حسب كينز قانون المنافذ الذي يقر على أن كل عرض يخلق طلب خاطئ – بالعكس الطلب الفعلي الذي يحدد مستوى الإنتاج الكلي.

فعلا المداخل الموزعة من طرف المؤسسات خلال عملية الإنتاج لا تساوي حتما المداخل أو الأرباح المحققة. السبب أن الأسر تخصص جزءا من مداخيلها بشكل ادخار سائل أو نقود عوض إنفاقها إنفاقا كاملا في عمليات الاستهلاك.

"نقص الاستهلاك ← نقص في القدرة الشرائية ← نقص في الطلب ← نقص في الإنتاج ← بطالة.

الادخار المكتنز أو الاكتناز ***la thésaurisation*** يعتبر هروب و تسرب من الحلقة:

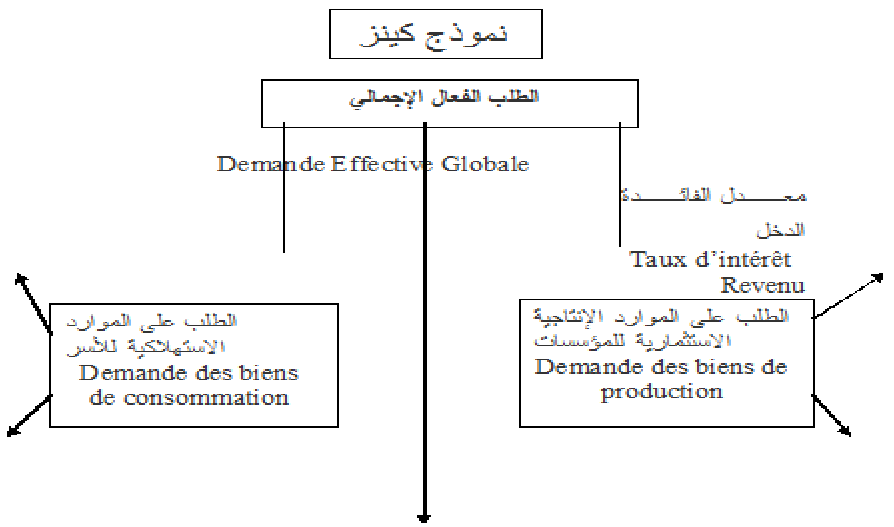
[إنتاج ← دخل ← طلب ← إنتاج].

السياسات الاقتصادية الكينزية:

عندما يكون الطلب الفعال غير كاف لاستعمال و تشغيل اليد العاملة الموجودة يقترح كينز من السلطات العمومية التدخل لتغيير سلوك الأعوان الاقتصادية و ذلك للاقتراب من مستوى الشغل الكامل ***plein emploi***، حسب كينز يتصرف أصحاب المشاريع ليس بالنسبة لمعطيات أكيدة ***des données certaines*** و لكن بالنسبة لتنبؤات و سلوكيات شخصية.
على الدولة تشجيع الاستهلاك و التحريض على الاستثمار و ذلك بواسطة سياسات اقتصادية ضريبية و نقدية. يرى كينز أن الاستثمار له تأثير فعال على مستوى الشغل و لتحقيق الشغل أو العمالة الكاملة يشجع كينز النفقات العمومية ***les dépenses publiques*** لأنها تؤدي برفع المداخل و بالتالي الإنتاج ،والنتيجة امتصاص البطالة.

أسس السياسات التوازنية الظرفية:

تغيير نسبة الفائدة.الضرائب، - القروض، - مستوى النفقات العمومية...
هذا التغيير له تأثيرات متتالية و آلية على كل من الجهاز الصناعي.
النتيجة :تغيير قرارات و تنبؤات الأعوان الاقتصادية.



الفعالية ميل الحدية لرأس المال

الاستهلاك

Efficacité marginal du capital(MEC)

مستوى الإنتاج
Niveau de la production

↓

مستوى الشغل
Niveau de l’emploi

الفصل الرابع
التحليل الاقتصادي الكلي

التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي :

علم الاقتصاد *Economics* هو "العلم الاجتماعي الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته الغير محدودة". وينقسم التحليل الاقتصادي **إلى فرعان رئيسيان هما** : التحليل الاقتصادي الجزئي الذي قمنا بدراسته في مادة مبادئ الاقتصاد الجزئي(١٠١)، والتحليل الاقتصادي الكلي الذي سيكون محل دراستنا في هذه المادة. الاقتصاد الجزئي ***Micro-economics*** يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد، وهي عادة الفرد أو الأسرة ***Household*** و المنشأة ***Firm***، حيث يركز على سلوك المستهلك و بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع و الخدمات. كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها. وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاد الكلي يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية، وكثير من المشاكل التي تواجهها. وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد و المستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة.

وهناك فرق أيضاً بين الاقتصاد الجزئي والكلي من حيث المنهجية فالاقتصاد الجزئي يفترض بشكل عام أن الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار محددان ومن ثم فهو يحاول شرح كيفية تحديد الناتج والأسعار للسلع كل على حدة. هذا ويفترض التحليل الكلي استقرار توزيع الناتج والأسعار النسبية، ويعامل الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار كمتغيرين

محاولاً شرح كيفية تحديدهما. وقد يصعب عملياً إدراك هذا الاختلاف بينهما حيث أن التغير في المتغيرات الجزئية قد يؤثر بقوة على المتغيرات الكلية والعكس بالعكس. فارتفاع سعر سلعة كالنفط مثلاً يؤثر بدون شك على النشاط الاقتصادي العالمي أو على الأقل النشاط الاقتصادي لدولة معينة، وعليه فإن المشكلة الجزئية تؤثر على الاقتصاد الكلي.

أهمية النظرية الاقتصادية الكلية:

لم يحتل التحليل الكلي مكانته الحالية في النظرية الاقتصادية إلا منذ زمن قريب وفي منتصف هذا القرن بفضل الاقتصادي البريطاني "جون مينرد كينز" ***J.M.Keynes*** (١٨٨٣-١٩٤٦)، لكن هذا لا يعني عدم وجود التفكير الكلي في المشكلات الاقتصادية قبل ذلك. اهتم التجاريون في القرن السابع عشر بتحقيق مصلحة الدولة وليس مصلحة الفرد أو الطبقات كل على حدة في داخل الدولة، كما نادوا بالتدخل الاقتصادي للدولة وعدم ثقتهم في قدرة النشاط الاقتصادي الفردي على تحقيق مصلحة الدولة بمفرده. وفي عام ١٧٥٨م جاء "فرانسوا كيناي" مؤسس أول مدرسة اقتصادية (مدرسة الطبيعيين) وصاحب أول مؤلف اقتصادي يتناول دراسة الظواهر الاقتصادية الكلية في المجتمع (الجدول الاقتصادي ***Economic Table***) مؤكداً للعلاقات التبادلية بين القطاعات كوحدة مترابطة الأجزاء.

قدم بعد ذلك الاقتصادي الفرنسي "جان باتست ساي" أفكاراً متعلقة بالتحليل الكلي، والتي عرفت بقانون ساي ***Say's Low*** (النظرية التقليدية).

أما عن "**كارل ماركس**" مؤسس الاشتراكية العلمية فكان صاحب أول محاولة لتناول مشكلات النظام الاقتصادي ككل، ولرسم صورة متكاملة عن الحياة الاقتصادية والعلاقات الكلية التي تشتمل عليها هذه الحياة (النظرية الاشتراكية العلمية). كانت نقطة الأساس والتحول نحو التحليل الاقتصادي الكلي المعروف لدينا في الوقت الحاضر هي عند نشر "كينز" لمؤلفه (النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود).

ويعتبر موضوع الاقتصاد الكلي مهماً وممتعاً في نفس الوقت، إذ تخصص الصحف اليومية والمجلات والدوريات صفحات منها لطرح ومناقشة موضوعات الاقتصاد الكلي كتلك المتعلقة بالرفاهية الاقتصادية ومستوى الدخل والتوظف والبطالة وغيرها، وكذلك تعمل برامج الإذاعة والتلفاز. والسبب في ذلك أهمية موضوع الاقتصاد الكلي الذي يتناول مسائل تهم جميع أفراد المجتمع. وعلى ضوء الدراسات الاقتصادية تتحدد قدرة الأفراد على الاستهلاك و مدى استطاعتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية، كما يتعرفون على تأثير ارتفاع مستوى الناتج القومي على الوضع الاقتصادي والأسعار والأجور، وأمور أخرى كثيرة.

و بالتركيز على الاقتصاد القومي في مجموعه، فإنه يمكننا تلخيص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي (محل دراستنا) **في النقاط التالية:-**

١- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة،الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.

٢- يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي، ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.

٣- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.

٤- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بعض المفاهيم الاقتصادية

النظرية الاقتصادية و السياسة الاقتصادية:-

النظرية الاقتصادية Economic Theory هي مجموعة النظريات الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة. **وتعرف بأنها :**
"هي التي تضع القواعد و المبادئ الاقتصادية والتي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف". فهناك الكثير من الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن نشاهدها والتي تجعلنا نتساءل عنها وعن العلاقة التي نجدها بين شيئين أو أكثر فيها. وترتبط تلك الظواهر مع بعضها بعلاقات متشابكة ينبغي اكتشافها والتعرف على حركتها وكيفية التأثير فيها، ويكون ذلك من خلال النظرية. والنظرية الاقتصادية ، **تتكون كأي نظرية علمية من:-**

أولاً:- *مجموعة من التعاريف* **Definitions** *التي توضح المقصود من التعبيرات والمفاهيم المختلفة المستخدمة.*

ثانياً:- *مجموعة من الفروض الشرطية* **Assumptions** *والتي تحدد الظروف التي لابد من توافرها حتى تنطبق النظرية.*

ثالثاً:- *واحد أو أكثر من الفروض الاحتمالية* **Hypotheses** *عن كيفية سلوك بعض الظواهر. ولكي تكتمل النظرية فلابد من اختبار هذه الفروض لمعرفة فيما إذا كان هناك من المشاهدات ما يؤيد الفروض لكي يتم قبول النظرية وإن لم يكن ترفض النظرية.*

أما السياسة الاقتصادية فهي **Economic Policy** *"اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة". ولو أنه من المستحسن أن تتبع سياستنا الاقتصادية النظرية الاقتصادية،إلاَّ أنه كثيراً ما تعدل السياسة الاقتصادية بواسطة السياسات الاجتماعية أو الحربية أو الظروف و الأحداث السياسية. فقد ترى النظرية الاقتصادية وجوب الأخذ بمبدأ الحرية التجارية و إلغاء القيود على المبادلات الدولية، و لكن نظراً لضغوط سياسية معينة تتبع الحكومة سياسة اقتصادية من شأنها زيادة القيود المفروضة على التجارة الخارجية.*

ما هي أهداف السياسة الاقتصادية؟

يذكر الاقتصاديون غالباً أن هناك أربعة أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية، تتمثل في التالي:-

العمالة الكاملة.

استقرار الأسعار.

النمو الاقتصادي.

التوازن الخارجي.

الطلب الكلي و العرض الكلي

الطلب الكلي ***Aggregate Demand*** هو"إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين". أما العرض الكلي ***Aggregate Supply*** فهو "مجموعة السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة". ويتحقق التوازن ***Equilibrium*** في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. فإذا ما حدث وزاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظف الكامل أدى ذلك إلى حدوث تضخم ***Inflation***. أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور ما يعرف بالركود ***Depression***.

وإذا كنا نقول بأن التوازن يعني تعادل القوى المتضادة في فترة زمنية معينة، فإن عدم تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي أو بعبارة أخرى حدوث عدم تعادل للقوى المتضادة يعرف بالاختلال.

التدفق والرصيد

من المفاهيم التي قد يكتنفها بعض الغموض عند التفرقة بينها. فالتدفق (التيار) ***Flow*** عبارة عن " التغير خلال فترة زمنية معينة"، فهو كمية لا يمكن قياسها إلا خلال فترة زمنية معينة، أي أنه متغير ذو بعد زمني، أما الرصيد ***Stock*** هو "كمية ثابتة في لحظة معينة".

فلو قلنا بأن إنتاجنا من القمح هذا العام هو ٣ آلاف طن، فهذا يعني أن ناتجنا من القمح عبارة عن تدفق. ولكن عندما نقول بأن مخزوننا من القمح في نهاية العام الماضي كان ٣ آلاف طن، فهذا رصيد. وعلى ذلك فإن الدخل الإنفاق، الاستهلاك وغير ذلك هي متغيرات تنتمي إلى فئة التدفقات

أو التيارات أما الثروة ورأس المال ومستوى التوظيف فهي عبارة عن أرصدة يمكن تحديدها في لحظة معينة.

الدخل والثروة

الدخل ***Income*** هو "تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد"، أما الثروة ***Wealth*** فهي "رصيد الفرد في لحظة معينة". والعلاقة بينهما واضحة، حيث تعمل الثروة على تدفق الدخل، كما أن تراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي لتكوين وزيادة الثروة.

المحقق والمتوقع والرصيد

المتحقق ***Ex-post*** سواء من الاستهلاك أو الادخار أو غيره هو ما تم تحقيقه فعلاً في الاقتصاد القومي "لذا يطلق عليه أحياناً "الفعلي". والمتوقع ***Expectant***
هو "ما يتوقع تحقيقه لاحقاً"، أما المخطط ***Planned*** فهو "ما ينوي أو يزمع تحقيقه". فالاستثمار المخطط مثلاً عبارة عن قيمة الاستثمارات التي يرغب رجال الأعمال في تقديمها، أما الاستثمار المتحقق فيتمثل في قيمة الاستثمارات الفعلية التي يقدمها رجال الأعمال، وتكون الاستثمارات المتوقعة هي ما يتوقع أن يقدمه رجال الأعمال مستقبلاًَ.

النماذج الاقتصادية

يستخدم الاقتصاد الرياضي الأساليب الرياضية المختلفة لتحليل النظريات الاقتصادية، وعليه لا يعد فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد، إنما هو مدخلاً للتحليل الاقتصادي يتمكن الاقتصادي من خلاله استخدام الأدوات الرياضية
في صياغة المشاكل الاقتصادية في شكل معادلات جبرية أو متباينات أو رسوم هندسية وتحليلها، ومن ثم توفير الحلول لتلك المشاكل عن طريق استخدام الأفكار الرياضية. وقد بدأ التطور الأكثر وضوحاً في الاقتصاد الرياضي منذ ١٩٣٠م أو بالأصح مع التطورات لتي حدثت في الحاسبات الإلكترونية إبان الحرب العالمية الثانية، وما صاحبها من استخدام أوسع

للتقنيات الرياضية وتطورات تالية في الاقتصاد الرياضي متفرعة إلى المذهب التجريبي ***Experimentation*** (الاقتصاد القياسي ***Econometrics***)، وبناء النماذج الرياضية في جميع فروع التحليل الاقتصادي.

النموذج الاقتصادي ***Economic Model*** هو "مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية (معادلة أو مجموعة من المعادلات) تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين. إن النموذج الاقتصادي ما هو إلاً صورة مبسطة توضح طبيعة النشاط الاقتصادي لوحدة معينة أو قطاع معين، صناعة، أو دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، على شكل رموز وقيم عددية. هذا ويعرف النموذج الاقتصادي أيضاً بأنه عبارة عن " تمثيل أو تصوير مبسط لنسق اقتصادي معين أو مشكلة اقتصادية معينة في قالب رياضي يشمل عدداً من العلاقات الدالية التي تمثل أو تصور سلوك النسق أو طبيعة المشكلة والترابط بين أجزائها".

هناك أنواع عديدة من النماذج تختلف باختلاف طبيعة التقسيم، فهناك النماذج الوصفية والنماذج المعيارية، أو النماذج الساكنة والنماذج المقارنة أو النماذج الكلية والنماذج الجزئية، أو النماذج المغلقة والنماذج المفتوحة وغير ذلك. كما وتختلف النماذج الاقتصادية وفقاً لطبيعة بناء وتوصيف النموذج إلى نماذج رياضية ***Mathematical Models*** ونماذج قياسية ***Econometric Models***. والنموذج الاقتصادي هو عبارة عن إطار نظري لا يشترط أن يكون نموذجاً رياضياً، ولكن إذا حدث وكان كذلك فإنه عندها يعطى ترجمة للعلاقات النظرية بين عدد من المتغيرات في صورة معادلات أو متباينات. أي سوف يتكون النموذج من معادلات تصف هيكل النموذج وتربط المتغيرات بعضها ببعض. ويتمثل بناء النموذج ***Model Building*** أو ما يعرف بتوصيف النموذج في كيفية التعبير عن النظرية الاقتصادية أو صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة بأسلوب رياضي، أي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات أو المتباينات.

الفصل الخامس
مبادئ الاقتصاد الكلي

أولا : الهدف من المادة :

تعتبر الجزء الثاني من مبادئ الاقتصاد بحيث يدرس الاقتصاد الكلي والذي يعتبر فرع من النظرية الاقتصادية يهتم بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كمستوى الناتج الكلي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار والتضخم والكساد وكذلك التعرف على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية .

ثانيا : مفردات المادة :

<u>مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي:</u>

نشير إلى الفرق بين مفهومي التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي ، حيث يبحث الأول في سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية

في المجتمع كالمستهلك الفـرد والمنتج أو المنشأة الفردية والآثار المترتبة على ذلك . ويبحث التحليل الكلي في المتغيرات الاقتصادية للمجتمع ككل حيث يتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعة . مثل الناتج الكلي والدخل القومي والعمالة والمستوى العام للأسعار والعلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والتضخم والبطالة . ويتناول الطلب الكلي (المتمثل في الإنفاق الكلي) والعرض الكلي (المتمثل في الناتج الكلي من مختلف السلع والخدمات) .

النظرية الاقتصادية

تعريفها : مجموعة القواعد والمبادئ الاقتصادية التي تكون بمثابة المرشد في اتخاذ القرارات وذلك في ظل مجموعة من الظروف ، **وتتكون من :**

مجموعة من التعريفات توضح ما هو المقصود من التعبيرات المختلفة المستخدمة .

مجموعة من الفروض الشرطية و التي تحدد الظروف التي لابد وأن تتوافر حتى تنطبق النظرية .

واحد أو أكثر من الفروض الاحتمالية عن كيفية سلوك بعض الظواهر .

وحتى تكتمل النظرية فلابد من اختبار هذه الفروض الاحتمالية لمعرفة فيما إذا كان هناك من المشاهدات ما يؤيد هذه الفروض لكي تقبل النظرية ، وإن لم يكن ترفض.

الطلب الكلي والعرض الكلي :

الطلب الكلي : إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين .

العرض الكلي : مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع في فترة زمنية معينة . ويتحقق التوازن بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي فإذا زاد الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور التضخم وإذا حدث العكس فسوف يظهر ما يعرف بالركود .

التدفق والرصيد :

التدفق هو تغير خلال فترة زمنية معينة أما الرصيد فهو كمية ثابتة في لحظة معينة . فمستوى التوظف ورأس المال والنقود والثروة تعتبر أرصدة حيث يمكن تحديدها في لحظة معينة من الزمن . أما الدخل ، الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي كلها تيارات أو تدفقات .

الدخل والثروة :

الدخل: هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد .

الثروة: هي رصيد الفرد في لحظة معينة .

والعلاقة بينهما هي أن الثروة تعمل على تدفق الدخل . كما أن تراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الثروة .

حسابات الدخل القومي

ماهية الدخل و الناتج القومي :

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي ، ومقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج مختلف السلع والخدمات . فأي اقتصاد في العالم إنما يقوم بإنتاج العديد من السلع والخدمات . وبإعطاء قيمة نقدية للسلع و الخدمات المنتجة من قبل اقتصاد

معين خلال فترة زمنية معينة فان مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي . ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل و الناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض أولاً ما يعرف بنموذج حلقة التدفق الدائري للدخل ، والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الاقتصادية (العائلي أو المستهلكين والإنتاجي أو رجال الأعمال والحكومي والعالم الخارجي) .
ويرتكز النموذج على اعتبار أن كل جنيه ينفق من قبل شخص معين يمثل في الوقت نفسه دخلا لشخص أخر . ولتوضيح ذلك نفترض ابتدءًا إننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق لا يتعامل مع العالم الخارجي ولا دور للحكومة فيه مكون فقط من قطاعين العائلي والمنتجين مع افتراض أن الدخل الذي يحصل علية القطاع العائلي ينفق بأكمله على السلع الاستهلاكية والخدمات .

ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية :

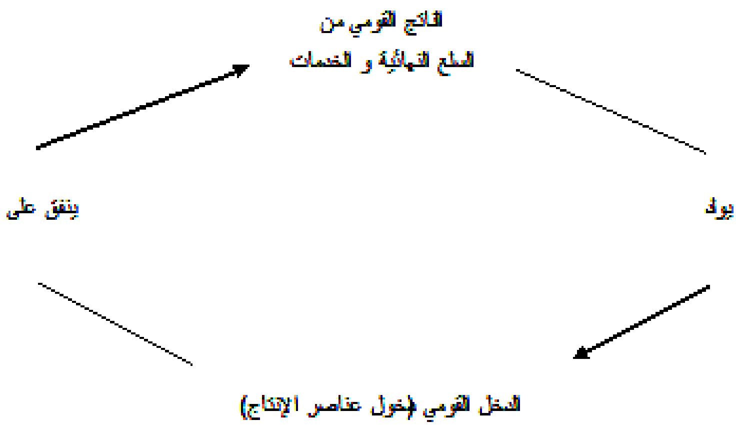
يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل وأرض ورأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي .

يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والممثلة في الأجور والمرتبات لعنصر العمل والريع لعنصر الأرض والفائدة لرأس المال والربح للتنظيم . ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي .

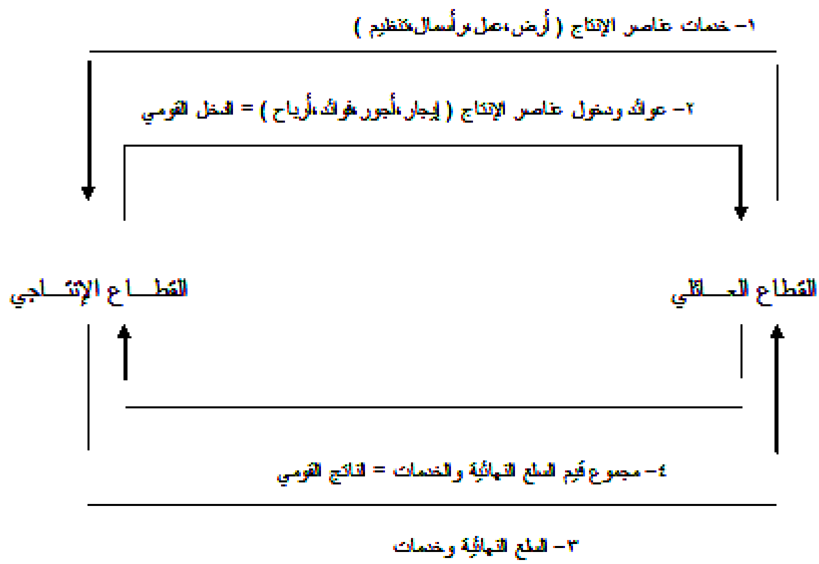
يستخدم القطاع الإنتاجي عناصر الإنتاج المقدمة من القطاع العائلي في إنتاج سلع نهائية وخدمات يقدمها للقطاع العائلي .

يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات من القطاع الإنتاجي مقابل دفع قيمة هذه المنتجات. ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة تعبير الناتج القومي .

والشكل الموضح لاحقا هو ملخص للتدفقات الدائرية السابقة ، ومنه يتضح أن الناتج القومي يولد دخلا و الدخل يتم إنفاقه على الناتج القومي وهكذا .



نموذج التدفق الدائري للدخل (في حالة اقتصاد ذي قطاعين)



ملاحظة :

التدفقات ١ ، ٢ : تتم في سوق الموارد ، أما التدفقات ٣ ، ٤ : تتم في سوق المنتجات .

هذا هو الحال في حالة وجود قطاعين فقط لكن الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخلة بأكمله على استهلاك ما ينتج من السلع والخدمات إنما أيضا على الادخار وهو عبارة عن الجزء المقتطع من الدخل والمخصص للإنفاق المستقبلي أو الموجه للاستثمار . إضافة إلى ما يقتطع من الدخل في صورة ضرائب تفرضها الحكومة لتمويل إنفاقها .

والشكل اللاحق يوضح التدفقات الدائرية للدخل فى حالة القطاعات الأربعة:-

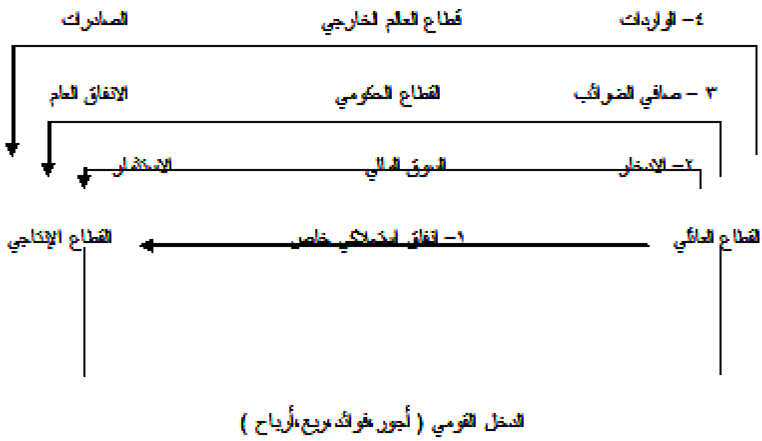
ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع و الخدمات المنتجة ، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين .

يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك و التي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي .

يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين . هذا علماً بان صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي .

يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع و الخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي ، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي .

التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات:



تعريفات :

الناتج القومي :

"هو القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة " .

الدخل القومي :

"مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة " .

علما بأن : الدخل القومي هو نفسه الناتج القومي معبراً عنه بوحدات نقدية فالراتب الذي يتسلمه الموظف هو عبارة عن إنتاجه في عمله معبرا عنه في صورة نقود .

الإنفاق الكلي :

" هو الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة " .

طرق قياس الناتج القومي

يمكن قياسه بثلاث طرق وهي : طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل .

أولاً:- طريقة الناتج :
تقوم هذه الطريقة على أساس جمع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال العام . وتفادياً للازدواج الحسابي و التكرار فان الأرقام تتضمن فقط السلع النهائية دون الأولية أو الوسيطة على أن يكون ذلك على أساس القيم (ك × ث) لا الكميات .
ونشير هنا إلى أن هناك فرق بين الناتج المحلي و الناتج القومي فالأول أساسه جغرافي أما الأخر فأساسه الجنسية .
كما تجب الإشارة إلى أن هناك عمليات غير سوقية و هي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود فحساب السلع السوقية سهل على عكس الغير سوقية وسوف نرى لاحقاً هل يتم إضافتها
إلى الناتج القومي الإجمالي أم لا .
أسلوب المنتج النهائي .
أسلوب القيمة المضافة .
ثانيا : طريقة الإنفاق :
تقوم هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق (للقطاعات الاقتصادية الأربعة) اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع . أي أن الإنفاق الكلي الفعلي = الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي+ إنفاق العالم الخارجي (ص - و) .

١- الإنفاق الاستهلاكي :

ويشمل إنفاق القطاع العائلي على :

السلع المعمرة كسيارة أو أثاث أو ثلاجة .
السلع الغير معمرة مثل المواد غذائية .
الخدمات الطبية وخدمات المهندس والمحامي وعامل الصيانة .
ونشير إلى استبعاد الخدمات الشخصية المجانية التي يقدمها الأفراد لأنفسهم ولأسرهم دون مقابل كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه وذلك لصعوبة تحديدها وعدم إمكانية حصرها .

٢- الإنفاق الاستثماري :-

هو الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال ومنشآت الأعمال ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني **ويتضمن :**

الشراء النهائي للعدد والآلات والأدوات .

جميع الإنشاءات كالمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية . ونتساءل هنا لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمارا وليس استهلاكا ؟ لأن المباني السكنية عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها أو بيعها .

التغير في المخزون والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية . فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج القومي لابد من إضافته في حين أن السحب من المخزون جزء لابد وان يطرح .

ونشير هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشمل تحويل الأصول الورقية مثل الأسهم والسندات (لأنة مجرد تحويل لأصل موجود) أو الأصول الملموسة المستعملة . وكذلك الحال بالنسبة لإعادة بيع أي أصل مستعمل حيث أن الاستثمار هو تشييد وتصنيع أصل رأسمالي جديد يدر عائداً . والإنفاق الاستثماري يقصد به الاستثمار الإجمالي وليس الصافي **حيث أن :**

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي (إهلاك رأس المال) حيث أن الاستثمار الاحلالي هو قيمة رأس المال الهالك والذي حل محله سلع استثمارية جديدة .

٣- الإنفاق الحكومي :

يشتمل على مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات وهي في ذلك تشبه القطاع العائلي كبناء المدارس و المستشفيات و توظيف الطبيب والمدرس والمهندس كما يشمل الحكومية المجانية كالأمن والدفاع المدني وتحسب حسب تكلفتها لأن أغلبها ليس له مثيل في السوق .

ولكننا نشير هنا إلى مدفوعات التحويلات وهي التي تنفقها الحكومة دون الحصول على مقابل لها فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جاري مثل تعويضات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة ومعونات الشيخوخة والحرب ومكافآت الطلاب فهي لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي لكونها نفقات لا تعكس أي إنتاج جاري .

٤- إنفاق قطاع العالم الخارجي (صافي الصادرات) :

الواردات جزء يجب أن يطرح من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي وفي حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي .

ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي الصادرات (الصادرات - الواردات)

وأخيرا فإن : الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري الإجمالي + الإنفاق الحكومي+ صافي الصادرات (ص – و)

ثالثا- طريقة الدخل :

عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة أي عبارة عن ريع وأجور وفوائد وأرباح وسوف **نتطرق إلى كلا منها بالتفصيل كالتالي** :

١- الأجور والمرتبات :

دخل عنصر العمل وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافة والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية .

الأرباح :

دخل عنصر التنظيم وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية **وتنقسم إلى :**

دخل الملاك : الدخل من نشاط الشركات الفردية والبسيطة .

أرباح الشركات :- ربح شركات المساهمة ، **والتي يتم توزيعها على النحو التالي :**

ضرائب دخل الشركات : وهي جزء من الأرباح يذهب إلى الحكومة في صورة ضرائب .
أرباح الأسهم أو المساهمين : وهي الأرباح التي توزع على المساهمين وهم الملاك الأصليين للشركة .
الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة : وهي جزء من الأرباح لا يوزع إنما يحتجز
في خزنة الشركة لمواجهة أي التزامات .

الريع أو الإيجار :

العائد الذي يحصل علية ملاك الأراضي أو الموارد و يشمل إيجار الأراضي
أو المزارع أو المساكن أو المحلات التجارية . إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها (كأنهم مستأجرين أما السلع التي يمكن استهلاكها كاستهلاك المزارع لما في مزرعته أو الصياد لما اصطاد فتحسب على أساس مثيلاتها في السوق) وما يحصل علية أيضا أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف (لم توضع ضمن الأجور والمرتبات لأنها تعتبر ملك لصاحبها كالمنزل فهو ملك له بالكامل) .

الفائدة :

عبارة عن الدخل النقدي الذي يحصل علية أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عملية الإقراض ولا يدخل ضمنها مدفوعات الفائدة التي تدفع بواسطة المستهلكين ، **وبجمع الدخول السابقة نحصل على :**

الدخل القومي = الأجور والمرتبات + الأرباح + الإيجار + الفوائد .

ولكننا نريد هنا الحصول على الناتج القومي الإجمالي .

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي + ضرائب غير مباشرة – إعانات الإنتاج

ولكننا نريد الحصول على ن . ق . ج .

الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي الصافي + إهلاك رأس المال (الاستثمار الاحلالي)

العوامل المحددة لحجم الناتج القومي الإجمالي :

الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والفيضانات والظروف الجوية المختلفة .

الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من سلع وخدمات حيث أن الحرب تدمر مختلف الممتلكات والمصانع .

كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات ولعل أهمها الموارد البشرية .

علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي .

أمور يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومي لفترتين زمنيتين مختلفتين أو لدولتين مختلفتين:-

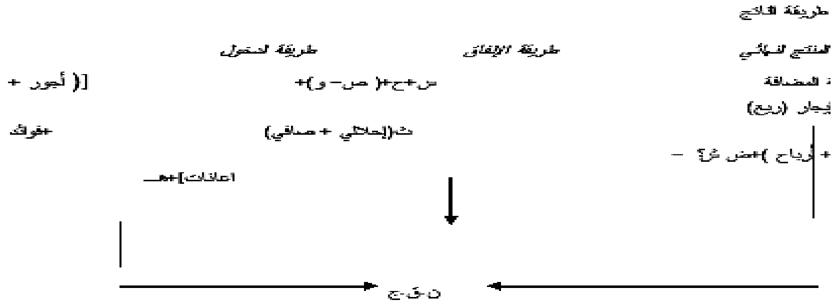
توحيد أساس الحساب وطريقته فلابد من التأكد بأن تقديرات الناتج ومكوناته قد تمت بنفس الأسلوب في الدولتين أو الفترتين .

الأخذ بنصيب الفرد من الناتج القومي لكونه من أكثر المقاييس دلالة على الرفاهية والمستوى المعيشي فالناتج القومي لا يقيس عدد السكان وتوزيع الناتج بينهم ونصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوما على عدد السكان .

التحسن في نوعية المنتجات لابد أن يؤخذ أيضا في الاعتبار فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي لا يعكس التحسينات التي قد تطرأ على نوعية السلع والخدمات المقدمة خاصة إذا ما جرت المقارنة لسنوات متباعدة .

هيكل الإنتاج وتوزيعه فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي وبدون شك فان توزيع الإنتاج يؤثر على الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها أفراد المجتمع .

تعديل الناتج القومي الإجمالي وفق تغيرات الأسعار للتعرف على التغير الحقيقي الذي طرأ على الإنتاج .



- مسموحات إهلاك رأس المال (ث إحلالي)
- ن.محلي.ج

= ن.ق.ص (صافي الناتج بسعر السوق) = صافي عناصر الإنتاج الخارجية (+الداخل من عوائد عناصر الإنتاج – الخارج منها).

الناتج الحقيقي (ن ق ج مقوم بالأسعار الثابتة)عبارة عن كميات السلع فقط حيث يعمل على استبعاد أثر تغير الأسعار . أما الناتج النقدي (ن ق ج مقوم بالأسعار الجارية) عبارة عن قيم السلع والخدمات (ث × ك) .

فلو كانت قيمة الناتج النقدي ١٠٠ مليون لعام ١٩٩٣ وفي عام ١٩٩٤ أصبح ١٨٠ مليون ، على الرغم من أن كمية ما أنتج من سلع وخدمات متساوية في العامين وتساوي ١٠٠ مليون فقط. علل ذلك ؟

السبب هو ارتفاع الأسعار والذي يعمل على زيادة نقدية وليست حقيقية في الناتج القومي فالتضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار وليس بالضروري لكل السلع بنفس النسبة) والانكماش (انخفاض ذلك المستوى) يعقدان قياس الناتج القومي . والمتخصصون في حسابات الناتج القومي يكمشون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع بينما يضخمونه عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض، وبذلك يقدمون قيمة الناتج وكأن الأسعار وقيمة النقود لم تتغير عبر السنوات .

لكي نتغلب على مشكلة تغيرات الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج فإننا نعمل على استخدام الأرقام القياسية للأسعار (وهي الأرقام التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة ، وتهدف إلى رصد التغيرات في أسعار السلع وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة) . **<u>وهي كالتالي :</u>**

الرقم القياسي للأسعار =

(السعر في سنة المقارنة ÷ السعر في سنة الأساس) × ١٠٠%

<u>وللحصول على الناتج الحقيقي نعوض في القانون التالي :</u>

ن ق ح = ن ق ن في سنة المقارنة ÷ المستوى العام للأسعار في صورته العشرية .

نظرية التوظف

إن الدخل والناتج يمثلان وجهين لعملة واحدة وفي الاقتصاد الكلي يتحقق التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي أي عندما تتعادل قيمة النقود التي يدفعها المشتريين مع قيمة ما يقدمه البائعين من سلع وخدمات منتجة . ونشير هنا إلى الفرق بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح ، فالأول لا تدخل فيه أي معاملات مع العالم الخارجي وهو اقتصاد بسيط لا دور للحكومة فيه على عكس الآخر .

حالة التوظف الكامل تعني أن جميع الموارد (الأرض ، العمل ، رأس المال التنظيم) المتاحة في المجتمع مستغلة بالكامل . وهي من أرقى الحالات التي يتطلع إليها أي اقتصاد في العالم .

وسوف ندرس في هذا الجزء نظريتي التوظف وهما أولا النظرية التقليدية (الكلاسيكية) والتي أثبتت الأيام عدم صحتها ـ " عندما ظهر الكساد العظيم

في ١٩٢٩ م " ـ مما أدى إلى ظهور النظرية الثانية وهي النظرية الحديثة (الكنزية) والتي كان لها أهمية كبرى ـ " ففي عام ١٩٣٧ م قدم الاقتصادي الإنجليزي جون مينرد كينز تفسيرا جديدا للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف الكامل في كتابه [النظرية العامة للتوظف الفائدة والنقود]

والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة " ـ إلى أن ظهرت مشكلة التضخم الركودي وهو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة .

وفيما يلي سوف نشرح كلا من النظريتين رغم أن الأولى أصبحت مرفوضة من جانب الاقتصاديين إلاّ أنه من الضروري دراستها كخلفية اقتصادية .

النظرية التقليدية للتوظف	النظرية الكنزية للتوظف
<u>١ـ مرونة الأسعار والأجور :</u> **إن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل حيث أن السوق سوق منافسة كاملة . وحدوث أي انحرافات كالحروب والزلازل وغيرهما سرعان ما تختفي تلقائيا وميكانيكيا من خلال هذه المرونة فانخفاض الطلب يؤدي على انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى .**	**<u>١ـ معارضة فكرة مرونة الأسعار والجور :</u>** **إن هذا النظام غير قادر على تحقيق ذلك بل ومن الممكن أن يكون هناك توازن مع وجود تضخم شديد أو بطالة مرتفعة . فحالة التوازن عند مستوى التوظف الكامل حالة مستحيلة كما أنه لا توجد سوق منافسة كاملة في الواقع فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية فلا يخفضون الأسعار عندما ينخفض الطلب كما توجد نقابات العمال في سوق العمل والتي تعارض فكرة انخفاض الأجور .**

<u>٢ـ قانون ساي :</u> **وهو أن العرض يخلق الطلب الخاص به وحيث أن القطاع العائلي يعرض موارده في السوق لإنتاج سلع وخدمات يرغب شرائها فما على المنتجين إلا عرض ما ينتجونه وقانون ساي يضمن وجود قوة شرائية كافية لامتصاص هذا الناتج .**	**<u>٢ـ معارضة قانون ساي :</u>** **من المحتمل أن ينفق القطاع العائلي جزء من دخله ويدخر الجزء الآخر مما يعني قصور الطلب مما يجعل المنتجين يخفضون استثماراتهم وإنتاجهم وتحدث البطالة وتنخفض الدخول مما يعني عدم انطباق هذا القانون .**
<u>٣ـ مرونة أسعار الفائدة :</u> **لم يوافق التقليديون على الانتقاد رقم (٢) بقولهم أن كل ريال يدخر بواسطة القطاع العائلي يستثمر بواسطة القطاع الإنتاجي فانخفاض سعر الفائدة يقلل من رغبة القطاع العائلي في الادخار ومن ثم زيادة رغبة قطاع المنتجين في الاستثمار .**	**<u>٣ـ عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار :</u>** **فالادخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة وفي أزمان مختلفة ، كما أن ادخار كثير يعني استهلاك (طلب) أقل مما يدفع المستثمرين إلى تكميش استثماراتهم . كما أن سعر الفائدة ليس العامل الوحيد المؤثر في الاستثمار ، فنجد أن الاستثمار يتأثر بالأرباح والتوقعات ، فقد تكون أسعار الفائدة منخفضة ولا يعمل رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم بسبب التشاؤم حول المبيعات في المستقبل أو في حالات الركود أو لغير ذلك من الأسباب .**

وأخيرًا:

يجب الاعتراف بعدم ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل إنما يتوقف مباشرة على مستوى الإنفاق (الطلب الكلي) والذي سنتعرض له ولمكوناته في الدروس اللاحقة .

الاستهلاك

يعد الدخل المتاح (الراتب في الشيك) المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك والادخار حيث توجد علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك من جهة وبين الدخل والاستثمار من جهة أخرى فالدخل إنما يقسم عادة بين الاستهلاك والادخار وإذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة تتوزع بينهما ونعمل على توضيح هذه العلاقة من خلال ما يعرف بدالة الاستهلاك وهي العلاقة الرياضية التي تربط الاستهلاك بالدخل وينقسم الاستــهلاك تبعاً للفكر الكنزي إلى استـهـلاك تلقـائـي (مستقل عن الدخل) واستهلاك تبعي وعلية تكون دالة الاستهلاك وبناء عليها دالة الادخار **على النحو التالي :**

س = س. + س١ ل ، حيث أن : س. الاستهلاك المستقل أو التلقـائي (وهو جزء من الاستهلاك لا يتأثر بالدخل ويسمى حد الكفاف) .	**خ = س. + (١ - س١) ل ، حيث أن : - س. = الادخار المستقل وهو سالب لأن وجود استهلاك عند الدخل صفر يعني ادخار سالب .**
س١ = م ح س = Δ س / Δ ل (مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بوحدة واحدة) وهو ثابت لأنه دالة خطية . س١ ل = الاستهلاك التبعي (وهو جزء من الاستهلاك مرتبط بعلاقة طرديه مع الدخل)	**١- س١ = م ح خ = Δ خ / Δ ل (مقدار التغير في الادخار عندما يتغير الدخل بوحدة واحدة) وهو ثابت لأنة داله خطية .**
م م س = س/ ل (وهو مقدار ما ينفق من الدخل على الاستهلاك)	**م م خ = خ/ ل (مقدار ما يدخر من الدخل)**

كما أن :

م م س + م م خ = ١

س/ ل + خ / ل = س+ خ / ل = ل / ل = ١

وأن : م ح س + م ح خ = ١

Δ س / Δ ل + Δ خ / Δ ل

Δ س + Δ خ / Δ ل

Δ ل / Δ ل

وأن : $س_{1}$ + م ح خ = ١

أي أن : م خ ح = ١ - $س_{1}$

وأن : شروط التوازن في حالة قطاع واحد كالتالي : ل = س ، خ = ٠

العوامل المحددة للاستهلاك والادخار

ذكرنا مما سبق أن الدخل المتاح هو العامل الأساسي المحدد لـ س و خ وأن تغيره يؤدي إلى تغيرهما في نفس الاتجاه وأن كل التغيرات تنقلنا من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى دالة الاستهلاك أو الادخار أما العوامل التالية تعمل على زيادة الاستهلاك أو نقصه عند كل مستوى من مستويات الدخل فيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك بأكملها إلى أعلى في حالة الزيادة وإلى أسفل في حالة النقصان .

التقليد و المحاكاة :

فقد يلجا البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها كثيراً وليس لرغبة لدية إنما فقط ليحاكي بها صديق له حتى ولو اضطره ذلك إلى إنفاق معظم دخله .

النظرة إلى الادخار :

لو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون الادخار أهمية تذكر أو أنهم مستهلكون بطبعهم فسيحدث العكس أي يزيد الاستهلاك فينخفض الادخار .

نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع :

الطبقات الفقيرة هي بطبعها مستهلكة للجزء الأكبر من دخلها وادخارها غالباً ما يكون قليل بسبب انخفاض دخلها أساساً أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من الدخل وادخار جزء أكبر من دخولها . فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء ، ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الفقراء كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس .

الثروة المفاجئة :

إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالإرث من شأنها زيادة استهلاكه عما كان علية قبل حصوله عليها محاولاً في البداية إشباع رغباته من سلع كثيرة كان يتطلع إلى استهلاكها من قبل ، ثم بعد فترة يعتاد على أسلوب استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك وقد يبدأ في زيادة مدخراته .

الائتمان الاستهلاكي ورصيد الأصول المالية السائلة :

كلما توسعت حلقات الائتمان الاستهلاكي (قروض تسدد على شكل أقساط أو البيع بالتقسيط) كلما زادت إمكانية التوسع أكثر في الاستهلاك . وزيادة الأصول والأرصدة السائلة كالسندات و الأسهم والودائع البنكية لدى أفراد المجتمع تؤدي إلى زيادة رغبتهم في الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل.

رصيد السلع المعمرة :

إن اقتناء الأفراد في المجتمع للسلع المعمرة مثل السيارات، الثلاجات الغسالات ، كفيلة بتحقيق احتياجاتهم منها لفترة زمنية معينة أي اكتفائهم منها لفترة من الوقت ويقل ميلهم لاستهلاكها عند مختلف مستويات الدخل .

توقعات الأسعار :

إن توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الجاري والعكس .

الضرائب :

تؤثر الضرائب على الاستهلاك ومن ثم على الادخار ، حيث تعتبر ادخار حكومي (عام) إذ أن زيادتها تؤدي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب .

ونشير هنا إلى أن انتقال دالتي الادخار و الاستهلاك و تحركهما يكون دائماً في اتجاهين متضادين إذا ما حدث وتغير أحد العوامل السابقة فلو زادت الضريبة مثلاً فإن دالة الاستهلاك تتجه إلى أسفل بينما تنتقل دالة الادخار إلى أعلى والعكس صحيح .

الاستثمار

مما سبق يمكننا تعريف الادخار : بأنه ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي يتبقى بعد الإنفاق الاستهلاكي حيث أن : الادخار= الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي

والاستثمار : يأخذ نفس التعريف وبالتالي فإن الاستثمار أيضاً = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي ، **وعلى ذلك يكون** : الاستثمار المحقق (الفعلي) يعبر عن الادخار المحقق (الفعلي).

أما الادخار المخطط فليس من الضروري أن يعبر عن الاستثمار المخطط لكونهما يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة .

والادخار يتم بواسطة الأفراد والعائلات من المستهلكين ، وذلك لأسباب عديدة كأن يدخر الفرد بغرض تدبير الأموال اللازمة لمشروع معين أو لقضاء إجازة أو لعدم شعوره بالأمان ولرغبته في تأمين مستقبله عن طريق الادخار أو بسبب الرغبة في ترك ثروة لأبنائه من بعدة كما قد يكون الادخار حباً في المال فقط كما يلاحظ لدى البخلاء .

ومهما كانت دوافع الادخار فإنها تختلف عن دوافع الاستثمار في المجتمع والذي يتم بواسطة المنتجين ، ولذلك فإن ما يعتزم الأفراد ادخاره ليس بضرورة أن يكون مساوياً لما يعتزم رجال الأعمال استثماره لكون هذا الأخير يتطلب اتباع سياسات معينة تضمن توافر الاستثمارات اللازمة لتحقيق التوظف الكامل حيث أن الاستثمار يتوقف على عوامل عديدة كالتقدم التكنولوجي ، وحالات التفاؤل والتشاؤم الخاصة برجال الأعمال ، والضرائب والسياسات المالية والنقدية للدولة هذا وتتضح الأهمية الكبرى للاستثمار في كونه يمثل حقناً في تيار الدخل / الإنفاق وعليه فالاستثمار هو العامل الرئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة على المدى القصير ، وهو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل .

أنواع الاستثمار :

أولاً: الاستثمار في المخزون :

يعتبر من اصغر أجزاء الاستثمار ، إلاَّ أنه أسرعها تفجراً، فالمنشآت تحتفظ عادة بمخزونها السلعي سواء من مواد أولية أو سلع نصف مصنعة أو تامة الصنع لمواجهة أي تقلبات في الطلب على منتجاتها . ورغم تكلفة الاحتفاظ بالمخزون والمتمثلة في تكلفة النقود المتعطلة فيه إلا أن هذه التكلفة يكون لها ما يبررها كتجنب تكاليف أخرى مثل تكاليف التوسع والانكماش في الإنتاج .

ثانياً: الاستثمار في تشييد المساكن :

هذا الاستثمار يمثل جزءاً هاماً من الاستثمارات الكلية ، ويتوقف على العديد من العوامل كتكوين أسر جديدة والزيادة السكانية وتغيير سن الزواج إضافة إلى التوزيع العمري والنوعي للسكان .

ثالثاً: الاستثمار في المصانع والعدد والآلات :

هذا النوع من الاستثمار له اهتمام خاص من قبل الاقتصاديين وله آثار متفرعة على النشاط الاقتصادي لما يحققه من إشباع للأفراد في المجتمع وفي مجالات مختلفة . والمشروعات الناجحة عادة ما هي إلاَّ استثمارات في المصانع والعدد والآلات بهدف تحقيق الربح .

العوامل المؤثرة في الاستثمار والمحددة له :

التقدم التكنولوجي :

التقدم التكنولوجي مسألة مهمة لكافة المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الأسواق لأنه يعمل على زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات .

سعر الفائدة :

يعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على رأس المال أو السلع الرأسمالية ، فالفائدة هي التكلفة التي يتحملها المستثمر للحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي ، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة كبير كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ، والعكس بالعكس .

السياسات الاقتصادية :

يصعب تقرير اثر الإنفاق الحكومي على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة ، فقد يكون الإنفاق الحكومي في صالحها حيث تخفض الظروف السيئة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون منافسة لأنشطتها فتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض الاستثمارات .

رصيد السلع الرأسمالية :

إن توافر رصيد كبير من السلع الرأسمالية يجعل المنشآت تملك رصيداً أكبر من الطاقة الإنتاجية و السلع النهائية ويؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الجديدة لتلك المنشآت .

التوقعات :

فلو كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة يؤدي ذلك إلى تفاؤل رجال الأعمال حول المستقبل فيزيدوا من استثماراتهم الجديدة ، والعكس صحيح .

الكفاية الحدية لرأس المال :

وهي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع الغلات النقدية الصافية (مقدار إيرادات الأصل الرأسمالي بعد خصم جميع التكاليف ماعدا سعر الفائدة المدفوعة وتكلفة إهلاك رأس المال) التي يدرها الأصل الرأسمال مساوية لتكلفته (سعر العرض) .

فإذا كان معدل الربح > سعر العرض ←المشروع مربح ←زيادة الاستثمار والعكس صحيح .

تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد ذي قطاعين

التغيرات في مستوى الناتج (الدخل) ونظرية المضاعف

تناولنا فيما سبق الكيفية التي يتحدد بها مستوى التوازن في الدخل ولكن هناك عوامل تؤدي إلى تغيره فمستوى التوازن يتغير استجابة لتغيرات الاستهلاك أو الاستثمار .

المضاعف :

تبين لنا مما سبق أن زيادة ث أدت إلى زيادة طك مما أدى إلى انتقال منحنى ط ك لأعلى وبالتالي زيادة الدخل التوازني أو الناتج (بمقدار مضاعف لمقدار الزيادة في الاستثمار) والعكس صحيح وهذا التغير هو ما نطلق عليه أثر المضاعف والمضاعف هو " معامل عددي يوضح " مقدار تغير الدخل عندما يتغير الاستثمار بوحدة واحدة " **أي أن** :

م ث = Δ ل / Δ ث .

ويمكن الحصول على الزيادة في الدخل بضرب الزيادة في ث في مقلوب م ح خ حيث أن الأخير هو المضاعف ، **ويمكن إثبات ذلك رياضيا كالتالي :**

المستوى التوازني للدخل : ل* = (س. + ث.) ÷ (١ ـ س١)

المستوى التوازني الجديد للدخل : ل*¯ = (س. + ث.¯) ÷ (١ ـ س١)

ل* ـ ل*¯ = (س. + ث./ ١ ـ س١) – (س. + ث.¯ / ١ ـ س١)

Δ ل = ث. ـ ث.¯ / ١ ـ س١

Δ ل = Δ ث / ١ ـ س١

وعليه فإن المضاعف Δ ل / Δ ث = ١ / ١ ـ س١ ، أي أن التغير في الدخل نتيجة تغير الاستثمار يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار وهو عبارة عن مضاعف الاستثمار والذي هو أكبر من الواحد الصحيح دائما ؟؟

لأن الميل الحدي أقل من الواحد الصحيح وبقسمة الواحد الصحيح على الكسر يعطينا مقدار أكبر من الواحد .

الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية

إن هدف أي مجتمع هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي تتطلب تحقيق التوظف الكامل للموارد المتاحة والوصول إلى مستوى من الطلب الكلي يجعل مستوى توازن الدخل عند مستوى التوظف الكامل .

فإذا فرضنا أن مستوى التوازن الذي يحقق التوظف الكامل هو عند ١٢٠٠مليون. وهذا يعني أن الطلب الكلي لابد وأن يكون عند (س + ث) والذي يقطع دالة العرض (خط الدخل)عند النقطة (ن) . ولكن هذا الوضع للتوازن لا يتحقق دائما بل غالبا ما يكون أقل من ذلك أو أكبر . وهذان الوضعان يدخلانا فيما يطلق عليه بالفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية .

أولا : الفجوة الانكماشية :

ثانيا : الفجوة التضخمية :

التضخم

ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء و يعرف **بأنه :" نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة "** . كما يعرف بأنه الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى سلسلة من الزيادات المستمرة في الأسعار ، أي هو زيادة أسعار جميع السلع والخدمات بنسب مختلفة (أي لا تزيد جميعها بنفس النسبة) ويستفيد منه المدين بينما يتضرر الدائن .

أنواع التضخم :

يمكن التمييز بين أنواعه بعدة معايير كما يلي :

١ـ من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

أ . التضخم الظاهر (الصريح ، الطليق ، المفتوح) : هو الارتفاع المستمر

في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات .

ب . التضخم المكبوت : هو التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن ترتفع لوجود قيود حكومية .

٢ـ من حيث حدة التضخم :

أ . التضخم الجامح : الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة الأجور وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (اللولب المرذول).

ب . التضخم الزاحف : تضخم تدريجي بطيء معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي إلاَّ أن استمراره يمكن أن يؤدي إلى تضخم جامح . وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج .

٣ـ من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية :

أ . التضخم المستورد : ارتفاع الأسعار في الدولة نتيجة لتسرب التضخم العالمي إليها عن طريق الواردات وهي حالة خاصة بالدول العربية المصدرة للنفط

ب . التضخم المصدر : ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات والناشئ عن وجود ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار .

٤ـ من حيث مصدر الضغط التضخمي :

أ . تضخم جذب الطلب : ينتج عن وجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلـي (في سوق السلع وعناصر الإنتاج) مما يعمل على إرتفاع الأسعار لمواجهة الزيادة في الطلب الذي يفوق الطاقة الإنتاجية في المجتمع عند التوظف الكامل .

ب . تضخم دفع النفقة : إرتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج .

آثار التضخم :

١ـ على الدخل : يضر بأصحاب الدخول الثابتة بينما يستفيد منه أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح .

٢ـ على المديونية : يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن ، لكون المدين يقترض مبلغ معين يعيده بعد فترة بقيمة حقيقية أقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار .

٢ـ على ميزان المدفوعات : يؤثر عليه سلبيا فالدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتجاتها تكون ضعيفة تنافسيا مع منتجات الدول الأقل أسعارا وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو انخفاض حجم الفائض فيه .

٤ـ على النمو الاقتصادي : يرى البعض أنه يؤثر عليه سلبيا إذ أن التضخم يؤثر سلبيا على قرارات الاستثمار ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع المستقبلية كما يؤثر على الادخار وعلى حماس العمال على الإنتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية . بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا للنمو الاقتصادي ، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة تعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة . وتعتمد صحة الرأيين على نوع وحدة التضخم ، فالتضخم الشديد السريع يضر بالنشاط الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء المعتدل دافعا للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية رشيدة .

البطالة

عبارة عن مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة عند مستوى الأجر السائد في السوق .

ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي . ويحسب معدل البطالة كالتالي : (عدد العاطلين / القوة العاملة) × ١٠٠% .

أنواع البطالة :

١ـ الاحتكاكية (الوظيفية) :

وهي التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة ، لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى . يمكن القول بان هذه البطالة تنشأ نتيجة نقص المعلومات للعمال أو لأصحاب الأعمال .

٢ـ الهيكلية :

يصعب أحيانا التفرقة بين الاحتكاكية والهيكلية إلا أن الأولى تنشأ بسبب نقص المعلومات كما ذكرنا ، بينما تنشأ الثانية نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة لاختلاف نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق مما يؤدي إلى إنعدام التوافق بين كلا من الأعمال المتاحة والمرغوب فيها .

٣ـ الدورية (بطالة تدني الطلب الكلي) :

تنشأ في حالات الركود الاقتصادي بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم تخفيض الطلب الكلي على العمل لمواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي .

٤ـ الموسمية :

تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية وكذلك المرتبطة بالظروف المناخية كخدمات السياحة الصيفية .

٥ـ المقنعة :

وهي مستترة وغير ظاهرة يعبر عنها البعض بأنها عدد كبير من العمال يشتركون في أعمال تتطلب أقل منهم (كما في القطاع الحكومي عندما توظف الدولة أعدادا متزايدة خوفا من البطالة) . بينما يرى البعض أنها تفسر الزيادة في مستوى التعداد السكاني الريفي عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي .

منحنى فيليبس :

هو العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة .

تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات.

تأثير وجود الضريبة الثابتة على مستوى التوازن.

السياسات المالية والنقدية

ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

السياسة الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية العامة هي مجموعة قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة من أجل السعي إلي تحقيق أهداف معينة ورغم تعدد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها كالمحافظة على الثروة القومية

أو تحقيق العدالة الضريبية أو مكافحة الاحتكار أو تنمية الأقاليم وغيرها إلاَّ أن الأهداف الرئيسية، **يمكن حصرها في أربعة أهداف هي** :

١ـ العمالة الكاملة .

٢ـ استقرار المستوى العام لأسعار .

٣ـ النمو الاقتصادي .

٤ـ التوازن الخارجي .
وبدون نظرية اقتصادية أو تحليل اقتصادي تصبح السياسة العامة ضربا من التخبط فهما اللذان يمدان متخذي القرارات في السياسة العامة بوصف عام للعلاقات السببية القائمة في الاقتصاد فالأهداف الاقتصادية متعددة متناقضة لذلك فلابد من تحديد الأولويات والسياسة الاقتصادية تعني التدخل المباشر من السلطات العامة في حركة النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة على المتغيرات الأساسية للاقتصاد كالإنتاج والاستثمار والاستهلاك والأجور والأسعار والواردات وغيرها .

التقلبات (الدورات) الاقتصادية :

صفة تميز أي اقتصاد في العالم وتنقسم الدورة الاقتصادية إلى المراحل التالية:

١ـ القــاع والكساد :

الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي ويمكن وصفه بأنه كساد إذا كان النشاط الاقتصادي سيئا للغاية أو قد لا يصل إلى حالة الكساد . وتتصف هذه الفترة بهبوط حاد في النشاط الصناعي وانخفاض كبير في الطلب نسبة إلى العرض مما يؤدي إلى إغلاق الكثير من المشروعات وبالتالي زيادة البطالة . كما تنخفض الأجور والأرباح والأسعار إلى أدنى المستويات .

٢ـ التوسع والانتعاش :

وهنا يبدأ الاقتصاد بتقلص حجم البطالة وزيادة الدخل والاستهلاك . كما يبدأ رجال الأعمال في التفاؤل ومن ثم زيادة الإنتاج والمبيعات والأرباح ، حيث يتوقف انخفاض الأسعار بل أنها قد ترتفع .

٣ ـ القمة والرخاء والتضخم :

وهي الفترة الأساسية في الاقتصاد والتي يكون فيها النشاط الاقتصادي واسع ويرتفع المستوى العام للأسعار ويتناقص المخزون مما يتطلب زيادة الإنتاج ومن ثم يرتفع مستوى التوظف . وتستغل الطاقة المتاحة بالكامل عندما يصل الرخاء إلى قمته بحيث يصعب عندئذ زيادة الإنتاج فترتفع الأسعار بدرجة كبيرة فتوصف هذه القمة بأنها تضخم .

٤ـ الركود :

يبدأ الاقتصاد في هذه الفترة بالتراجع إلى أسفل حيث ينخفض الطلب ومن ثم الربحية وبالتالي الأجور والأرباح .

السياسة المالية :

يقصد بها استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها تحقيق الناتج القومي عند مستوى التوظف الكامل

بغير تضخم . أي استخدامهما للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية ومن ثم تحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي بوجود استقرار نسبي في الأسعار . فزيادة ح (أو تخفيض ض) تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي والعكس ، إلا أن تأثير تغير ح أكبر من تأثير تغير ض . والسياسة المالية إما أن تكون انكماشية أو توسعية .

١ـ السياسة المالية الانكماشية :

وتستخدمها الحكومة لعلاج التضخم وذلك بتخفيض الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق التوظف (العمالة) الكامل وليس أكثر . ويكون ذلك **عن طريق :**

أ . تخفيض ح .

ب . زيادة ض .

ج . تخفيض ح وزيادة ض معا .

٢ـ السياسة المالية التوسعية :

السياسة التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في حالات الركود أو الانكماش حتى يصل إلى مستوى العمالة الكاملة **.ويكون ذلك عن طريق**:

أ . زيادة ح .

ب . تخفيض ض .

ج . زيادة ح وتخفيض ض معا .

السياسة النقدية :
الإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظف عن طريق عرض النقود . وهي إما انكماشية تستخدم في حالات التضخم حيث يهدف فيها البنك المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة . وإما توسعية تستخدم في حالات الانكماش وتهدف إلى زيادة عرض النقود في المجتمع وتستخدم السلطات النقدية **في سبيل تنفيذها ما يلي :**

١ـ سياسة السوق المفتوح :

قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها وعلى الأخص السندات الحكومية . ففي حالات التضخم يعمل البنك المركزي على بيع السندات حيث يشتريها الأفراد مما يؤدي إلى انخفاض حجم النقود المعروضة . أما في حالات الانكماش تعمل السلطات النقدية (البنك المركزي) على شراء السندات من السوق المفتوحة للتوسع في حجم الائتمان وزيادة المعروض من النقود .

٢ـ سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع :

من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مقدرة البنوك على الإقراض ونسبة الاحتياطي النقدي هي ما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ به لديه كنسبة معينة من قيمة الودائع . ففي حالات التضخم يعمل البنك المركزي على تقليل عرض النقود كوسيلة لتخفيض حجم الطلب (الإنفاق) الكلي عن طريق رفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يقلل من قدرة البنك التجاري على منح القروض والعكس في حالات الانكماش .

٣ـ سياسة سعر البنك أو سعر الخصم :

هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الأذون الحكومية للبنوك التجارية وهو يمثل أيضا سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض لها .

ففي حالات التضخم يعمل البنك المركزي على تخفيض الكمية المعروضة من النقود عن طريق رفع سعره وهذا من شأنه أن يرفع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستثماري وبالتالي الإنفاق الكلي . والعكس في حالات الانكماش إذ يلجا البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي انخفاض سعر الفائدة لزيادة حجم الائتمان وكمية عرض النقود .

٤ـ سياسة التأثير أو الإغراء الأدبي :

وتعني توجيه النصح للبنوك بعدم التوسع في تقديم القروض في حالات التضخم وارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي والعكس

في حالات الركود والانكماش الاقتصادي . وتتخذ هذه السياسة أشكال مختلفة كإرسال كتيبات للبنوك أو عمل لقاءات معها أو حتى تقديم تحذيرات لها .

الفصل السادس
السياسات الاقتصادية الكلية

أثبتت أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلاً عن النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة مسلم بها. كما أنه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعد على ذلك.

كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلاً عن الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية (***WTO***) وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي للتصدير في معظم دول الع وفقاً للمزايا النسبية وسيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية، كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعرف السياسة الاقتصادية الكلية: "بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة". وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي، **مثل**: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار.

وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم، علاج جوانب القصور والعجز في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي، علاج المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق هذه الأهداف الكلية بالمجتمع. وعدم تحقق تلك الأهداف يفاقم من تلك المشكلات، ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع، وتستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، **تتمثل فيما يلي:**

مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة.

مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار.

تدني معدلات النمو الاقتصادي.

تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.

تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.

مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها.

اختلال توزيع الدخل القومي.

اختلال هيكل الإنتاج.

سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع.

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية الكلية فيما يلي:

١ـ السياسة المالية :

تتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والضرائب، وتغيير أي منهما يؤثر في مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويتضح من ذلك أن السياسة المالية **تتمثل أدواتها في مكونين**: المكون الأول للسياسة المالية وهو الإنفاق الحكومي: ويشتمل على الإنفاق على كافة السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية، والإنفاق على كل المرافق والخدمات العامة. ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار.

المكون الثاني للسياسة المالية وهو الضرائب: وتتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتختص الأولى بتلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. ويؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي ـ بصورة غير مباشرةـ من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار وغيرها.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم؛ حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

تتمثل أدوات السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي في المجتمع، ويتمثل العرض النقدي في إجمالي وسائل الدفع في المجتمع سواء في صورة نقود قانونية بكافة أنواعها، أو نقود مصرفية أو التزامات. والائتمان المصرفي ويؤثر هذا في مستويات أسعار الفائدة، وبدوره في مستوى الاستثمار، ومن ثم، في الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويقوم على هذه السياسة ويتولى إدارتها البنك المركزي، حيث يتحكم في العرض النقدي في المجتمع من خلال التأثير في عديد من المتغيرات التي تحكم قدرة البنوك على منح الائتمان، فضلاً عن التحكم في الإصدار النقدي الجديد. ويؤثر هذا في أسعار الفائدة، ومن ثم، في حجم الاستثمار

الذي يمثل مكوناً من مكونات الطلب الكلي. ففي ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ويزيد من العرض النقدي في المجتمع، ويترتب على ذلك الأمر انخفاض في أسعار الفائدة، ومن ثم يزداد الاستثمار، وبالتالي، يزداد مستوى الطلب الكلي؛ مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما في ظل ظروف التضخم فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى تخفيض العرض النقدي بالمجتمع، ومن ثم، ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي، ينخفض مستوى الاستثمار وبدوره مستوى الطلب الكلي ، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

٣- السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية:

وتحكم هذه السياسات علاقات الدولة مع العالم الخارجي، **وتنقسم إلى مجموعتين من السياسات هما:**

أولهما : السياسة التجارية وتتكون أدوات السياسة التجارية من التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف التأثير في الواردات والصادرات. ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. فإذا كانت الدولة تواجه عجزاً في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات من خلال فرض و/أو رفع التعريفة الجمركية على الواردات و/أو فرض قيود كمية على الواردات - مثل حصص الواردات - فضلاً عن تقديم دعم وإعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك يهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري. غير أن أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد - فقط - بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي، زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع.

ثانيهما : سياسة الصرف الأجنبي وتتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات

ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في النهاية في مستوى النشاط الاقتصادي. وتتبع الدول نظماً مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف الأجنبي فيها؛ حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب؛ بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت. وتهدف هذه السياسة ـ عادة ـ إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى في المدى الطويل. غير أنه عندما تواجه الدولة بعجز في الميزان التجاري، فإنها قد تلجأ إلى خفض سعر عملتها بالنسبة للعملات الأخرى؛ مما يؤدي إلى أن تصبح صادراتها أرخص نسبياً، ووارداتها أغلى نسبياً، ويترتب على ذلك زيادة الصادرات والحد في الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري، كما يؤثر ذلك الإجراء أيضاً في مستوى الطلب الكلي وبالتالي، في مستوى الإنتاج والتوظف ومستوى الأسعار بالمجتمع.

٤ـ سياسة الدخول :

تتمثل أدوات هذه السياسة في التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على كل من الدخول والأسعار، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم الشديد. ويطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديداً سياسات الأجور والأسعار. ويتم علاج التضخم الشديد وفقاً للفكر التقليدي من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، غير أن هذا الأمر يترتب عليه في الوقت نفسه ـ أيضاً ـ خفض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، وهذا يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. وهذا الأمر تكون تكلفته عالية جداً على المجتمع. وقد يتطلب ذلك من الحكومات

أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل لمواجهة التضخم المتزايد. وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين التحكم كلية في الأجور و/أو في الأسعار إلى استخدام مؤشرات اختيارية تحد من الزيادة في كل من الأجور والأسعار. وتعد هذه السياسات بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من التضخم، ولذا، يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين.

وتجدر الإشارة قبل الانتهاء من هذا العرض الخاص بالسياسات الاقتصادية إلى أنه غالباً ما يوجد تعارض في تحقيق أهدافها؛ حيث يصعب تحقيق هذه الأهداف معاً في نفس الوقت. إذ أن تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف قد يكون على حساب التضحية بهدف أو مجموعة أخرى من الأهداف. فمثلاً في ظل ظروف الركود الاقتصادي؛ فإنه يتم إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية بهدف زيادة كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، فضلاً عن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. غير أن هذا يترتب عليه زيادة مستوى الطلب الكلي، ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار، أي حدوث تضخم. ويحدث العكس في حالة علاج التضخم وإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية.

وبالتالي، فإن هذا الأمر، يتطلب من متخذي السياسات الاقتصادية الاختيار فيما بين أهداف الاقتصاد الكلي والتوفيق فيما بينها، والقبول بالتضحية بحد أدنى مقبول في هدف معين أو مجموعة من الأهداف في سبيل تحقيق هدف آخر أو مجموعة أخرى من الأهداف وفقاً لظروف المجتمع التي يمر بها، وكذلك وفقاً لأولوياته في تحقيق هذه الأهداف.

تطور السياسة المالية ومفهومها وأهدافها

تسعى الحكومة في أي مجتمع إلى تحقيق عديد من الأهداف ولعل أهم هذه الأهداف يتمثل في: تحقيق مستوى مرتفع من الناتج والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، والاستقرار في مستوى الأسعار، وتحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، والاستقرار الخارجي. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق هذه الأهداف بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه وهذا ما أثبته الواقع والتجارب

التاريخية خاصة منذ أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي وظهور النظرية الكينزية، ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومعالجة جوانب الضعف والقصور في الاقتصاد التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

سوف يتم في هذا الفصل استعراض مفهوم السياسة المالية وتطورها عند كل من الكلاسيك وكينز، ومفهوم السياسة المالية وأهدافها وكذلك أدواتها، فضلاً عن اتجاهات السياسة المالية، **وذلك على النحو التالي.**

وتتمثل السياسة الاقتصادية في مجموعة الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف. ويتوقف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة في المجتمع على مدى كفاءة وفاعلية السياسات المستخدمة. ولعل أهم السياسات الاقتصادية **وأكثرها استخداماً سياستان هما:** السياسة المالية والسياسة النقدية. ويتمثل الدور الأساسي للسياسات الاقتصادية المالية أو النقدية . في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة علاج الانكماش والتضخم في الاقتصاد.

١- السياسة المالية عند كل من الكلاسيك وكينز:

أولاً - السياسة المالية عند الكلاسيك:

يعتمد التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية لعل أهمها:

(١) سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلاَّ في أضيق نطاق ممكن.

(٢) سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.

(٣) سيادة ظروف التوظف الكامل.

(٤) تحقيق المصلحة الخاصة.

وفي ظل هذه الافتراضات؛ فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق. أي جهاز الثمن يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي، يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تمشياً مع فكرة

قانون " ساى " للأسواق الذي ينص على أن " كل عرض يخلق الطلب عليه " حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول ، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج. وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم، لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي.

وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائماً، وبالتالي، لا توجد بطالة في المجتمع. وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي: الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة - تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح - وبالتالي، لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا، يرى الاقتصاديون الكلاسيك ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومن ثم، تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة.

ثانياً - السياسة المالية عند كينز:

نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (١٩٢٩-١٩٣٣) وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبياً- حوالي أربع سنوات- بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل، هذا فضلاً عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم. وبالتالي، بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.

وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكليو مكوناته، ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب تحقيقاً لأهداف المجتمع ، **كما سوف يتضح في النقاط التالية**.

وفقاً لذلك، فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي، وبالتالي، عدم الالتزام بتوازن الميزانية، حيث قد تعمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تمشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

٢- مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة، ويراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح الأكاديمي على نطاق واسع بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور ***Alain. H. HANSEN*** .

ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثمَّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسئولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر. فيعرف البعض السياسة المالية بأنَّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة. بينما يعرفها البعض الأخر بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

يتضح أن السياسات المالية تمر عبر قنوات ثلاثة هي:

الإيرادات العامة، من عوائد الأملاك العامة للأمة وخراج وضرائب، وزكاة وغيرها. ومعلوم أن بعض هذه الإيرادات العامة مخصص لأهداف محددة وبعضها غير مخصص.

الإنفاق العام، ويشمل ذلك جميع النفقات العامة للحكومة وأجهزتها وهيئاتها، سواء أكانت نفقات عادية أم إنمائية.

إدارة العجز (أو الفائض) في الميزانية، وكيفية تمويله ومصادر ذلك التمويل.

يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة.

وبناء علي ذلك يمكن تعريف السياسة المالية بأنها: " مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة". كما يقصد بها الطريق

الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة. وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي فقد كانت السياسة المالية سياسة محايدة ولكن بعد ظهور النظرية العامة الكينزية أصبحت السياسة المالية متداخلة.

وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع، **ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية يتمثل في:**

١ ـ تحقيق التوظف الكامل.

٢ ـ تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل.

٣ ـ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

٣ـ أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية فيما يلي:

١ ـ تغيير الإنفاق الحكومي.

٢ ـ تغيير الضرائب.

٣ ـ المزج بين الأداتين معاً.

ويؤثر هذا في مستوى الطلب الكلي بالمجتمع ، وبالتالي ، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب تحقيقه.

٤ـ اتجاهات السياسة المالية

يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشي.

أولاً ـ الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا، يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد

العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء علي البطالة.

<u>ويتم ذلك من خلال:</u>

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ثانياً - الاتجاه الانكماشي ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

ورغم افتراض ثبات الأسعار فيظل هذا التحليل ، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، **<u>ويتم ذلك من خلال:</u>**

تخفيض الإنفاق الحكومي.

زيادة الضرائب.المزج بين الأداتين معاً.
أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة.
ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل.
٥- أهداف السياسة المالية:
وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.ولعل أهم الأهداف **التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية هي:**
تحقيق الاستقرار الاقتصادي
تحقيق تخصيص الموارد الاقتصادية.
تحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني.
تحقيق التنمية الاقتصادية.
وفيما يلي توضيح هذه الأهداف تفصليا وذلك علي النحو التالي :
١- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: والاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات تحقيقهما. **وهما** :
- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
وتلعب السياسة المالية دورًا هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

٢- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية (رأس المال والموارد الطبيعية) والموارد البشرية (العمل والتنظيم) بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. **ويشمل التخصص العديد من التقسيمات:**

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع لخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج (آلات ومعدات) وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة وأخرى أو بين غرض وآخر، أو قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.

٣- السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني: يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع، ومن ثمة فتدخل الدولة ينصب في اتجاه التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفرادها.

السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

السياسات المالية من المنظور الإسلامي

مقدمة

تعرف السياسات المالية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال الميزانية العامة للدولة، مضافًا إليها الميزانيات المستقلة لبعض الأجهزة والجهات الحكومية، وذلك بقصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية معينة.**ومن هذا التعريف يتضح أن السياسات المالية تمر عبر قنوات ثلاثة هي:**

الإيرادات العامة، من عوائد الأملاك العامة للأمة وخراج وضرائب، وزكاة وغيرها. ومعلوم أن بعض هذه الإيرادات العامة مخصص لأهداف محددة وبعضها غير مخصص.

الإنفاق العام، ويشمل ذلك جميع النفقات العامة للحكومة وأجهزتها وهيئاتها، سواء أكانت نفقات عادية أم إنمائية.

إدارة العجز (أو الفائض) في الميزانية، وكيفية تمويله ومصادر ذلك التمويل.

لذلك، فإننا سنركز هذا الفصل علي أنواع الإيرادات العامة للدولة في إطار الاقتصاد الإسلامي، بما في ذلك الزكاة الشرعية وضوابط التحكم في هذه الإيرادات،زيادة وإنقاصًا، وتعديلا في تركيبها الداخلي أو بنيتها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة، وبخاصة مكافحة التضخم، وزيادة استخدام القوى العاملة وسائر عناصر الإنتاج، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيخصص لهذا الجزء من الموضوع الفصل الخامس من هذا الكتاب على أننا لن نتعرض بالتمحيص والتحقيق لمسألة مشروعية الضرائب، والخلاف حول ذلك ولا لشروط فرض الضرائب عند من يقول بجواز ذلك بشروط.

وسيخصص الفصل السادس لبحث أنواع النفقات العامة في إطار الاقتصادالإسلامي، والضوابط الشرعية للتحكم بها، زيادة، وإنقاصًا وتعديلا في بنيتها الداخلية أو تركيبها من أجل الوصول إلى الأهداف

الاقتصادية وغير الاقتصادية المرجوة.أما الفصل السابع فسيخصص لدراسة عجز الموازنة وأدوات تغطيته، باعتبار أن الفائض نادر الحدوث وسهل التصرف به، وسندرس في هذا الفصل أيضا الضوابط الشرعية المتعلقة بإدارة العجز.كما أن الفصل الثامن سيدرس سياسات الدخول والأسعار وضوابطها الشرعية وصور استعمال هذه السياسات في محاربة أو كبت التضخم وعلاقاتها بسياسات الإيرادات العامة والنفقات العامة.ثم سنخصص الفصل التاسع لخلاصة الباب الثاني.

الإيرادات العامة وضوابط السياسات المتعلقة بها في الإسلام:

إن التعرف على ضوابط سياسات الإيرادات العامة للدولة في الإسلام لابد أن يرجعنا إلى دراسة وتحقيق الوضع الذي كانت عليه هذه الإيرادات في الصدر الأول للدولة الإسلامية، وكيف تطورت خلال العصور، والآراء التي أبداها الفقهاء والعلماء تجاه هذه التطورات.

وسنحاول أولا التعرف على وضع الإيرادات العامة في العهدين النبوي والراشدي، ثم نتبع ذلك بالضوابط التي يمكن استنباطها من ذلك. وينبغي أن نعترف منذ البدء بأنه ليس من السهل التعرف على الإيرادات العامة للدولة

في المدينة المنورة في الصدر الأول. فليس لدينا أي سجل محفوظ لهذه الإيرادات حجما أو نوعا أو استعمالا. وذلك على الرغم مما هو معروف من الحرص الكبير لدى الصحابة ومن تبعهم حتى عصر التصنيف على حفظ وتسجيل كل ما ورد عن الرسول ق من قول أو فعل أو تقرير. ومن الواضح أن الظن بعدم وجود إيرادات عامة غير مقبول لما هو معروف - بداهة ونصا - من وجود إنفاق عام في ذلك العهد.

وأبسط صوره شراء أرض المسجد النبوي وبنائه وبناء مساكن رئيس الدولة النبي ق ، حول المسجد، دعك عن تجهيز الجيوش وإرسال البعوث وضيافة الوفود. إذن، لابد لنا من التدقيق في النصوص الوفيرة من السنة النبوية المطهرة حتى نكتشف من خلالها أنواع الإيرادات العامة وخصائصها المميزة والفترات الزمنية التي وجدت فيها.

وبالتالي،فإن هذا القسم سيضم فقرات ثلاث تتحدث عن وسائل تلبية الحاجات إلى الإنفاق العام في العهد النبوي، ثم الإيرادات العامة في العهد الراشد، ثم الضوابط الشرعية لسياسات الإيرادات العامة.

أولا: وسائل سداد الحاجات للإنفاق العام في العهد النبوي:

إن مما يساعد في فهم الإيرادات العامة في هذه الفترة أن نلاحظ الطريقة التي تأسست فيها الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة. فقد بدأ الإسلام ببدء الوحي في مكة المكرمة. ومن آمن به كان مستعدا للتضحية بكل شيء في سبيله. وما أن بدأ المؤمنون الجدد يكثرون حتى ظهرت لهم حاجة لبعض النفقات مثل الحاجة إلى مكان يجتمعون فيه ويتعلمون من فيض الوحي والنبوة. كان أولئك المؤمنون مستعدين لبذل كل ما تستدعيه الحاجة، فتبرع الأرقم بن أبي الأرقم بداره لتكون دار دعوة واجتماع.

ولقد استفاد ه لفترة طويلة من مال أم المؤمنين خديجة ل طيبة بذلك نفسها. ثم جاءت أحداث المحاصرة في الشعب لتزيد من التلاحم المادي بين هذا العدد القليل من المؤمنين (ومعهم من شاركهم من بني هاشم وبني المطلب). وواضح أن مال خديجة طبيعته أن ينفد، ولكنه لم ينفد البذل المادي من المؤمنين. فالسفر إلى الطائف يتم تمويله من مال خديجة، أو مال أبي بكر، إذ لا يوجد ما يدل على حصول الرسول ه على أي مصدر تمويل آخر، ثم رحلة الهجرة نفسها يتم تمويلها بكاملها من تبرع أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، حتى إن الرسول ه ليقول "ما نفعني مال قط إلا ما نفعني مال أبي بكر".

وصل الرسول ه والمهاجرون إلى المدينة يحملون معهم "تقليدا" أو "عادة" هي تمويل ما تحتاجه إليه دعوتهم من تبرعاتهم الخاصة، وقد تأكد هذا المعنى في العهد المدني من خلال الآيات والأحاديث التي تتحدث عن الجهاد بالمال والإنفاق في سبيل الله .وثمة مجموعة غزيرة من النصوص تلقي أضواء على الإيرادات العامة للدولة في هذه الفترة، **منها أمثلة تعبر عن القضايا الأساسية فيما يتعلق بالإيرادات العامة لهذه الفترة:**

أ .فبعد وصول النبي والمهاجرين إلى المدينة المنورة عقد أواصر أخوة محددة بين المهاجرين والأنصار، كان لها جانب مادي واضح هو سد حاجات ذوي الحاجة، ريثما يتمكنون من العمل المنتج اقتصاديا، وذلك بدلا من تحمل الدولة عبء سد هذه الحاجات.

ب .ولقد وجد في المجتمع المدني أناس عرفوا بأهل الصفة قوم هاجروا إلى المدينة من مكة وغيرها وقد أمرهم الرسول ه بالبقاء قرب المسجد، يتعلمون منه ويكتبون له، ويبعث منهم البعوث، إلخ . أي أنهم متفرغون لأعمال الدولة. أما حاجاتهم المادية فقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى التبرع لهم بالطعام وغيره وكان يؤتى بالتمر فيعلق في المسجد لهؤلاء.

ج. وضع الرسول ه وثيقة دستورية، عرفت باسم "**الصحيفة**" وهي تتضمن عدة بنود تتعلق بضرورة تضامن المؤمنين في إعطاء المعاقل (الديات)، وفداء الأسرى وإعانة المثقلين بالديون. كما تنص على اختصاص كل من المؤمنين واليهود - بصفة جماعية كمجتمعَيْن مستقلين داخل المدينة - بسداد نفقاتهم العسكرية عندما يشتركون في حرب معا ضد عدو مشترك . وتضامن أبناء القبيلة الواحدة في الديات وفداء الأسرى كان معروفا في الجاهلية، أما التضامن بين أبناء المدينة الواحدة - وكانت المدينة هي وطن الدولة - الذين تربطهم رابطة العقيدة، لا النسب ، فأمر لم يكن مألوفا قبل ذلك.

د. وعند بناء المسجد النبوي أبى الرسول ه إلا أن يدفع قيمة الأرض التي وقع عليها الاختيار. وأغلب الظن أن ذلك كان من مال أبي بكر الذي حمله معه إلى المدينة في الهجرة. وذلك أن عهد الرسول ه بمال خديجة بعيد، وقد ما تتقبل الهجرة بسنوات، كما لم تذكر لنا السيرة العطرة أن النبي ه حمل معه مالا في الهجرة أو جاءته أية إيرادات في الشهور القليلة التي سبقت عمارة المسجد.

هـ. لم يرد في السنة أن الرسول ه فرض أية جبايات ، أو ضرائب ، أو رسوم على أحد في المدينة، رغم أنه تدخل في بعض الشئون الاقتصادية.

فقد خط لهم سوقا غير سوق يهود، ولكنه لم يفرض رسوم استعمال لهذه السوق، ولا رسوم دخول إليها. ولا تروى لنا السيرة النبوية أية وظائف مالية، غير فريضة الزكاة التي نزلت في السنة الثانية للهجرة، وذلك رغم الحاجة الشديدة لبعض النفقات، ومنها المعونة الاجتماعية مثلا، فمعروف أنه ه كان يبيت جائعا، حتى ليربط على بطنه الحجر، أو الحجرين. وكذلك أبو بكر، وعمر وعلي. وأنه ه كان يجوع حتى يخرجه الجوع من البيت، ولا يمكنه من النوم، وأن من الصحابة من كان يقع أرضا من شدة الجوع، حتى ليظن فيه المرض أو الصرع، وما به إلاَّ الجوع.

و .بالنسبة للأهداف الاجتماعية، يلاحظ من الحديث الذي رواه أبو هريرة أن النبي ه كان يؤتى بالرجل (الميت) عليه الدين فيسأل: هل ترك لدينه من قضاء؟فإن حُدث أنه ترك وفاء صلى عليه، وإلا قال: صلوا على صاحبكم. فلما فتح الله عليه الفتوح قال: "أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي وعليه دين فعليّ قضاؤه،وفي رواية "فمن ترك مالا فلأهله ومن ترك دينا أو ضياعا فإلي وعلي".فوفاء الدين، وكفالة الأيتام لم تبدأ الدولة الإسلامية بتحملهما عمن يموت ولم يترك وفاء لدينه أو كفاية لأهله المضيعين، إلاَّ بعد أن فتح الله على الرسول ه الفتوح وبدأت إيراداتها تغمر بيت المال. وفي نص آخر لم يقبل الرسول، ق ،الصلاة على ميت ترك دينا حتى تكفل أحد الحاضرين بوفاء ذلك الدين. بمعنى أن الرسول، ق لم يكلف دولته مهمة اللجوء إلى تحصيل إيرادات ضريبية لوفاء مثل ذلك الدين، وآثر أن لا يُصلي بنفسه على الميت وعليه دين لا وفاء له.

ز. وكذلك، فعلى كثرة ما ورد من آيات وأحاديث في الحث، والتشجيع على بذل المال في سبيل الله، والتصدق على الفقراء، وذوي الحاجات، وبذله جهادا لإعلاء كلمة الله تعالى، لم نجد حالة واحدة حوّل فيها الرسول ه الحث على العطاء التبرعي إلى إلزام وإجبار، رغم أن الممالك المجاورة كانت تفعل ذلك وتفرض الضرائب بأنواع متعددة. ولا شك أن النبي الكريم ه كان يعرف ذلك جيدا، وهو التاجر الذي كان يحمل مال خديجة إلى الشام.

ح. أضف إلى ذلك أن الدولة لم تعمد إلى فرض ضرائب من أجل توفير

العمل للذين يحتاجون إليه. كما أن سياستها اعتمدت على المساعدة في إيجاد فرص للعمل، لذوي الحاجة اعتمادا على موارد القطاع الخاص نفسه، بدلا من إعطائهم المساعدات الاستهلاكية. مثال ذلك الحديث الذي رواه أنس: "أن رجلا من الأنصار أتى النبي ه يسأله، فقال، أما في بيتك شيء؟قال: بلى، نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه الماء. فقال: ائتني بهما. فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله ه وقال: من يشتري هذين؟ فقال رجل: أنا آخذهما بدرهم. قال: من يزيد على درهم؟ مرتين، أو ثلاثا. فقال رجل: أنا آخذهما بدرهمين. فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين، وأعطاهما الأنصاري وقال: اشتر بأحدهما طعاما وانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوما، وائتني به. فشد رسول الله ه عودا بيده ثم قال له: اذهب، فاحتطب، وبع، ولا أرينك خمسة عشر يوما. فذهب الرجل يحتطب ويبيع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوبا، وببعضها طعاما... قال رسول الله ه: هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة.

ط. وإن أول إيراد ذي بال دخل خزانة الدولة كان غنائم وأسرى معركة بدر

في السنة الثانية للهجرة، حيث وزع أربعة أخماسها على المقاتلة، وترك خمس الخمس للدولة، تتصرف فيه، حسبما ترى، في مصالح المسلمين. وقد استعمل الرسول ه بعض الأسرى في تعليم الكتابة والقراءة في المدينة، جاعلا ذلك فداء لهم من الأسر.

ي. وبعد أن فرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة، بدأ الرسول ه ممارسة جديدة هي تعيين المصّدقين لقاء أجور، وهم جباة / موزعو الزكاة. ونلاحظ هنا أن الله سبحانه فرض للعاملين عليها حصة فيها. ولدينا في الروايات الصحيحة ما يدل على أن من الصحابة من سعى إلى أن يكون مصدقا ليتكسب من عمله فيها، ومنهم من اختاره الرسول ه ليكون ذلك سبيلاً يجعل له فيه رزقًا ومكسبًا. والزكاة بحق الركن الأول في النظام الاقتصادي الإسلامي، رغم أنها الركن الثالث للإسلام. وهي تجب في المال لأنه متمول، وكذلك فإن إنفاقها لم يترك لأحد من الناس، فقد حدده

الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز، كما بين الرسول ه ملامحها الرئيسية من حيث معدلاتها وإعفاءاتها وشروط وجوبها، بنصوص لا تترك مجالا للاجتهاد في هذه الملامح الأساسية. والذي يهم البحث الحاضر من خصائص الزكاة هو كونها إيرادا عاما تجبيه الدولة ويدخل خزانتها، رغم أن إنفاقها مخصص لمصارفه الثمانية. فهي – من هذه الوجهة - وظيفة مالية - ضريبة - غير معلق وجوبها، على الحاجة إلى مصارفها. وهي تشمل بندا للعاملين عليها جباية وتوزيعا. أي أنها تقدم تمويلا ذاتيا لإدارتها مما جعل الرسول ه يبدأ بتعيين المصدقين، وبإصدار التعليمات الواضحة التفصيلية، بشكل مكتوب إليهم، وتخصيص المخازن والمرابض لحفظ ما يجمع منها عينا، ريثما يتم توزيعه.ومع فريضة الزكاة بدأت النواة الأولى للجهاز المالي في الدولة الإسلامية.

ك. لم يعرف أن الرسول ه أجرى رواتب، أو أعطيات دورية ، لموظفي الخدمة العامة. فقد أمر عبد الله بن سعيد بن العاص ، وكان يعرف الكتابة، أن يعلم الصبيان الكتابة في المدينة، ولم يعرف أنه خصص له أجرا، أو مرتبا. كما أنه لم يضع رواتب أو عطايا لأهل الصفة المتفرغين للشئون العامة. أي أن معظم بل كل - الخدمات العامة كانت تقدم تبرعا من قبل الناس، ومن يضطره منهم عمل الخدمة العامة للانقطاع عن الكسب يقدم له إخوانه الآخرون حاجاته متبرعين.

ل. وقد استمر الاعتماد الكبير على التبرعات كلما دعت الحاجة إلى ذلك لفترة طويلة من العهد النبوي في المدينة حتى إن غزوة تبوك، وهي في السنة التاسعة تم معظم تمويلها عن طريق التبرعات. وبقيت التبرعات التطوعية تشكل مصدرا مهما في سد الحاجات العامة مثل إطعام الوفود القادمة

وبناء المساجد وإمدادها بالإنارة والمياه، وأمور الرعاية الاجتماعية، كشراء

أو حفر الآبار وتخصيصها للاستعمال المجاني للناس جميعا، كما فعل عثمان في بئر رومة، وتخصيص البساتين للنفع العام كما فعل طلحة في

حائط بيرحاء.كل ذلك مع ملاحظة أن القدرة على دفع الضريبة لدى الناس قد أصبحت جيدة خصوصا بعد فتح خيبر ، التي أغنت الناس،وجعلت لهم مصادر دخل دائمة، فضلا عما تم توزيعه من أموال الغنائم الكثيرة المتتالية الناشئة عن الفتوح الكثيرة. أضف إلى ذلك اتساع رقعة الدولة وشمولها لعدد كبير من السكان ـ حتى إن غزوة حنين، في السنة الثامنة، كان فيها أكثر من اثني عشر ألف مقاتل وحج السنة التاسعة ـ حجة الوداع ـ كان فيه أكثر من أربعين ألفا.

م. بعد فتح خيبر خصص الرسول ه نصف أرضها للنوائب، أي لما ينوب من مصالح وحاجات عامة للمسلمين. يروي أبو داود عن رجال من الأنصار قولهم "وعزل النصف الثاني لمن نزل به من الوفود والأمور ونوائب الناس". وذلك بعد أن قسم نصفها سهمانا له وللمقاتلة معه. وقد اتفق مع أهلها ممن كان يزرعها، قبل ذلك، على أن يبقوا فيها مزارعة على النصف من إنتاجها. يقول ابن كثير " فأعطاهم خيبر على أن لهم الشطر من كل زرع ونخيل وشيء. وكذلك الأمر بالنسبة لأرض فدك التي نزل أهلها لرسول الله ه فصالحوه على شرط أهل خيبر. فكانت أرض فدك ونصف أرض خيبر لرسول اللهه يأتيه خراجها كل عام، على النصف من إنتاجها "وكان يعزل منها نفقة أهله لسنة، ثم يجعل ما بقي مجعل مال الله، يصرفه في الكراع والسلاح ومصالح المسلمين. فلما قبض ه اعتبرها الصديق مالا للدولة، وقال "أنا أعول من كان يعول رسول الله ه ". وقد استعمل الرسول ه العمال على هذا الخراج لتقديره وجبايته.

ن. ويبدو أن الرسول ه فعل ما يشبه ذلك ـ على نطاق أضيق ـ في السنة الثالثة للهجرة. فإن أرض بني النضير، الذين أُجلوا عن المدينة المنورة دون حرب، لمتوزع بأكملها بين فقراء المهاجرين. إذ ينقل ابن كثير عن الصحيحين قولا لعمر بن الخطاب ا: "كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله، مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب. فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ، فكان يعزل نفقة أهله سنة، ثم يجعل ما بقي في الكراع والسلاح، عدة في سبيل الله، عز وجل. ولكن معظم ثمار

ونخيل بني النضير كان قد قطع أو حرق، في أثناء الحصار،الذي انتهى بإجلائهم. كما يذكر ابن كثير أن معظم ما بقي من أموالهم "يعني النخيل والمزارع - كانت له ه خاصة يضعها حيث يشاء، فقسمها على المهاجرين الأولين دون الأنصار - إلاَّ أن سهل بن حنيف وأبا دجانة ذكرا فقرا فأعطاهما.

س. ينبغي التأكيد على أن خراج خيبر وفدك لم يكن ضريبة بأي معنى من معاني الضريبة المعروفة، وإنما هو ريع مالك الأرض أو حصة مالك الأرض من إنتاجها. إذ يؤكد ابن كثير "... فإن الصحيح أن خيبر جميعها لم تقسم وإنما قسم نصفها بين الناس... وقد احتج بهذا مالك ومن تابعه على أن الإمام مخير في الأراضي المغنومة، إن شاء قسمها، وإن شاء أرصدها لمصالح المسلمين، وإن شاء قسم بعضها وأرصد بعضها لما ينوبه في الحاجات والمصالح". فالخراج إذن ريع أرض تملكها المسلمون نتيجة للحرب نفلا من الله تعالى. ولم تحل الغنائم لنبي قبل محمد ه يقول ابن كثير نقلا عن البيهقي عن ابن عمر "أن رسول الله ه قاتل أهل خيبر حتى ألجأهم إلى قصرهم ، فغلب على الأرض والزرع والنخل، فصالحوه على أن يجلوا منها ولهم ما حملت ركابهم، ولرسول الله ه الصفراء والبيضاء ويخرجون منها... وأراد إجلاءهم منها. فقالوا: يا محمد، دعنا نكون في هذه الأرض، نصلحها، ونقوم عليها. ولم يكن للرسول ه ولا لأصحابه غلال يقومون عليها .وكانوا لا يفرغون أن يقوموا عليها. فأعطاهم خيبر على أن لهم الشطر من كل زرع ونخيل وشيء، ما بدا لرسول الله ه ". فواضح إذن أن الأرض تملكها المسلمون، وأن الرسول ه وهو رئيس الدولة، اختار أن يخصص النصف من الأراضي للدولة، ويملّك النصف للمقاتلة من أصحابه. ثم عرض عليه أهل خيبر أن يزرعوها له وللمسلمين على النصف من إنتاجها فوافقهم، واشترط أنه يستطيع أن ينهي عقد المزارعة هذا في أي وقت يشاء.

والواقع أن الإيرادات العامة للدولة بدأت تتكاثر في الجزء الأخير من حياة النبي ه. فبالإضافة للزكاة، وريع الأرض العامة، فإن خمس الغنائم التي شرعت منذ معركة بدر، صار يشكل بندا كبيرا من بنود الإيرادات العامة، حتى إن عطايا الرسول ه صارت تتخذ أرقاما ضخمة بالنسبة لذلك العصر. فإنه أعطى أربعة عشر شخصا مائة من الإبل، لكل منهم ، من غنائم هوازن وحدها ، بعد معركة حنين . ووعد جابر بن عبد الله أن يعطيه "هكذا وهكذا وهكذا" مشيرا بكلتا يديه ثلاثا عندما يأتيه مال البحرين، ولكنه ه توفي قبل قدوم المال، فأعطاه أبو بكر فكانت ألفاً وخمسمائة درهم .
ف. وكذلك فقد فرضت الجزية، وهي إيراد عام للدولة الإسلامية. وأول من فرض عليه رسول الله ه الجزية هم نصارى نجران، سنة تسع من الهجرة فرضها ألفي حلة، ألف في رجب وألف في صفر من كل عام، ثم فرضت بعد ذلك على مجوس هجر ثم البحرين.
ص. وكذلك فإن مبدأ الوقف صار يأخذ شكل المؤسسة الاقتصادية في المجتمع. فالرسول ه نصح عمر بن الخطاب أن يحبس رقبة أرض له في خيبر ويجعل غلتها في سبيل الله، كما دعي عثمان ليشتري مربدا كان بجوار المسجد ، ويضمه للمسجد النبوي، وقفا لله تعالى، وأن يشتري بئر رومة ويجعلها سقاية للمسلمين، وله أجرها. فبدأ الوقف بذلك يتخذ شكل الأعمال الخيرية الاجتماعية، متوسعا من الاقتصار على أماكن العبادة وحدها.
ق. كما ظهرت في هذه الفترة ممارسة الاقتراض العام. إذ تروي لنا السيرة النبوية المطهرة عدة حوادث استقرض فيها رسول الله ه للمصالح العامة، أي أنه استقرض لبيت المال أو للخزانة العامة (عدا الاقتراض الشخصي الذي عليه شواهد كثيرة). فقد اقترض أدرعا من صفوان بن أمية عند الخروج
إلى غزوة حنين. فقال له صفوان وكان مشركا: أغصب يا محمد؟ ه: "بل عارية مضمونة". واقترض من أبي ربيعة أربعين ألف درهم وردها من

إيرادات بيت المال، مما يدل على أنها قرض للدولة وليس لشخصه الشريفه. وكذلك استقرض زكاة العباس لسنتين. يروى أبو عبيد بسنده "بعث رسول الله ه عمر على الصدقة. فأتى العباس يسأله صدقة ماله فقال : قد عجلت لرسول ه صدقة سنتين. فرفعه عمر إلى رسول اللهه فقال "صدق عمي ، قد تعجلنا منه صدقة سنتين" .

وعلى فرض صحة قصة صفوان رضي الله عنه فإنها تدل على أمور مهمة منها:

أ- أن صفوان توهم الغصب، وكان مشركا لم يعرف أن الرسول ه لا يغصب ولا يبيح الغصب. والغصب هو المصادرة. وقد يكون سبب هذا التوهم أن هذا القرض العام كان إجباريا، فإن كان كذلك، فإن القرض الإجباري من الأغنياء جائز.

ب- الاقتراض العام جائز من أي مواطن، مسلم كان أم غير مسلم، لأن صفوان بقي مشركا في مهلة، فقد كان أمهله رسول الله ه أربعة أشهر كما تروي القصة.

ج - لم تكن الدولة الإسلامية عند الاقتراض من صفوان في حالة فقر كبير. فقد كان جيش الرسول ه الذي فتح مكة اثني عشر ألفا، وكان طلقاء مكة قد أسلموا، عدا بضعة أفراد يعدون على الأصابع، وكان في مقدور الرسول ه أن يفرض ضريبة بسيطة جداً ليشتري هذه الأدرع الثلاثين أو الأربعين، ولكنه لم يفرض ضريبة وآثر القرض العام بدلا من ذلك.

ر. لم يلجأ الرسول ه إلى فرض الضرائب بأي شكل من الأشكال طيلة حياته الشريفة. فرغم وجود النموذج الواضح المتمثل بالزكاة، ورغم معرفته لما كانت تفعله الممالك المجاورة وبخاصة الروم، لم يقم الرسول ه بفرض ضرائب أخرى، ولا بالقياس على الزكاة لتلبية حاجة الدولة للأموال، وتجهيز الجيوش، ونشر الدعوة، وذلك رغم معرفته بما كانت تفعله الأمم الأخرى والملوك من حوله. وكان كلما احتاجت الدولة إلى المال، إما أنه يدعو إلى التبرع أو أنه يقترض حتى إنه توفي ه ودرعه مرهونة في مال اقترضه. ورغم أن هذا القرض قد يكون شخصيا للرسول، فإن للحديث دلالته. إذ أنه لاستعمالات بيت رئيس الدولة الذي لم يكن له مرتب مخصص.

ش. وعلى العكس من ذلك، فقد صدرت عدة إدانات منه ه للمكوس ذكرها أبو عبيد منها "لا يدخل الجنة صاحب مكس" و" إن صاحب المكس في النار" و "إذا لقيتم عاشرا فاقتلوه". يعلق أبو عبيد فيقول عن المكس "كان له أصل في الجاهلية يفعله ملوك العرب والعجم جميعا فكانت سنتهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم، إذا مروا بها عليهم". وذلك فضلا عن التأكيد العام على حرمة الأموال الخاصة، وصيانتها وحق الإنسان بالدفاع عن ماله، ضد أي اعتداء عليه من أية جهة، واعتباره شهيدا إذا قتل دفاعا عن ماله.

وينبغي أن نلاحظ أن توسع حاجات الدولة ولجوئها إلى استخدام عدد من الأشخاص في الأعمال العامة، مثل استعمال ابن رواحة وغيره على خرص ثمار خيبر واستعمال عمر بن الخطاب وغيره، كثيرين، على جباية الزكاة، واستعمال أبي رافع وبلال وغيرهما على حفظ المال وسداد النفقات،وقد روي أن النبي ه استعمل رجلا من بني غفار على رعاية إبل الصدقة، كل ذلك يوحي بأنه قد تكون خصصت بعض الأعطيات الخاصة، أو الرواتب، لهؤلاء لقاء خدماتهم، لأن ذلك مما يصرفهم عن أعمالهم الدنيوية الأخرى، فضلاً عن توفر الموارد لدى الدولة للقيام بهذه النفقات.

كما يلاحظ احتفاظ الدولة بأملاك عامة لتأمين بعض الحاجات العامة. فقد حمى الرسول ه أرضا لخيل المسلمين، أي أنه احتجزها من الأرض البيضاء غير المملوكة لأحد، وخصصها لمصالح عامة، ترعى فيها خيل المسلمين. وقد علق أبو عبيد على هذه القصة بأن هذا حمى "للخيل الغازية في سبيل الله" . وحِمى الأرض يعني عدم إمكان تملكها للأفراد عن طريق الإحياء أو الإقطاع.

وأخيرا يلاحظ أن سياسة الرسول ه لم تقم على التخطيط الطويل الأجل - ولا حتى قصيره - بالنسبة للإيرادات العامة. فكان يوزع كل ما يأتيه، فإذا جدت حاجة من الحاجات، ولم يكن عنده ما يفي بها، دعا الناس إلى التبرع، أو استقرض على إيرادات مستقبلة، أو أجل سداد تلك الحاجة إلى مال قادم، أو متوقع. وقد روى البخاري ومسلم وغيرهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله:

"لو كان عندي أحد ذهبا، لأحببت أن لا أبيت ثلاثا، وعندي منه شيء.
والقصد هنا ليس محاولة تحريم التخطيط أو التقدير المسبق للنفقات أو الواردات ووضع ميزانية لهما، أو عدم الحاجة إلى مثل ذلك في عصرنا الحاضر، وإنما بيان أن طبيعة النظام السياسي الإسلامي والعلاقة الدينية التي تربط الدولة بالأفراد هي من نوع فريد، يجعل خزانة الدولة جيوب رعاياها بحق، مما يقتضي عدم التقليل من أهمية مساهمة الأفراد في الإيرادات العامة مساهمة طوعية محضة، سواء أكان ذلك لاستعمالها في سداد النفقات الجارية العادية، أم في الإنفاق الرأسمالي الإنمائي. ففي الدولة الإسلامية يرتبط الحاكم بالمحكوم بنفس العقيدة التي يقوم عليها النظام بأكمله.

وبالتالي يصبح عطاء الأفراد لتحقيق الأهداف المالية للدولة عطاء طوعيا تبرعيا. ولعل بيان ذلك كان من أهم مقاصد الرسول ه في ممارساته المالية.
فهو يؤكد دائما – حتى عند كثرة موارد الدولة - على التبرع للمصالح العامة للمسلمين، ويترك حيزا مهما في ماليته ليتم تمويله بالتبرعات، بدلا من أن يدخر فائض الإيرادات في يوم كثرتها ليوم الحاجة، لأنه يعلم تماما أن الحاجات التي ستطرأ سيكون لها من إيرادات مستقبلية أو تبرعات الأفراد ما يكفيها.
ثانيا - الإيرادات العامة في العهد الراشد:
اتصف العهد الراشد - كما هو معلوم - باتساع رقعة الدولة، اتساعاً كبيرًاجدًا بسبب كثرة الفتوح. فقد شملت الدولة أصقاعا كان لديها نظمها العريقة فيما يتعلق بالإيرادات العامة المنتظمة ، مثل الضرائب ، أو المكوس بأنواعها ، والعشور على الأراضي والتجارة ، والضرائب على الصناعات وسائر الأنشطة الاقتصادية. وكان أهل هذه البلدان معتادين على تأدية الضرائب والوظائف المالية للملوك وذوي السلطان . وتسببت الفتوح بكثرة الغنائم ، من الذهب ، والفضة، والأموال العينية وكذلك

الأراضي الزراعية الشاسعة في الشام ومصر وعراقي العرب والعجم. ولقد زاد من كثرة هذه الغنائم عدم دخول كثير من أصحاب البلاد المفتوحة في الإسلام قبل الفتح أو عنده مباشرة.

ولقد كان المسلمون منشغلين بالقتال ، والحكومة غير راغبة - وبخاصة في عهد عمر بن الخطاب ا - بترك هؤلاء الجنود يخلدون للراحة وإتباع أذناب البقر.. مما حدا بها - إضافة إلى اعتبارات أخرى مهمة- إلى عدم توزيع الأراضي، واللجوء إلى خيار الاحتفاظ بالأراضي المفتوحة، أملاكا عامة تدر إيرادا للدولة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار قلة عدد سكان الجزيرة العربية بالنسبة لما حولها من البلدان فإن ذلك يفسر كبر حصة الفرد الواحد من العطايا الناشئة عن توزيع جزء لا يستهان به، من الإيرادات المالية الكبيرة للدولة.

ولقد كان لهذه العوامل تأثير كبير في تحديد شكل الإيرادات العامة في العهد الراشد وفيما يلي أهم ملامحها:

إن التدفق الهائل للغنائم وسائر الإيرادات العامة (التي يمكن استعمالها لأي من مصالح المسلمين دون التخصيص الذي ورد في شأن الزكاة) قد أدى إلى تعديلات بارزة في هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، فضلا عن تأثيره على البنية التنظيمية للخزانة العامة - بيت المال. فمع التدفق المستمر الذاخر للغنائم والجزية والخراج خلال فترة زمنية قصيرة، لم يشعر أي من الخلفاء الراشدين بالحاجة إلى الاقتراض العام أو إلى توجيه دعوات عامة للتبرع من أجل سد حاجات الإنفاق العام. فكل ما دعت الحاجة إليه من إنفاق كان يجد من الإيرادات التي تصل كل يوم، وليس من قطر من الأقطار أو إقليم من الأقاليم، ما يغني عن الحاجة للدعوة إلى التبرعات أو الاقتراض العام .وبذلك قل - إلى حد بعيد - دور كل من التبرعات الطوعية والقرض العام في تمويل حاجات الإنفاق الحكومي. بل إن السيل المتدفق من الإيرادات العامة، أضف إليه رغبة الخلفاء الراشدين بعدم الاحتفاظ بمخزون كبير من الأموال، أدى إلى القيام نفقات كثيرة في مجال الرعاية الاجتماعية لم تكن موجودة في العصر

النبوي. فكثرت الجرايات على الناس والعطايا، والرواتب التي صارت توزع على المسلمين دونما حاجة، إلى أي عمل من جانبهم لقاء ذلك، حتى إن عمر ابن الخطاب ا أجرى الجرايات على الأطفال الرضع. ويضاف إلى ذلك تغيير تنظيمي مهم ، إذ كان لابد من تنظيم بيت المال ، وتخصيص الموظفين المتفرغين له ووضع جداول الاستحقاقات في التوزيع. وبالتالي صار للخزانة رصيد أو مخزون دائم تستطيع منه الوفاء بما يجد من حاجات. ففي عهد عمر ا نجد العديد من القصص ، التي يلاحظ فيها حاجة أو فاقة، لم تكن ملحوظة من قبل فيأمر عمر صاحب بيت المال أن يعطي ذلك الفقير، أو تلك المرأة المحتاجة أو ذلك الذمي الهرم.

ولا يقل عن سيل الإيرادات أهمية وتأثيرا التعميق والترسيخ اللذين حصلا في العهد الراشد لمسألة الخراج كبند من أهم بنود الإيرادات العامة. فقد قسم الرسول، ق ، أرض خيبر نصفين، نصف أرصده لخزانة المسلمين وحاجاتهم ونصف وزعه على من كان معه من الجند، ثم أجر تلك الأرض لمن يزرعها مشاطرة وكان نصف العائد يؤخذ للخزانة العامة ونصفه يوزع على الأفراد مالكي نصف مجموع تلك الأراضي .فلما فتحت العراق أحصى عمر أرضه وأهله فاستكثر ما يصيب الجندي الواحد لو وزع ذلك. ثم استشار عليا ا فأشار عليه "دعهم يكونوا مادة للمسلمين". فقرر عمر عندئذ جعل الأرض كلها للمسلمين وضرب إيجارا عليها أسماه الخراج.

وقال عمر: "أما والذي نفسي بيده ، لولا أن أترك آخر الناس ببّانا (كلمة غير عربية معناها: على طريقة واحدة) ليس لهم شيء، ما فُتحت علي قرية

إلاَّ قسمتها كما قسم النبي ق خيبر . لكني أتركها خزانة لهم، يقتسمونها. فقد تأكد إذن أن قصد عمر ا مما فعله في أرض العراق ، أن يتركها مصدر دخل للمسلمين تدر دخلها كل عام فينتفع به حاضر المسلمين ومستقبلهم . أي أنها أصل ثابت تم تمليكه للدولة. يدر غلة دورية. أما تحديد هذه الغلة فقد جعله عمر حسب إنتاجية الأرض، بحيث وضع جدولا لكل نوع من الأراضي حسب ما يزرع فيها من حبوب أو ثمار. ولقد تدعم حق الملكية العامة، على هذا النوع من الأراضي، بعدد من الأحكام الشرعية المعروفة منها منع عمر ا بيع أرض الخراج.

فقد قال لرجل اشترى أرضا خراجية: ممن اشترتيها؟ قال الرجل من أربابها. فلما اجتمع المهاجرون والأنصار قال (عمر) : هؤلاء أربابها فهل اشتريت منهم شيئا؟ قال :لا.

قال: فارددها على من اشتريتها منه، وخذ مالك. ومن أجاز من علماء المسلمين والصحابة بيعها، فإنما كان ذلك بمعنى بيع حق الاستفادة من عقد المزارعة مع الدولة وهو ما سماه أبو عبيدة "اكتراء أرض الخراج". ومن هذه الأحكام عدم سقوط الخراج عن الأرض ، إذا أسلم صاحبها، وكذا إذا باعها لمسلم لأن "الخراج بمنزلة الغلة والكراء . ومنها حق الدولة - بصفتها مالكا للأرض - بتغيير طريقة حساب كرائها أو مقداره حسب الظروف والأوضاع الاقتصادية، شريطة عدم ظلم الطرف الثاني الذي يزرع الأرض. فقد كان عمر يحرص على أن يكون الخراج من طيب لم يظلم فيه مسلم ولامعاهد. وأخيرا فإن الخراج لم يعامل معاملة العشر ، الذي هو زكاة الزرع، من حيث حق الدولة في استخدام الخراج في أي من مصالح المسلمين، دون التقيد بالأصناف الثمانية التي توزع فيها العشور والزكوات . ومحاولة تفسير الخراج بأنه ضريبة على الأرض . واعتبار ذلك أساسا يقاس عليه إمكان فرض ضرائب على أراضي المسلمين محاولة لا تأخذ بعين الاعتبار الوقائع التاريخية التي أشرت إليها في هذا البحث. ويضاف إلى ذلك أن أي خراج أو ضريبة مشابهة لم يفرض على الأرض التي أسلم أهلها عليها. كما أنه لا يجوز للدولة الإسلامية زيادة خراج أرض الصلح التي صالح أهلها المسلمين على خراج معين عليها. ولم يعرف العهد الراشد ضريبة فرضت على أرض المسلمين في جزيرة العرب أو غيرها سوى عشر الزروع ، وهو زكاتها الواجبة على كل مسلم تملك زرعا، حتى قال أكثر أهل العلم بوجوب العشر بالإضافة إلى الخراج في أرض خراجية تملكها مسلم يزرعها. قال أبو عبيد: ولا نعلم أحدا من الصحابة قال لا يجتمع عليه العشر والخراج، ولا نعلمه من التابعين إلاّ شيء يروى عن عكرمة، رواه عنه رجل من أهل خراسان يكنى أبا المنيب سمعه يقول ذلك.

قال أبو عبيد: والحق عندي فيه ما قال أولئك . وفي الواقع فإن مثل هذه المحاولة، في تغيير معنى الخراج ومقتضاه ، ليست أمرا جديدا. فقد فرض محمد بن يوسف الثقفي، أخو الحجاج، الخراج على أهل اليمن في العصر الأموي، وهم ممن أسلم على أرضه، فلما ولي عمر بن عبد العزيز أبطل هذا الخراج (أي ضريبة الخراج)، ورسم أن لا يؤخذ منهم إلاَّ زكاة الزروع الشرعية، أي العشر أو نصفه وقال: "والله لأن لا تأتيني من اليمن غير حفنة كتم أحب إلي من إقرار هذه الوظيفة".

توسع في العهد الراشد اصطفاء الأصول الثابتة للدولة الإسلامية ، فكانت صوافي عمر من أرض السوداء. والصوافي أراض تختارها الدولة الإسلامية

من الأرض الموات ، أو من أرض الخراج غير المؤجرة للأفراد ، وتخصصها ملكية للدولة تتصرف بها لصالح المسلمين. فقد أصفى ا من السواد عشرة أصناف:أرض من قتل في الحرب، وأرض من هرب... إلخ.

قال أبو عبيد: "فهذه أرضون قد جلا عنها أهلها فلم يبق بها ساكن، ولا لها عامر، فكان حكمها إلى الإمام". وكانت هذه الأراضي المصفاة تزرع لصالح الخزانة، أي أنها داخلة فيما يسمى اليوم بالقطاع العام الاقتصادي إذ يروي أبو عبيد أن غلتها كانت سبعة ملايين درهم.وقريب من الصوافي أرض الحمى فقد توسع الحمى في العهد الراشد توسعا كبيرا. والحمى أرض تخصصها الدولة لمصالح عامة للمسلمين أو لفئات منهم "فقد حمى أبو بكرا بالربذة لإبل الصدقة... وحمى عمر" لإبل الصدقة وللفقراء. والحمى يكون لأرض غير مملوكة للأفراد من أرض الموات. ومن نتائج الحمى امتناع تملكها للأفراد عن طريق الإحياء، ويختلف شمول الحمى "فإن كان للكافة يتساوى فيه جميعهم من غني وفقير ومسلم وذمي فيرعي كلئه بخيلهم وماشيتهم. فإن خص به المسلمون ، اشترك فيه أغنياؤهم وفقراؤهم ، ومنع منه أهل الذمة. وإن خص به الفقراء والمساكين،، منع منه الأغنياء... ولا يجوز أن يخصبه الأغنياء دون الفقراء." ويمكن أن يخصص الحمى لهدف معين فقط مثل نعم الصدقة أو خيل المجاهدين فقد

خصص أبو بكر حمى الربذة لإبل الصدقة ، وخصص عمر ما حماه فيها أيضا لنعم الصدقة وماشية الفقراء. فقال لهُني، عامله على هذا الحمى: "وأدخل الصُريمة والغُنيمة، وإياك ونعم ابن عفان وابن عوف، فإنها إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع وإن رب الصريمة ورب الغنيمة يأتيني بعياله فيقول يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا؟ لا أبا لك."
اتسعت التجارة الخارجية في عهد عمر بن الخطاب ا وكتب إليه بعض أهل الحرب،منبج ومن وراء بحر عدن، يعرضون عليه أن يدخلوا تجارتهم أرض العرب وله منها العشر. فشاور عمر في ذلك أصحاب النبي ق فأجمعوا على ذلك." "وكتب له أبو موسى الأشعري أن تجارا من قبلنا من المسلمين، يأتون أرض الحرب، فيأخذون منهم العشر، **فكتب إليه عمر**: خذ أنت منهم، كما يأخذون من تجار المسلمين." وكتب بمثله إلى عثمان بن حنيف ، وأنس بن مالك ، وكانا عاملين له. وسأل عمر: كيف يصنع بكم الحبشة، إذا دخلتم أرضهم؟ قالوا: يأخذون عشر ما معنا، فقال: فخذوا منهم مثل ما يأخذون منكم. فالعشر،إذن، ضريبة على تجار أهل الحرب، على بضاعتهم المملوكة لهم، يدخلون بها بلاد المسلمين. وهي قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل. فهي ضريبة تقوم على أسباب سياسية أكثر منها اقتصادية. فعندما لاحظ عمر أن الدول الأخرى تأخذ عشر أموال تجار المسلمين، يدخلون إليها ببضاعتهم كان أمامه خيارات ثلاثة: إما أن يعاملهم بالمثل ،أو أن يعفي بضائع تجار الدول الأخرى عند دخولها أراضي المسلمين من أية ضريبة، أو أن يفرض ضريبة بمعدل أقل إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين. ولقد اختار عمر ا تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، لأنه اعتقد أن ذلك في مصلحة المسلمين، فكان عمر أول عاشر في الإسلام.
ولقد لاحظ بعد ذلك أن من مصلحة الأمة تخفيض هذه الضريبة عن بعض المواد الغذائية، التي يحتاج إليها المسلمون ويأتي بها تجار أهل الحرب. فقد خفض الضريبة إلى نصف العشر على الحنطة والزيت يأتي بهما النبط إلى المدينة، وذلك "ليكثر جلب التجار لها" وحتى "يكثر الحمل إلى المدينة" . وليس في ذلك حجة لمن شبهها بالضريبة الجمركية المعروفة

الآن بدعوى أن في كليهما تمييز حسب أصناف السلع. إذ أن هذا الاشتراك لا يجعلهما متشابهتين في طبيعتهما . فالعشر الذي فرضه عمر ا قائم على أساس سياسي هو مبدأ المعاملة بالمثل وهو مقتضى العدل. وله أن يختار الإحسان، أي أن يخفف الضريبة أو يعفي تجار أهل الحرب من تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، إذا رأى في ذلك منفعة للمسلمين . وقد يلتبس فهم طبيعة
هذه الضريبة **بسبب أمرين هما:**
أن أمر جبايتها كان موكولا لجباة الزكاة في كثير من الأحيان. فقد كان أنس، وعثمان بن حنيف، وأبو موسى الأشعري ، عمال صدقات أيضا كلفوا بجباية هذه الضريبة القائمة على المعاملة بالمثل . ولعل السبب في ذلك حداثة نظام الجباية نفسه، وعدم تعقده البيروقراطي في ذلك الوقت، فضلا عن ألفة تكليف الموظفين العامين بمهمات متعددة ، خاصة إذا تقاربت تلك المهمات . فجباية الزكاة والخراج والجزية والعشور متشابهة، بعضها مع بعض ، على كل حال.

إن معظم النصوص، التي تتحدث عن عشور التجارة، تضيف إليها نصف العشر ، وربع العشر بوقت واحد. ونصف العشر يجبى من تجار أهل الذمة من بني تغلب ، أما ربع العشر فمن تجار المسلمين . وقد سبب جمع هذه الثلاثة مع بعضها في النصوص لبسا كبيرًا، بحيث يظن أن نصف العشر وربعه هما من نفس طبيعة عشر التجارة .والواقع أن الباحثين المدققين وبخاصة من علماء السلف ، لم يلتبس عليهم ذلك . فأبو يوسف يذكر أن ما يؤخذ من التاجر، عما يمر به من بضاعة هو "ربع العشر إن كان مسلما "ويضيف" وكل ما أخذ من المسلمين من العشور فسبيله سبيل الصدقة. ويقول أبو عبيد " وكان مذهب عمر فيما وضع من ذلك (أي العشور)، أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة ، ومن أهل الحرب العشر تاما، لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله، إذا قدموا بلادهم . وتؤكد جميع الروايات عن العاشر ، الذي عينه عمر بن الخطاب، **وهو زياد بن حدير قوله:**

"ما كنا نعشّر مسلما ولا معاهدا قلت : فمن كنتم تعشرون؟ قال "تجار الحرب كما كانوا يعشروننا، إذا أتيناهم ." يضاف إلى ذلك أن خصائص الزكاة المعروفة من ضرورة توفر الحول ، والنصاب، وخلو المال من الدين كلها كانت تطبق على ربع العشر هذا. أما ما يؤخذ من أهل الذمة وهو نصف العشر فقد كان تطبيقا لنصوص الصلح، الذي عقده عمرا معهم على أن تضاعف عليهم الزكاة ، أو يضرب عليهم نصف العشر في تجاراتهم . فكل ما كان من زكاة على المسلمين كان عليهم ضعفه. يقول أبو عبيد "وكان الذي يشكل عليّ وجهه، أخذه من أهل الذمة... فوجدته إنما صالحهم على ذلك صلحا." وأضاف "فأرى الأخذ من تجارهم في أصل الصلح". وأخيرًا فإن تحصيل زكاة التجارة من المسلمين، ربع العشر ، عند خروجهم بها من مدنهم إلى مدن أخرى ، وتحصيل الضريبة التعاقدية من أهل الصلح ، نصف العشر ، عند خروجهم بتجارتهم بين المدن ليس لهما أي شبه بالضريبة الجمركية المعاصرة لأن ربع العشر ونصفه هنا مفروضان مرة في العام وهما على أموال التجار يحصلان عند انتقالها داخليا ، وليسا على الاستيراد من البلدان الأجنبية.

شملت عطايا العهد الراشد جميع أصقاع المسلمين، كما أن تأثيرات هذه العطايا على تحسين الأحوال الاقتصادية والمعاشية لهم ، بدأت تظهر. فيتحدث المؤرخون عن توفر ثروات طائلة في المدينة وغيرها. ولكن ما يهم جانب الإيرادات العامة، التي هو موطن البحث هنا، هو أن حصيلة الزكاة قد نقلت للمرة الأولى من إقليم إلى آخر. فقد فاضت زكاة اليمن عن حاجتها في زمن عمر بن الخطاب .فبعث عامله معاذ بن جبل الصدقة من اليمن

إلى عمر في المدينة، فأنكر عمر عليه ذلك "وقال: لم أبعثك جابيا ولا آخذ جزية ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فترد على فقرائهم.

فقال معاذ : إني لم أبعث إليكم بشيء وأنا أجد أحدا يأخذه مني، فلما كان العام الثاني بعث إليه بشطر الصدقة . فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها. فراجعه عمر بمثل ما راجعه، فقال معاذ:

ما وجدت أحدا يأخذ مني شيئا." وليس فيما روي ما يدل على أن الزكاة نقلت من بلد إلى آخر قبل عهد عمر ا. ومعروف كذلك أن عمر استنجد بمصر واليمن والشام ، عام الرمادة ، وأرسلت له قوافل الطعام والكساء لنجدة أهل الحجاز من حضر وبدو، ويمكن أن يكون بعض-أو كل - ما أرسل من الزكاة أو من الفيء ، إذ المجاعة سبب كاف لنقل الزكاة ولو لم تكن فائضة عن الحاجة في بلد تحصيلها.

وكذلك فقد أخر عمر ا جباية الزكاة عن وقتها للازمة تصيب الناس. ففي عام الرمادة، وهو عام جدب وقحط، لم يرسل عمر جباته لتحصيل الزكاة في المدينة، وما حولها، وجباها مضاعفة في العام التالي. وقد عرفنا إمكان تقديم جباية الزكاة من قصة زكاة العباس في زمن الرسول ق وهنا في العهد الراشدي نلاحظ تأخير الجباية، للمصلحة في عد متحميل المسلمين ما يشق عليهم ويرهقهم.

ويلاحظ في هذه الفترة أن مبدأ عد مفرض الضرائب على المسلمين في أموالهم سوى الزكاة، قد ازداد ترسخا في ممارسة الدولة الإسلامية. يبدو ذلك واضحا في الدفاع القوي الذي يقدمه أبو عبيد عن مسلك عمر بن الخطاب ا في العشور ، وبيانه أن عمر إنما فرض العشر على تجار أهل الحرب في بضاعتهم يدخلون بها ديار المسلمين على مبدأ المعاملة بالمثل . حتى إن أبا عبيد ، ليرفض تفسير ابن شهاب لأخذ عمر العشر من أهل الذمة، وهو أنه "كان يؤخذ منهم في الجاهلية، فأقرهم عمر على ذلك." ويؤكد أبو عبيد أن سبب فرض ذلك عليهم إنما هو تطبيق نصوص عقود الصلح معهم لأن ذلك "أشبه بعمر وأولى به ، وبه كان يقول مالك نفسه". ومالك هو الراوي عن ابن شهاب . فإذا لم تفرض ضريبة على ذمي ،فمن باب أولى أنها لم تفرض على مسلم. على أنه ينبغي ملاحظة عدم احتياج الدولة إلى فرض الضرائب في تلك الفترة بسبب غزارة إيراداتها غير الضريبية من جهة، وعدم توسع الإنفاق الحكومي من جهة أخرى.

وآخر ما نلاحظه في العهد الراشد بالنسبة للإيرادات العامة هو حرص الخلفاء الراشدين على عدم تراكم الموارد في بيت المال ، والسرعة في إنفاقها كلما وردت إليه. يروي أبو عبيد أن عليا ا دخل بيت المال وقال:

"... لا أمسي وفيك درهم، ثم أمر رجلا من بني سعد، فقسمه حتى أمسى ".
وكذلك" أن عليا أعطى العطاء في سنة ثلاث مرات، ثم أتاه مال أصفهان فقال: اغدوا إلى عطاء رابع، إني لست لكم بخازن، قال: وقسم الحبال فأخذها قوم وردها قوم."

ثالثا - الضوابط الشرعية لسياسات الإيرادات العامة:

إن مسألة مشروعية الضرائب، أي جواز فرضها في دولة إسلامية، وشروط ذلك الجواز ، قضية خارجة عن نطاق البحث الحالي. لذلك فإننا سنبحث

في الضوابط الشرعية في سياسة الإيرادات العامة مباشرة دون التعرض لأساس فرض الضرائب في النظام الإسلامي. معنى ذلك أننا نفترض ضمنًا أننا في مجتمع إسلامي يتبنى وجهة النظر القائلة بجواز فرض الضرائب ، وتتوفر في هذا المجتمع الشروط التي يتحدث عنها الفقهاء لجواز فرض الضرائب ، وذلك في ضوء ما رأيناه من تجربة الدولة الإسلامية الأولى ، في عهد النبي وخلفائه الراشدين، عليه وعليهم صلوات الله وسلامه.

كما أننا سنركز في ضوابط سياسات الإيرادات العامة على إمكان استعمال هذه السياسات في معالجة التضخم، لذلك سيتم توجيه البحث في هذا الاتجاه تجنبًا للخوص في عموميات سياسات الإيرادات العامة.وكذلك فإنه من المعروف أن سياسات الإيرادات العامة ، **يمكن تقسيمها إلى أنواع ثلاثة من الإجراءات هي:**

١- إجراءات تتعلق بمعدلات الضريبة دون تغيير في بنية النظام الضريبي في البلد.

٢-إجراءات تتعلق بتغيير البنية الضريبية، مما يؤدي إلى تعديلات في مجموعات دافعي الضرائب، بحيث يحصل تحول من مجموعة إلى أخرى فتزيد حصة التجار مثلاً في تحمل أعباء مالية الدولة، وتنقص حصة العمال أو العكس.

٣- وأخيرًا، إجراءات تتعلق بتحصيل الضريبة، من توقيت التحصيل، **ونوعيته**: نقدًا أم عينًا، وسائر ظروف التحصيل.

وسنقوم بدراسة الضوابط الشرعية لسياسات الإيرادات العامة لهذه الأنواع الثلاثة من الإجراءات، مقسمين البحث إلى ثلاثة أجزاء: جزء أول يتعلق بالزكاة وجزء ثان يتعلق بالإيرادات العامة الناشئة عن الأملاك العامة للدولة. أما الجزء الثالث فيتعلق بالضرائب نفسها.

٣-١- الضوابط الشرعية لسياسة جباية الزكاة:

من المعروف أن الرسولق قد حدد نسب أو معدلات الزكاة على الأموال الزكوية التي كانت موجودة في عصره ، وهذا التحديد توقيفي - بإجماع أهل العلم الذين يعتد بأقوالهم . وبالتالي فلا يصح التغيير في أي من هذه النسب ، فلا يمكن للسياسة المالية للزكاة أن تنحو منحى التعديل في نسب الزكاة على الأموال المختلفة، وكذلك فإن ركنية الزكاة وصفة العبادة التي تتميز بها لا تجعلان من الممكن التغيير في بنية الأموال الواجبة فيها إلا من خلال الاجتهاد القائم على النصوص من جهة، وفهم الواقع المعاصر وإدراكه من جهة ثانية. فإذا توصل ذلك إلى رأي أخذ به، دون أن تترك الأموال الخاضعة للزكاة مسرحاً للسياسة المالية توسيعًا أو تضييقًا.أما فيما يتعلق بسياسة تحصيل الزكاة، فإن النبي ق قدم تحصيل الزكاة من عمه لعامين، وإن عمر ا أخر الزكاة في الحجاز عام الرمادة، وأمر أن تجبى من قابل عن عامين.

وقد اختلفت المذاهب في ذلك ، فقال كثيرون بإباحة تعجيل الزكاة (بالنسبة للمزكي نفسه)، وقال البعض بعدم جواز التعجيل إلاَّ أن يكون يسيرًا. أما التأخير للمزكي فالجمهور على الفورية ، ويرى بعض الفقهاء جواز التأخير للمزكي، وبخاصة إذا كان مسبَّبا. والذي نراه أنه سواء أقلنا بجواز ذلك للأفراد أم لا ، فإن جوازه للحكومة من باب أولى إذا رأت في ذلك مصلحة بينة وبخاصة أن الحديثين المذكورين يتعلقان بتصرف إجرائي حكومي ، مما يؤكد جواز تأخير موعد تحصيل الزكاة للحكومة الإسلامية. وإن كنا نفضل أن لا يكثر استعمال تأخير الزكاة وتعجيلها ، في السياسة الاقتصادية إلا لمصلحة راجحة بينة. والسبب في هذا التفضيل هو الصفة العبادية للزكاة مما يستدعي لها الاستقرار والتقليل من التغييرات الإجرائية إلى أبعد حد ممكن.

وبالتالي فإنه يمكن القول بجواز تقديم أو تأخير تحصيل الزكاة - عندما تقوم الحكومة بتحصيلها وتوزيعها - إذا رأت الحكومة الإسلامية مصلحة في ذلك. ويمكن استعمال سياسة التقديم والتأخير حسب المصالح العامة للأمة ، بحيث يؤخر تحصيل الزكاة إذا كان من المرغوب إبقاء الأموال بأيدي الناس وتشجيع الطلب العام (استهلاكا واستثمارًا) ، وتعجيل تحصيلها عندما يراد تخفيف كمية النقود بأيدي الناس، وكما أن التعجيل والتأخير يمكن أن يكونا من عام لآخر ، فكذلك يمكن أن يكونا أثناء العام نفسه . فتعجل الحكومة تحصيل الزكاة أو تؤخره على كل نوع من أنواع الأموال الخاضعة للزكاة أو عليها كلها معًا حسب المصلحة القصيرة الأجل في إحداث تغييرات مطلوبة في الطلب العام، أو الطلب لدى فئات وشرائح معينة من الناس (هم مالكو الأموال التي تؤخر أو تعجل زكاتها) . فيمكن إذن استعجال موعد تحصيل الزكاة وتأخيره - كواحد من السياسات المالية للتأثير على الطلب العام، أو طلب فئات معينة، مما يؤثر في معدلات التضخم في الاتجاه المرغوب، وسنسمي هذه النتيجة الأولى أو الضابط الأول بالنسبة لسياسات تحصيل الزكاة.

أما الضابط الثاني، فهو نوع المال الذي تحصله الحكومة زكاة، بأن يكون من عين المال المزكى فهو تحصيل عيني، أو يكون بالنقود الدارجة فهو تحصيل نقدي. وهنا نلاحظ أقوالاً لعدد من الفقهاء بجواز إخراج القيمة في الزكاة. فقد منعها كثيرون وأباحها البعض. وفي كلامهم ما يدل بشكل واضح بأن الجواز والمنع هما بحق المزكي نفسه،أما إذا كان ذلك من مصلحة الفقراء، ومصلحة الأمة من مصلحتهم، وكانت الدولة هي التي تقرر الجباية عينًا أو نقدًا، فإن لذلك ضوابط أخرى تحددها المصلحة العامة. ومما يذكر أن اختيار التحصيل النقدي أم العيني أمر يتعلق بالسياسة النقدية للحكومة ، أكثر مما يتعلق بسياستها المالية، لأنه يؤثر على حجم كمية النقود في الاقتصاد ، وهو يؤثر تأثيرًا مباشرًا في اتجاه محاربة التضخم، إذا رأت الحكومة أن تحصل الزكاة نقدًا (ثم توزع قيمة

ما تحصله سلعًا عينية من تحصيلات سابقة وزعت مقابلها – في الماضي - نقدًا). ومن جهة أخرى فإن الإفادة من طرق تحصيل الزكاة ، من خلال الضابطين المذكورين، إنما يعتمد على فرضية أن مقدار حصيلة الزكاة ذات حجم مؤثر على الاقتصاد، وعناصره الكبرى من طلب عام، واستثمار، وادخار، ومجموع الإيرادات الحكومية، وغير ذلك.

٣-٢-الضوابط الشرعية لإيرادات الأملاك العامة للدولة:

يمكن من وجهة نظر الضوابط الشرعية لسياسة الإيرادات – تقسيم إيرادات الأملاك العامة إلى نوعين هما : الإيرادات من أملاك الدولة العادية والإيرادات من الأملاك التي للناس فيها مشاركة انتفاع.

أ) الإيرادات التي تتأتى نتيجة لإجارة، أو استثمار الأملاك العامة للأمة، نحو أراضي الخراج ، والمباني المملوكة للدولة، والمعادن الباطنة والظاهرة (على ما رجحه جمهور العلماء المعاصرين (وسائر الاستثمارات الحكومية المتأتية عن هذه الأملاك. وهذا النوع يتحدد إيراده حسب معيار المصلحة العامة شريطة أن لا يحيف ذلك على الأفراد الذين يترتب عليهم أداء هذه الإيرادات لخزانة الدولة، كما هو معروف في وصية عمر لعثمان بن حنيف وعبد الله بن مسعود عندما كلفهما بمسح سواد العراق، وكما يؤكد ذلك أيضا أبو يوسف في كتاب الخراج، ويمكن تحديد هذا النوع من الإيراد بمبلغ مقطوع، أو بنسبة من الإنتاج، وبخاصة بالنسبة للأرض ولمشاركات القطاع العام للقطاع الخاص في بعض المشروعات. وفي جميع الأحوال، فإن للسياسة المالية دور كبير في هذا النوع من الإيراد. وإذا كان أهم المعايير في تحديد هذا النوع من الإيراد هما المصلحة العامة والعدالة، فإن هذين المعيارين هما الضابطان الأساسيان في السياسة المالية نفسها. لذلك فإن الحكومة تستطيع زيادة وإنقاص، وتعجيل، وتأخير هذه الإيرادات ، طالما أن ذلك يدور في حدود العدل مع المصلحة العامة حيثما دارت، ويمكن اعتبار ذلك أداة مهمة من أدوات السياسة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، تستطيع الحكومة استعمالها من اجل محاولة الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرغوبة

وبخاصة في محاربة التضخم والتخفيف من عجز الميزانية الذي هو من أهم أسبابه. واستعمال هذه الأدوات يشمل أنواع الإجراءات (أو السياسات) الثلاثة سواء في ذلك التغيير في معدلات الخراج، أو أسعار السلع التي ينتجها القطاع العام، بالزيادة والإنقاص، ضمن حدود شرطي المصلحة العامة والعدالة، أم التغيير في بنية عوائد هذه الأملاك العامة بهدف تغيير مجموعات المتحملين النهائيين لأعباء هذه العوائد (مثل تخفيض ا لمعدل عشور التجارة عن الزيت والطعام اللذين كان يجلبهما النبط إلى المدينة)، أم السياسات المتعلقة بالجباية من تعجيل وتأخير، أو عينية ونقدية.غير أنه ينبغي أن نلاحظ ثلاثة ضوابط إضافية هامة تستفاد من مواقف الفقه الإسلامي بهذا الخصوص:

قياسا على المبادئ العامة في الحمى والأرض الموات والأملاك العامة للمسلمين، لا يجوز للدولة أن تخص الأغنياء ببعض المزايا وتمنع منها الفقراء وإن كان يصح العكس، وبالتالي فإن الأسلوب الرأسمالي القائم على تشجيع الاستثمار عن طريق ضخ الوفورات من القطاعات الفقيرة (الزراعة والرعي) إلى القطاع الغني (الصناعة) بوسائل الضرائب والتسعير وغير ذلك قد يكون موضع تساؤل كبير في الاقتصاد الإسلامي.

إن كثيرًا من الخدمات التي ألفت المجتمعات الاشتراكية اعتبارها مجانية قد لا تكون بالضرورة مجانية في الاقتصاد الإسلامي. فالتعليم والعناية الصحية واجبان على الدولة الإسلامية عند توفر إيرادات كافية لها من إيرادات القطاع العام الاقتصادي. وفيما عدا ذلك فتعليم الصبيان مسئولية آبائهم وكذا الخدمة الصحية هي جزء من النفقة الشرعية الواجبة بتفصيلاتها المعروفة في الفقه الإسلامي. فإذا لاحظنا أن الفقراء قد فرض لهم الإسلام كفايتهم من الزكاة ، فإن لم تكف الزكاة ، ففي أموال الأغنياء حق ضمان الحد الأدنى من المعيشة للفقراء، فإن من الممكن أن لا يكون تعليم الأغنياء ولا الخدمات الصحية المقدمة إليهم مجانيين في الاقتصاد الإسلامي. أما الفقراء فيمكن لصندوق الزكاة أن يعطيهم ما ينفقون منه على القدر الضروري من التعليم والصحة.

إن إنشاء الخدمات العامة، كالطرق، ومسابل المياه والمساجد وصيانة هذه المنشآت هما مسئولية الدولة الإسلامية، إذا كانت لديها إيرادات من أملاك الدولة والقطاع العام الاقتصادي. فإذا لم يكن لدى الدولة ما يكفي من هذه الإيرادات، كان لها فرض رسوم استعمال عادلة على المستفيدين من هذه الخدمات.

ب) الإيرادات المتأتية من الأملاك العامة التي تتضمن حقًا مشتركا في الانتفاع للأمة كلها:وهي الأملاك التي يشترك في الانتفاع فيها الناس كلهم كملح مأرب "من ورده أخذه". إن التطور التكنولوجي الحديث يقتضي - في معظم الأحوال - أن الانتفاع من الماء والكلأ والنار والملح وما شابه ذلك مما يشترك فيه الناس يحتاج إلى استثمارات قد تكون ضخمة في كثير من الأحيان، مثل مد شبكات المياه في المدن، وتحضير المراعي العامة، وإمدادها ببذور الأعشاب المغذية للحيوانات، وغير ذلك.

والسؤال الذي يرد هنا هو: هل يقتضي مفهوم حق الاشتراك في الانتفاع أن لا تفرض الحكومة أي رسم ، أو ثمن، لهذه المنافع يتجاوز تكلفة الاستثمارات التي قامت بها لتيسير الإفادة من هذه المنافع للناس؟ أم أنه يمكن للدولة معاملة هذه أسعار الخدمات مثل معاملة الخراج، فتزيد فيها أو تنقص حسب مقتضيات المصلحة العامة والعدل؟ وبمعنى آخر، هل يقيِّد حقُّ الاشتراك في الانتفاع، الذي قرره الرسول ق حرية الحكومة بأن لا يزيد الثمن عن تكلفة إنتاج هذه الخدمات؟، والذي يبدو - والله أعلم - أن حديث أبيض بن حمال يضع قيداً حقيقيًا على سلوك السياسة المالية، فإنه لابد من إعمال قول النبي ق في أن " الناس فيه شرع"، فلا نسمح للغني أن ينال من هذه الأموال العامة أكثر مما يناله الفقير ، عن طريق رفع أسعار هذه الخدمات - فوق تكاليفها - حيث يستطيع الغني تحمل ذلك، ولا يستطيعه الفقير. وعلى فرض تقيد الحكومة بهذا الموقف، بالنسبة للماء والكلأ والنار والملح وما شابهها، فإن ذلك لا يشكل كل جوانب السياسة المالية الإسلامية لأن كثيرًا من الحكومات تقدم الكثير من الخدمات العامة

بأسعار معانة من قبل الدولة. أي أن كثيرًا من الخدمات العامة، وبخاصة الماء، والكهرباء والهاتف وغيرها ، تعرضها الحكومات في كثير من البلدان بأسعار تقل عن التكلفة مما يطرح مسألتين لابد من بحثهما. واحدة تتعلق بالعجز المالي الناشئ عن ذلك ، ومن يتحمله. أما الثانية فتتعلق بما يرد من سياسات على الأسعار المعانة، من حيث رفع المعونة أو التخفيف منها. وسنتعرض لهاتين المسألتين عند الحديث عن سياسات الإنفاق العام.

٣-٣-الضوابط الشرعية للسياسات المالية المتعلقة بالضرائب :

إن كون الزكاة الفريضة المالية الوحيدة في النظام الاقتصادي الإسلامي التي تجب على الإنسان لأنه يملك مالا، أو هي الفريضة الوحيدة على المال لأنه "متمول" لا يعني عدم إمكان وجود وجائب مالية أخرى، عامة أو خاصة ، ولكنه يعني أن جميع الوجائب الأخرى ليست مفروضة على المال نفسه أو على الإنسان لمجرد أنه غني - أي يملك المال. فالنفقة على الأقارب ، وقرى الضيف ، وسد حاجة الفقير والمسكين، والجزية على أهل الذمة، وعشور تجارة أهل الحرب ، وغير ذلك من وجائب مالية عرفها النظام الإسلامي، إنما تتوجب لأسباب أخرى، هي حاجة الأقارب ونزول الضيف، وحاجة الفقير والمسكين، والدخول في حماية الدولة الإسلامية، صلحا أو حربا، وإدخال بضاعة أهل الحرب إلى أراضي المسلمين، وغير ذلك من أسباب. وإنما اعتبر وجود المال شرطا لها، كالحج يجب بسبب الإسلام وشرطه الاستطاعة وأمن الطريق.

وهذا يعني أن النظام المالي الإسلامي لا يقبل مبدأ أخذ جزء من مال الغني جبرا بسبب كونه غنيا، سواء أكان هذا الأخذ الإجباري كاملا، باسم الغصب

أو المصادرة، أم كان جزئيا باسم ضريبة، تفرض على الغني لأنه يملك المال

وقد أشرت في الأقسام الأولى من هذا البحث إلى أن الدولة الإسلامية في صدر الإسلام لم تفرض الضرائب على الناس، وأن ما فرض من ضرائب بعد العهد الراشدي اعتبره العلماء جائرا وغير مشروع، وألغاه خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز.

ومن جهة أخرى ، فمعلوم أن الأنظمة الاقتصادية والمالية المعاصرة تتحدث عن فرض الضرائب، والتغيير في معدلاتها وبنيتها، لأهداف متعددة أهمها سداد النفقات العامة التي يتطلبها إنتاج السلع العامة. وهو يمثل الجزء الأهم مما يسمى بالدور التخصيصي للضريبة ، الذي يتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية بين إنتاج السلع العامة وإنتاج السلع الخاصة. على أن للضريبة دور تخصيصي آخر هو بين أنواع السلع الخاصة نفسها. أما الأهداف الأخرى للتغييرات في الضريبة مما يتحدث عنه الاقتصاديون فهي أهداف التوزيع والاستقرار والتوازن والتنمية. ولا شك أن كلا استقرار الأسعار وتوازن الأنشطة الاقتصادية في المجتمع يتعلقان بموضوع التضخم مباشرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا هو: ما إذا كانت الشريعة الغراء تفرض على الدولة أية قيود فيما يتعلق باستعمال الضرائب ، كوسيلة لتحقيق الأهداف المذكورة. وللإجابة على هذا السؤال لابد من الاستعانة بالآراء العلمية لعلماء المسلمين خلال التاريخ ، مما لا يتسع له المجال في هذا البحث . ولكن العرض الذي قدمته في أول هذا البحث وفي أبحاث أخرى، **واستعراض آراء العلماء المشار إليها يمكنا من استخلاص الضوابط الأربعة التالية:**

١-إن مبدأ عدم جواز فرض الضريبة على المال لأنه متمول ، أي بسبب كون الأغنياء يملكون ما يملكون من ثروات ودخول ، يعني أن هدف تحويل الوفورات الخاصة إلى القطاع العام ليس مما يبيح في النظام المالي الإسلامي زيادة الضرائب ولا فرضها أصلاً . ومن باب أولى أن ذلك يعني عدم جواز زيادة الضرائب بقصد امتصاص السيولة الفائضة من أيدي الناس. وقد يعني هذا أيضا أن زيادة الضرائب بقصد تقليل دخل (أو ثروة) أصحاب الدخول (أو الثروات) بحجة أن الحجم الحالي للدخل (أو الثروة) يثير زيادة في الطلب ، مما ينشأ عنه ضغط على الأسعار باتجاه الزيادة، ليس أمرًا يدخل في حسبان النظام المالي الإسلامي ، لأنه حتى لو

تقرر أن مثل هذا الضغط على الأسعار مؤذ وينبغي تجنبه أو الخلاص منه ، فإن حجم الأذى لا يبرر مصادرة المال الخاص باسم الضريبة من أجل استقرار الأسعار لسببين هامين:

أولهما : وجود بدائل لتقليل الدخل تؤدي نفس الغرض، منها تقليل الطلب الحكومي، وامتصاص جزء من الدخل الفردي بالاقتراض العام واستعمال الأدوات النقدية لتقليص الطلب، إلخ.

وثانيهما :أن مثل هذا الأذى- لو ثبت وتأكد شرعا - لا يقتضي أخذ الزيادة وإنما مجرد الحجر عليها فقط، مثل حالة إنفاق السفهاء أموالهم المشار إليها في الآية الخامسة من سورة النساء.

٢- من يقول من الفقهاء بإمكان فرض الضرائب على الناس، إنما يربط ذلك بالضرورة – ويفسر هؤلاء عدم وجود ضرائب في صدر الدولة الإسلامية بعدم نشوء هذه الضرورة بسبب وفرة الموارد الأخرى. **إن لهذا الفهم للضريبة نتيجتين هامتين هما:**

أ - إن فرض الضريبة وزيادتها هو آخر سهم في جعبة النظام المالي الإسلامي تأتي قبله أسهم كثيرة أهمها: خراج القطاع العام الاقتصادي، واستنفاذ الزكاة جباية وإنفاقا مع عدم كفايتها لسد حاجات مستحقيها، وبيع ما يمكن بيعه من السلع والخدمات العامة لمشتريها أو المستفيدين منها لقاء سعر مناسب ، وتمويل ما يمكن من المشاريع العامة ، وبخاصة التنموية منها بمساهمات من القطاع الخاص قائمة على مبادئ المشاركة أو المضاربة الشرعية ، والاقتراض العام الاختياري أو الإجباري، والتبرعات للخزانة العامة.

لابد من تمحيص النفقات التي تفرض من أجلها الضريبة واستبعاد ما ليس بضروري منها ، ويلاحظ أن تحديد معنى الضرورة هنا يتخذ المعنى الشرعي فلا يصح فرض الضريبة، أو زيادتها لتمويل نفقات سرفية، أو غير واجبة شرعا. الأمر الذي يقتضي ربط زيادة الضريبة بزيادة الحاجات للإنفاق العام ربطا محكما ، وبما يجب على الدولة أن تقوم به من وظائف في النظام الإسلامي، مع ملاحظة التفريق بين ما يجب القيام به في جميع الأحوال ، وما يتعلق وجوب عمله بتوفر موارد غير ضريبية له كما أشرت إلى ذلك في مثال كفالة الديون في العهد النبوي.

ولنأخذ مثالا على ذلك: إذا لم تكف حصيلة الزكاة لسد حد الكفاف للفقراء، ولم تكن لدى الدولة مصادر غير ضريبية، جاز لها فرض الضريبة لسد حد الكفاف. فهل يصح فرض الضريبة لتحقيق مستوى من المعيشة لائق اجتماعيا أو ما يسمى مستوى الكفاية اللائق؟ إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى التدقيق في مدى دخول هذا الحد في معنى الضرورة الشرعية، وملاحظة أن العلماء قد بحثوا في حد شرعي من الغنى يمنع من إعطاء الزكاة، وإن كانت - عندما تعطى - يمكن لها أن تغني ولا تقتصر على بلوغ ذلك الحد. أما الضرورات غير الإنفاقية التي تذكر عادة لتبرير الزيادة في الضرائب ، فينبغي أيضا أن تقاس بالمعيار الشرعي، وأن تقدر بقدرها بدقة ، مع التأكد من أن زيادة الضريبة فيها هي العلاج لتلك الضرورة ، وليس في غيرها مما لا يتطلب أخذ أموال الناس غناء ممكن. وقد لاحظنا أن هذه الضوابط قلما تنطبق على هدف استقرار الطلب الإجمالي والأسعار مثلا.

٣-إن مبدأ التضامن بين أفراد المجتمع الإسلامي يمكن أن يشكل قاعدة متينة لفرض الضرائب – عندما تفرض، أو لزيادتها وإنقاصها. وقد رأينا أن الرسول ق قد طبق هذا المبدأ على المعاقل (الديات)، وفداء الأسرى في الصحيفة الدستورية التي أصدرها عند قدومه المدينة.

وأن المؤمنين لا يتركون مفرحا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل. وينبغي أن يلاحظ أن نفقات العقل والفداء من النفقات اللازمة ، التي لا يمكن الاستغناء عنها. ففي الاستناد إلى مبدأ التضامن لابد من التفريق بين النفقات الواجبة التي يتضامن من أجل سدادها أفراد المجتمع والنفقات غير الواجبة، التي لا يجبر الناس على المساعدة فيها، دون أن يعني ذلك عدم إمكان تضامنهم التبرعي في التخفيف من وقعها.

وأخيرا يلاحظ أن علماء المسلمين لم يختلفوا في أن عبء الضريبة ينبغي أن يوزع على "**ذوي المكنة** " أي على الأغنياء. وواضح أن ذلك يعني بحسب أحوالهم في الغنى أيضا. فالعدل والتضامن الاجتماعي يقتضيان أن الضرائب تفرض على الأغنياء بطريقة تصاعدية. وأن لا تفرض الضرائب على الفقراء.

ومن هنا يبدو أن من المحتمل الاعتراض على بعض أنواع الضرائب التي توجد في كثير من المجتمعات، من وجهة النظر الشرعية. فالضرائب غير المباشرة التي يقصد منها تحصيل أكبر إيراد للخزانة ، غالبا ما تفرض على سلع أو خدمات يستهلكها قطاع كبير من الناس مما يحمل الفقراء عبئا مساويا لعبء الأغنياء، إن لم يكن يزيد عليه كما أن كثيرًا من الضرائب الجمركية يمكن أن يكون تنازليا بحيث يتحمل منه الفقراء أكثر مما يتحمل الأغنياء . ويضاف إلى ذلك أن التمويل عن طريق الاقتراض من البنك المركزي كنوع من الإيرادات العامة قد تثار عليه علامة استفهام كبيرة من الوجهة الشرعية ، على أساس مبدأ تحميل الضريبة للأغنياء فالتمويل عن طريق الإصدارات الجديدة للنقود ، إذا كان يؤدي إلى تضخم نقدي عام وانخفاض في قيمة العملة ، هو في الواقع نوع من الضريبة على ثروات ودخول الناس المحددة بوحدات نقدية. وهو بذلك يحمل الفقراء - مع غيرهم – عبء هذا النوع من الضريبة، الأمر الذي لا يتفق مع المبدأ الإسلامي في توزيع العبء الضريبي على ذوي المكنة وحدهم .

الفصل السابع
عجز الميزانية والضوابط الشرعية
في معالجته

ينبغي أولا أن نلاحظ أن ظهور عجز في تمويل الدول أمر قديم ، عرفته الحكومات حتى قبل اختراع الميزانية العامة. وقد كانت الدول في القديم تقترض من التجار والمرابين في أحوال حاجتها، وبخاصة لتمويل الحروب والاحتفالات الملكية والكوارث العامة .

ولقد ورد في السنة المطهرة ما يدل على أن الرسول، ق قد احتاج إلى التمويل في إدارة الدولة. فقد اقترض عدة مرات من عدد من الصحابة ومن غيرهم. وكان واضحا في بعض قروضه أنها لم تكن إلا للمصالح العامة للأمة.فلم تكن بمبالغها، وأنواعها مما يستعمله الرسول ق استعمالا شخصيا، (أربعين ألف درهم، واستعارة الدروع من صفوان وإن كان في حديث الدروع مقال).

ومما هو جدير بالذكر أن لعجز الميزانية نتائج كثيرة مهمة. منها ما يعتمد على وجود العجز نفسه ومنها ما يعتمد على طريقة تمويل العجز. فالعجز معناه أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع إنتاجها واقتطاعاتها من إيرادات الأفراد. الأمر الذي يعتبر تضخماً في الطلب الكلي على السلع والخدمات مقارنا مع العرض الكلي على فرض مجتمع مغلق عن التجارة الخارجية مما يؤدي إلى الضغط على استهلاك الأفراد بحيث يضطرون – بمجموعهم – إلى تخفيف استهلاكهم لإفساح المجال للاستهلاك الحكومي الزائد. فإذا تم تمويل هذا العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض العام الداخلي، فإن الضغط النقدي من مجموع الطلب العام على الأسعار لن يحدث – نظرياً على الأقل – بسبب امتصاص وسائل الدفع الزائدة لدى الأفراد وبالتالي فيمكن أن لا يحصل تضخم بالأسعار نتيجة لذلك. أما إذا تم تمويل العجز بواسطة اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي –

إصدار العملة – فإن الضغط التضخمي على الأسعار يبدأ بالظهور نتيجة لوجود وسائل دفع تدفع بالطلب إلى مستويات أكبر من المقدار الذي يستطيع العرض تلبيته.

أما في اقتصاد متصل بالخارج من خلال الاستيراد والتصدير، فإن فائض الاستهلاك الحكومي يمكن أن تتم تلبيته بواسطة الاستيراد. وهنا أيضاً فإن لأسلوب تمويل العجز أكبر الأثر في النتائج الناجمة عنه. حيث إن التمويل بإصدار النقود ، وهو ما يعرف بالتوسع النقدي، سيؤدي إلى التضخم إضافة إلى انـهيار في سعر العملة المحليـة بالنسبة للعملات الأخرى مما يزيد في مصاعب عجز الميزانية ويجعل من الصعوبة بمكان الاستمرار في مثل هذا النوع من السياسة الاقتصادية. لذلك فإن الدعوة لاستقرار الأسعار واستقرار معدلات تبادل العملات تركز دائما على ضرورة توازن الميزانية العامة وعدم تمويل العجز بالوسائل النقدية.

ولما كان العجز في الميزانية العامة، إنما هو زيادة في الإنفاق على الإيرادات وكان هدف هذا القسم مناقشة النماذج الإسلامية لمعالجة العجز، فقد قسمته إلى أربع نقاط رئيسية . تبحث أولاها في المنهج الإسلامي لتقديم السلع العامة وما تقدمه الدولة عادة من السلع والخدمات الأخرى. وتبحث النقطة الثانية في ملاحظات حول تمويل عجز الميزانية العامة. أما النقطة الثالثة فتبحث في الأدوات المالية التي تستطيع الدولة، في النظام الإسلامي ، استخدامها في سد العجز في الميزانية العامة، في حين تبحث النقطة الرابعة في وسائل أخرى لسداد العجز لا تقوم على إصدار الأوراق المالية.

أولا : - السلع العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي السلع العامة

قد تعجز آلية السوق ، التي تتألف من تلاقي العرض والطلب، عن استيعاب بعض أنواع السلع والخدمات . بحيث لا يمكن من خلال آلية السوق إنتاج هذه السلع، إما بسبب طبيعة السلعة، أو الخدمة، وإما بسبب التصور الفكري والفلسفي أو الديني السائد، وإما بسبب الاختيار الواعي للحكومة.فمن السلع والخدمات ما لا يمكّن من نشوء سعر سوقي لها ، لأن

طبيعة السلعة أو الخدمة لا يمكن معها حصر الإفادة منها بدافع الثمن . مثال ذلك إنارة الشوارع أو الدفاع عن الوطن، وكذلك من السلع والخدمات ما لا يؤثر استعمال مستهلك آخر لها، على استعمال دافع ثمنها، مثال ذلك البث الإذاعي أو التلفزيوني. فطبيعة هذين النوعين، من الخدمات لا تجعل من آلية السوق جهازا صالحا ، لتوزيع تكلفتها على المستفيدين منها، مما يتطلب أن يتم تمويل إنتاجها بطريقة أخرى، تتعلق بالمجتمع بكامله. وهذا ما نسميه اصطلاحا بالسلع والخدمات العامة، بسبب عدم انسجام طبيعتها مع نظام السوق.

ومن المعلوم ، أن هذه السلع، تتأثر بمستوى التقانة في المجتمع، فقد يمكن تحويل استعمال طريق عام ، إلى سلعة خاصة، خاضعة للسعر السوقي، إذا وضعت عليه بوابة، تسمح فقط بعبور دافعي الثمن. وكذلك ، يمكن تحويل البث التلفزيوني إلى سلعة خاصة (مقابل السلعة العامة)، إذا أمكن استعمال أنظمة مخصصة للتشويش، على غير دافعي الثمن.

ومن جهة أخرى ، فإن من السلع العامة ما لا تسمح الأفكار والمعتقدات بخضوعها لقوى العرض والطلب. مثال ذلك، استعمال مكان في المسجد للصلاة

أو استصدار فتوى شرعية من عالم ، ومنها ما يرى المجتمع - مهما كانت طريقة اتخاذ القرار الجماعي فيه - أن من مصلحته، تحويلها إلى الحكومة وتقديمها على اعتبارها سلعة عامة ، رغم أن طبيعتها تسمح بخضوعها لقوى السوق. مثال ذلك تعليم الأطفال، حيث يمكن خضوع هذه الخدمة لعوامل وقوى السوق، ودفع ثمنها من قبل آباء الأطفال، وأوليائهم، ولكن كثيرا من المجتمعات، تختار تقديم هذه الخدمة من قبل الحكومة، لاعتبارات سياسية، واجتماعية، واقتصادية متعددة.

ومن الممكن القول ، إن حجم السلع والخدمات العامة التي تُلقى على عاتق الحكومة، هو من أهم محددات العجز في الميزانية. فمهما كان حجم الإيرادات العامة، فإنه يمكن - ولو نظريا على الأقل - أن يكون هنالك مستوى معين من حجم السلع العامة لا يوقِع الحكومة في العجز ، أي لا يضطرها لتنفق أكثر من إيراداتها.

ولقد لاحظنا في القسم الخامس من هذا الباب كيف أن الدولة الإسلامية الأولى عمدت إلى تأمين مصادر تبرعية لتقديم الكثير من الخدمات والسلع العامة نحو ماء بئر رومة ، ومسجد النبي ق في المدينة . وذلك قبل بدء فيض الإيرادات العامة من الغنائم والخراج وغير ذلك من الإيرادات العامة للدولة.

المصادر غير الحكومية لتمويل إنتاج السلع العامة هنالك مزايا كثيرة ، لقيام جهات غير حكومية ، بتقديم بعض السلع العامة، **من هذه المزايا:**

التخفيف عن الميزانية العامة للحكومة ، وبالتالي تخفيف احتياجاتها المالية وما يعود به ذلك، من توفير إيرادات الحكومة لأغراض أخرى، قد لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الميزانية العامة .

التخفيف من حجم الحكومة، مما يقلل من مركزية القرار ، ومن احتمالات دخول الفساد، والاستغلال ، وذلك بتخفيف حجم الجهاز الحكومي (البيروقراطية).

رفع مستوى الممارسة الديمقراطية، وذلك بتوزيع القرارات المتعلقة بتقديم السلع العامة، ووضع بعضها بأيدي الأفراد ، والهيئات التبرعية ، والأوقاف دون حصرها جميعها بيد الحكومة.

تحسين كفاءة تقديم الخدمة، وبخاصة أن الهيئات والجمعيات التبرعية تتوفر - على الأغلب - في أفرادها، عناصر الحرص على أهداف المؤسسة، وتقديم التضحيات، فضلا عن تمتعهم بمزايا الرغبة في خدمة المؤسسة التبرعيةالتي جاءوا إليها بدوافع ذاتية، هي بطبيعتها خيرية في معظم الأحوال .

تقليل التكاليف وهو وجه من وجوه تحسين الكفاءة، لأن الهيئات التبرعية تحصل - في العادة - على كثير من الموارد العينية، وبخاصة الوقت المتبرع به لخدمة هذه الهيئات. كما يغلب على العمل المتبرع به أن يكون ذا كفاءة عالية لأن المتبرع يغلب عليه أن يأتي من المثقفين وذوي الحصافة.

تحسين وصول السلعة العامة إلى أكثر الناس حاجة لها، لأنه يغلب أن تكون المؤسسات التبرعية محلية، مما يجعل حصولها على المعلومات الدقيقة أكثر سهولة وأقل كلفة.

ولا يعني وجود هذه المزايا ، استغناء الهيئات التبرعية عن الرقابتين الإدارية والمالية، اللتين تخففان من احتمالات الاستغلال، وإساءة التصرف. ولكنها قد تتمتع بتفوق ملحوظ بالمقارنة مع قيام الحكومية بتقديم بعض السلع العامة.

ولقد تضمن النظام الاقتصادي الإسلامي ، تصورا واضحا لتقديم عدد من السلع العامة، بواسطة قطاعي الأوقاف ، والجهات والمؤسسات التبرعية، كما جعل تقديم بعض خدمات الرعاية الاجتماعية ، بتمويل اجتماعي مؤسسي، هو الركن الثالث من أركان هذا الدين. لذلك فإنه لا بد من إعادة إحياء مؤسستي الزكاة والأوقاف ، بشكل يجعلهما يتحملان العبء المناسب ، في تقديم السلع العامة بحيث تخففان عن الميزانية العامة للحكومة نفقات كبيرة.

الخدمات العامة لمؤسسة الزكاة: فمؤسسة الزكاة جهاز مستقل، مجهز بفيض من التمويل المستمر، قد يصل حسب بعض التقديرات والاجتهادات الفقهية، إلى ما بين ٢% - ٥.٧% من الإنتاج القومي الإجمالي. ولقد حمّلت الشريعة هذا الجهاز مسئولية تقديم خدمات اجتماعية كثيرة ، نص عليها القرآن الكريم وأحاطتها السنة المطهرة بعناية خاصة. وقد رفع الإسلام من أهمية الزكاة فجعلها الركن الثالث ، وأناط بالدولة الإسلامية مهمة تطبيقها وتحقيق أغراضها.

إن التطبيق الصحيح للزكاة ، إلزامية على الأغنياء، وحقا للفقراء، يرفع عن كاهل ميزانية الدولة عبئا كبيرا في المعونات والمشروعات الاجتماعية، مما يخفف من الضغط على الميزانية، ويقلل من عجزها إن وجد. فضلاً عما يفعله من تأثير على التضامن، والتآخي، والتراحم، وزيادة الكفاءة الإنتاجية للفقراء في المجتمع (التزكية والتطهير الاجتماعيين)، مما يزيد في رغبة واستعداد القطاع الخاص لدعم الميزانية العامة للدولة.

مؤسسة الأوقاف : منذ أول وقف خيري نشأ في الإسلام (ولعله بئر رومة، التي اشتراها عثمان ا وجعل ماءها للمسلمين، وكان قبل ذلك يباع بيعا، والظاهر أنها كانت قبل حائط عمر في خيبر) كانت فكرة الوقف الخيري تقوم على مبدأ تقديم سلع وخدمات للناس عامة ، أو لبعض فئاتهم.
ولقد استطاعت مؤسسة الوقف، خلال التاريخ الإسلامي، أن تتحمل المسئولية كاملة تقريبا، في إقامة نظام تعليمي شمل الصغار والكبار، وتضمن إعاشة الطلبة، وكفاية حاجاتهم التعليمية، منذ نعومة أظفارهم، وحتى تخرجهم من جامعات دمشق وبغداد، والقيروان، ونيسابور... فكان عصر العلم والعلماء الزاهر واحدا من منتجات نظام الوقف في تاريخنا الإسلامي.
فاستطاع نظام الوقف أن يقوم بأعباء النظام التعليمي، وأن يمد المساجد بالعمارة، والخدمة، والرعاية، وأن يقيم المشافي، والحدائق العامة، وخدمات رعاية الأمومة والطفولة، وخدمات الرعاية الحيوانية ، وغير ذلك ، مما كان له دور كبير في إقامة الأساس المادي والقوي للخدمات الاجتماعية، عبر التاريخ في المجتمع الإسلامي.
وعلى الرغم من تعرض أملاك الوقف، لإساءة الاستعمال بشكل كبير، خلال عصور الانحطاط فإن هذه المؤسسة ما تزال تحمل الشيء الكثير، الذي تستطيع أن تقدمه في تحمل أعباء كثير من الخدمات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية والدينية، **ويتطلب ذلك:**
أ - حصر أملاك الأوقاف ، واسترجاع ما سطى عليه منها ، حيثما حصل سطو على أملاك الأوقاف.
ب - إعادة تنظيم الأوقاف بحيث يتمتع قيم الوقف (ويفضل أن يكون لجنة محلية وليس فردا) بصلاحيات حقيقية لتنمية الأوقاف. وينبغي في هذا التأكيد على عدم مركزية قرار استعمال أملاك الأوقاف ، حتى ولو فقدت الوثائق الخاصة بالأوقاف القديمة. وفي هذا احترام لإرادة الواقف فقلما يمكـــن الافتراض، أن إرادة الواقف ، قد توجهت إلى تسليم ما أوقفه إلى إدارة حكومية مركزية.

ج - تنظيم عملية دعم الوقف وتنميتها، وذلك بواسطة جهاز للرقابة الإدارية والمالية على قيّمي الأوقاف، وإقامة بنك إسلامي لتنمية الأوقاف، وجهاز فني استشاري للمساعدة في دراسات الجدوى والدراسات الفنية الخاصة بتنمية الأوقاف.

د - توفير الحماية القانونية الرسمية للأوقاف القائمة، والتشجيع على إقامة أوقاف جديدة، وقد يكون ذلك باستصدار نصوص قانونية تزيد من حوافز إقامة الأوقاف، بما في ذلك دراسة مدى القبول الشرعي للوقف مع شرط الانتفاع والوقف المعلق على الوفاة، وغير ذلك.

ثانيا :- ملاحظات حول تمويل عجز الميزانية العامة :

هناك بضعة ملاحظات لا بد من تقديمها قبل الحديث عن تمويل عجز الميزانية، وهي:

أ - فما تحتاجه الميزانية العامة من تمويل، يمكن أن يكون قصير الأجل أو طويل الأجل . فالحاجات التمويلية القصيرة الأجل، هي بصورة رئيسية حاجات خلال السنة المالية نفسها ، يقصد منها تحقيق التوازن ، بين مواعيد تحصيل الإيرادات العامة، ومواعيد صرف النفقات. إذ أن كثيرًا من النفقات دوري بطبيعته، بينما قد يكون كثيرًا من الإيرادات موسميا يحصل في مواعيد الحصاد، أو بعيد انتهاء السنة المالية،الخ.وتحتاج الحكومة عندئذ إلى تمويل قصير الأجل، تستطيع الحكومة الوفاء به، عند تحصيلها لإيراداتها خلال أشهر قليلة. وفي مقابل ذلك هنالك حاجات تمويلية طويلة الأجل. لا تستطيع الحكومة وفاءها إلا بعد سنوات عديدة.

ب - ومن جهة أخرى فإن الحاجات التمويلية للميزانية العامة، **يمكن تصنيفها تحت ثلاثة عناوين كبرى هي:**

أولا - تمويل المشاريع ذات العائد الإيرادي: وهي تشمل المشروعات الاقتصادية للقطاع العام، كما تشمل أيضا مشروعات أخرى كثيرة تتعلق بالبنية الأساسية، مما تسمح طبيعته بصياغته بشكل مشروع مدر للربح. مثال ذلك الطرق التي يمكن أن تباع خدماتها لقاء أجرة استعمال والمطارات التي يمكن بيع خدماتها للشركات، والناقلين، والمسافرين

والحدائق العامة التي يمكن أن يفرض فيها رسم دخول.

ثانيا- تمويل مشاريع البنية الأساسية: التي لا يمكن صياغتها (بسبب طبيعة السلعة أو الموقف الشرعي منها) ، بشكل يعود بالربح على المساهمين فيها، أو أن صياغتها ممكنة، ولكنها غير رابحة، لقلة الطلب عليها، رغم أن الاختيار الاجتماعي للبلد يعتبرها مفيدة أو ضرورية. وقد يكون ذلك لأسباب فنية بحتة كالمباني الإدارية للحكومة، أو لأسباب سياسية، أو اجتماعية، أو دينية، أو اقتصادية كثيرة، مثل الكثير من الطرق الريفية، ومشاريع كهربة الأرياف البعيدة، أو توطين البدو أو بناء المساجد، الخ.

ثالثا- تمويل النفقات العادية للحكومة: مثل صرف رواتب القضاء وموظفي الإدارة الحكومية، وحراس الأمن، وغيرهم، أو شراء المواد الاستهلاكية للجهاز الحكومي، أو شراء السلع المعمرة، للاستعمالات الحكومية، المتعلقة بالإدارات العامة العادية (أي ما لا يتعلق بمشاريع مخصصة)، مثل سيارات وأثاث الإدارات العامة.

ج - ومن الحاجات التمويلية- ما يتمثل بعملات أجنبية، حيث تكون السلع والخدمات، التي ترغب الحكومة في الحصول عليها خارجية، لا بد أن يتم الدفع من أجلها بالعملة الأجنبية. مما يتطلب تمويلا خارجيا لهذه الاحتياجات. وهنالك أيضا احتياجات بالعملة المحلية، يمكن للقطاع الخاص المحلي تحملها. ولا شك أن قابلية العملة للتحويل، والتوقعات الاقتصادية، والسياسية، للظروف المستقبلية للبلد، تؤثر تأثيرًا كثيرًا في التفاعل المتبادل بين السوقين المحلية والخارجية. وكذلك، فإنه حتى مع قابلية العملة المحلية للتحويل، فإن للتمويل الخارجي تأثيراته الإيجابية والسلبية على التنمية، والعمالة ، ومستوى الأسعار، فضلا عن الآثار السياسية الكثيرة المعروفة.

د- وكذلك، فالممول من القطاع الخاص يفضل، دون شك، أدوات التمويل التي يستطيع التخلص منها، بسهولة ويسر، في أي وقت يشاء. لذلك فإن قابلية الأداة التمويلية للتداول، تعتبر على جانب من الأهمية كبير، بالنسبة

لنجاح الأداة المالية في اجتذاب المستثمرين. وثمة صفتان أخريان، يهتم بهما المستثمر أيضا، هما العائد المتوقع لاستثماره، ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها. لذلك، فإن هذه الخصائص الثلاثة،ينبغي أن تكون محل تركيز خاص

عند اختيار الأدوات المالية المناسبة حسب الظروف الاقتصادية السياسية لكل بلد.

ثالثا- الأوراق المالية المشروعة لتمويل عجز الميزانية :

وهي ما يمكن التعبير عنه بأوراق مالية منها ما هو قابل للتداول في السوق المالية الثانوية، ومنها ما ليس له هذه الخاصية. ومنها ما هو قائم على التملك ومنها ما هو قائم على المديونية.ومن المعروف أن مبادئ التمويل الشرعية تنبثق من مسائل المشاركات والبيوع الآجلة والقروض. وبما أن البيوع الآجلة والقروض تقوم على مديونية المتمول (أي الدولة)، فإنه يمكن تصنيف الأدوات المالية المشروعة في تمويل عجز الميزانية إلى صنفين عريضين هما: أدوات تقوم على ملكية الممول للأصل الذي تستعمله الدولة، وأدوات تقوم على مديونية الدولة للممول. وعند حديثنا عن الوسائل الأخرى لتمويل العجز في الميزانية، سنضيف إلى هذين الصنفين عوائد بيع الأملاك العامة أو ما يمكن أن نسميه بعوائد المخصوصة، لأن كثيرًا من البلدان الإسلامية تملك مشروعات عديدة قابلة للتحويل إلى القطاع الخاص. وسنتحدث أيضا عن التمويل بالاقتراض من المصرف المركزي، أو ما يسمى أحيانا التمويل بالعجز، وهو يقوم على طباعة النقود.

٧-١- الأدوات المالية القائمة على الملكية:

تقوم فكرة الأدوات المالية المنبثقة من مبدأ الملكية، على تداول وثائق أو مستندات التملك. فمستندات التملك إنما تمثل ملكية لأعيان محددة ومعروفة. ويستند تداول هذه المستندات ، إلى مبدأ القبض الشرعي ، الذي يغني عنه قبض المستند الذي يمثل الملكية. والأعيان المملوكة تخضع لعوامل السوق في تحديد أسعارها. لذلك يمكن بيع هذه المستندات بأسعار السوق، سواء قلّت، أم زادت عن ثمن شرائها، أو إصدارها للمرة الأولى .

أما العائد الذي ينشأ عن هذه المستندات فهو ما ينشأ عن الأعيان نفسها من إيراد، ولنسمه بالعائد الايرادي إضافة إلى ما ينشأ عن التغيرات السوقية في أسعار الأعيان نفسها، وهو ما يسمى بالعائد الرأسمالي. وأما درجة المخاطرة ، فتتفاوت حسب نوع الأعيان نفسها، والأحوال الاقتصادية، والسياسية ، والأمنية السائدة في البلد، طيلة مدة التمويل بالتملك. وكذلك فإن درجة المخاطرة تتأثر بنوع الأداة التمويلية المستخدمة ، كما سنرى فيما يلي من هذا القسم. وأهم أنواع الأدوات المالية القائمة على التملك ، صكوك الإجارة وأسهم المشاركة وأسهم المضاربة، وحصص الإنتاج.

١- صكوك الإجارة :

وتقوم فكرة صكوك الإجارة على التمويل بالإجارة. وهو تمويل من خارج الميزانية يستند إلى بيع المنفعة، **ويمكن توضيح صكوك الإجارة فيما يلي** :

تصدر الصكوك للبيع للجمهور، وهي تمثل مستندات ملكية في عقارات أو آلات ، أو تجهيزات ، أو طائرات ، أو بواخر ، أو أية سلع معمرة أخرى، مما هو قابل لأن تباع منفعته. وتتضمن الصكوك أيضا، عقد تأجير هذه السلع المعمرة إلى الحكومة بأجرة محددة، تبين طريقة دفعها.

ويمكن إصدار صكوك إجارة لقاء أصول ثابتة موجودة فعلا، يتم تمليكها لحاملي الصكوك، واستئجارها منهم. كما يمكن كذلك صدورها لقاء أصول ثابتة تقوم الحكومة، بشرائها وكالة عن حملة الصكوك، ثم استئجارها بعد ذلك منهم.

فمشتري الصك يتحمل، بصفته مالكا، جميع ما يتحمله المالك للسلعة المؤجرة من مخاطر . ويمكن لنظام صكوك الإجارة أن يلزم المستأجر - الحكومة - بالقيام، وكالة عن المالك، بما يقع على عاتقه من أعمال الصيانة، والتأمين، وأن يعود عليه، بما ينبغي أن يتحمله المالك، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية الغراء .

ويمكن لهذه الصكوك، أن تتداول في السوق ، بالأسعار التي تحددها قوى العرض والطلب - وهي تعكس، دون شك، القيمة الحالية لما يتوقع من عائد إيجاري دوري لها، والقيمة الحالية للأصل الثابت - إن وجدت - عند

نهاية عقد الإجارة فضلا عن توقعات المخاطر والأعباء ، التي يتحملها المؤجر، وكذلك التقييم النسبي في السوق لهذا الاستثمار، مقارنا مع الفرص البديلة.
ويمكن للحكومة أن تصدر أنواعا لا حصر لها من صكوك الإجارة. فيمكن أن تكون صكوك الإجارة دائمة تمثل عقود إجارة متتالية متجددة، بحث يتم تخصيص جزء من عوائدها، للتعويض عن الاستهلاك السنوي للأصل، فيتجدد الأصل بصورة مستمرة، أو أنها تمثل أصلا ثابتا غير قابل للاهتلاك، مثل الأرض السكنية.
كما يمكن أن تكون ذات أجل محدود، دون التعويض عن استهلاك رأس المال، وفي هذه الحالة، فإن قيمة الصك تتناقص مع الزمن، وتتضمن العوائد الدورية -ضمنا - استرداد رأس المال. كما يمكن للحكومة - إذا كانت ترغب في تملك الأصل الثابت بعد فترة زمنية - أن تخصص مبالغ لشراء نسبة معينة من صكوك الإجارة كل سنة، أو أنتصدر الصكوك على طريق الإجارة المنتهية بالتمليك عند من يبيحها من الفقهاء المعاصرين.
وكذلك يمكن إصدار صكوك الإجارة ذات الأجل المتوسط أو القصير للسلع ذات الأعمار المتوسطة أو القصيرة، كالسيارات (٣ - ٥) سنوات مثلا ، أو أجهزة الكمبيوتر (١-٣ سنوات) ، أو الأدوات الصناعية التي لا تعيش أكثر من سنة واحدة في العادة.
ويمكن كذلك الصكوك الإجارة أن تنحصر بأصل ثابت واحد ، كمجمع للوزارات مثلا، أو أن تشمل عدة موجودات متجانسة، كأسطول طائرات، أو غير متجانسة في مشروع واحد، كالموجودات الثابتة لشركة السكر الحكومية، أو في مشاريع متعددة كالموجودات الثابتة لمشروعات متعددة ، إذا أمكن تحديد هذه الموجودات بدقة ، بحث يمكن أن يتملكها حاملو صكوك الإجارة، ويؤجروها للحكومة.
ويمكن لصكوك الإجارة أن تمثل مالكية أصول ثابتة لمشروع ينتج الربح كمصنع للحديد، أو لمشروع لا ينتج أي ربح مثل طريق ريفي، الحركة عليه قليلة ولكنه ضروري من وجهة نظر العدالة، وخدمة أهل الريف. أو أن تكون تمويلا خارجا عن الميزانية بديلا عن نفقات عادية تصرف

لشراء الأثاث المكتبي للحكومة. كما يمكن إصدار صكوك الإجارة من قبل الحكومة نفسها ، أو من قل أي مؤسسة حكومية ذات استقلال ذاتي كالبلديات ، أو هيئات الأوقاف ، أو أي مؤسسة حكومية اقتصادية.

وينبغي أن يلاحظ في صكوك الإجارة أنها لا ينشأ عنها تغيير في الجهة التي تقدم السلع العامة. فإذا كانت الحكومة، هي التي تقدم مثلا خدمة فرصة التنزه في حديقة عامة، ثم أصدرت صكوك إجارة أصبح فيها حاملو الصكوك، هم المالكين للحديقة، وتدفع لهم الحكومة الأجرة كل ستة شهور مثلا، لقاء استئجارها، فإن إدارة الحدائق في الحكومة تظل هي التي تقدم خدمة فرصة التنزه، وهي التي تتخذ جميع القرارات المتعلقة بهذه السلعة ، ولا يحق لحملة الصكوك، التدخل في كيفية فتح الحديقة للجمهور وما يتعلق بذلك من قرارات. وبمعنى آخر ، فإن التمويل بإصدار صكوك الإجارة ليس له تأثير على حجم الحكومة، ولا حجم العمالة عندها ولا حجم إنتاجها من السلع والخدمات العامة أو غيرهما.
وكذلك، فإنه من المفيد أن نلاحظ أن المثال السابق قد تضمن أيضا، تحويل موجودات ثابتة حكومية، إلى القطاع الخاص، دون أن يحول قرار استثمار هذه الموجودات من الحكومة إلى الأفراد. فهو بذلك نوع من الخوصصة غير الكاملة فالقطاع الخاص - من جهة - يصبح مالكا للأصل الثابت الذي تستعمله الحكومة .ولكنه من الجهة الأخرى، ليس له الحق باتخاذ القرار الاستثماري .
وأخيرًا، فإن حصيلة بيع صكوك الإجارة التي تأخذها الحكومة - في المثال السابق (أي بيع أصل مملوك للحكومة إلى حملة الصكوك) - يمكن لها أن تتصرف بها في بناء مصنع للأسمنت، أو في الصرف على بنود الميزانية العامة من مرتبات ولوازم. فهي حرة في التصرف بهذه الحصيلة في أية مشروعات يقررها الاختيار الاجتماعي للدولة. أما إذا كان عرض صكوك الإجارة للجمهور من أجل بناء حديقة عامة، لم تكن موجودة من قبل، فإن الحكومة لا تستطيع أن تستعمل الحصيلة في غير بناء الحديقة، لأنها إنما تتصرف بالمال - في هذه الحالة - تصرف الوكيل عن مالكه.

٢- أسهم المشاركة:
وأسهم المضاربة تختلف هذه الأسهم اختلافا بينا عن صكوك الإجارة. فإن الأسهم تمثل ملكية، يؤمل منها أن تجني أرباحا، لا تعرف إلاَّ عند التحقق الفعلي، في آخر المدة. وهي لذلك لا يمكن إصدارها إلا لمشروعات تدر، في العادة أرباحا. وأوضح أمثلتها المؤسسات الاقتصادية للدولة.
أما أسهم المشاركة فهي تعطي لمالكيها الحق في الإدارة أيضا، إضافة إلى التملك والمشاركة في الربح والخسارة. فيصبح القطاع الخاص، شريكا في الإدارة عندما يمتلك هذه الأسهم. لذلك فهي تصلح، بشكل خاص، إذا كانت الحكومة راغبة بالإفادة من الخبرات الإدارية للممولين. فهي بذلك نوع من الخوصصة الكاملة أو الجزئية بترك المشروع كليا، أو جزئيا، لإدارة القطاع الخاص.
وأما أسهم المضاربة، فلا تشارك في الإدارة، كما هو معلوم، لذلك فهي تُبقي على قرار إنتاج السلعة العامة بيد الحكومة. ولذلك فإن نجاحها يتطلب أن تتهيأ لإدارتها المهارات الفنية المناسبة. وتصدر الأسهم - في العادة - دائمة، غير أنه يمكن أيضا أن تصدر أسهم موقتة، لأن الشركة نفسها يمكن أن يتحدد لها وقت معلوم. وكذلك يمكن في بعض الأحيان إصدار أسهم المضاربة، بشكل خاص، لمدة لا تزيد عن السنة، كما يمكن توزيع الأرباح (والخسائر) بشكل شهري أو فصلي أو نصف سنوي. ولا شك أن أسهم المشاركة والمضاربة، تمثل نوعا من الممارسة الديمقراطية في مجال تقديم السلع العامة. فإن أسعار هذه الأسهم إنما هي عملية تصويت مستمرة تظهر تقييم المستثمرين لإنجازات الحكومة في هذا المجال.
وحسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فإنه يمكن ممارسة ضمان الطرف الثالث، لجبر الخسارة في رأس مال أسهم المشاركة وأسهم المضاربة ، شريطة **<u>تحقق شروط ثلاثة هي :</u>**
١) أن يكون الطرف الثالث منفصلا في شخصيته، وذمته المالية عن طرفي العقد.
٢) وأن يكون متبرعا بضمانه بدون مقابل.

٣) وأن يكون الضمان مستقلا عن عقد الشركة أو المضاربة فلا يكون شرطا في نفاذه ، ولا في ترتب أحكامه.

فإذا أصدرت الحكومة نفسها أسهم المضاربة ، فإنه يصعب تحقق الشرط الأول . أما إذا أسست الحكومة هيئة مستقلة بشخصيتها المعنوية وذمتها المالية

ثم قامت هذه الهيئة بإصدار أسهم المضاربة، فإن مسألة ضمان هذه الأسهم من قبل الحكومة نفسها ، ووزارة المالية مثلا، قد تصبح سائغة ، ولا شك أن الأمر يحتاج إلى نظر فقهي لتحديد مدى تحقق الشرط الأول المذكور في هذه الحالة. ومما يذكر أن قانون سندات المقارضة الأردني قد أساغ ذلك بالنسبة للأوقاف باعتبار أن أموالها مستقلة بذمتها المالية وبشخصيتها المعنوية عن الحكومة.

وقد توجد ظروف اقتصادية كثيرة، تستدعي تقديم ضمان الطرف الثالث في بعض المشروعات، التي يكون للأمة مصلحة حقيقية بقيامها، رغم أنه لا ينصح بالتوسع، باللجوء إلى هذا الضمان، نظرًا لما يحدثه من خلل في نظام السوق.

وأسهم المشاركة والمضاربة قابلة للتداول في السوق الثانوية، بأسعار تتحدد بقوى العرض والطب . ولا شك أن العوائد المحققة فعلا للسنوات الماضية، والمتوقعة للسنوات القادمة، تدخل ضمن العوامل التي تحدد أسعار هذه الأسهم .أما ربحيتها فتحددها كفاءة المشروع، بمجمله ضمن معطيات السوق التي يعمل فيها. وكذلك فإن درجة المخاطر تتحدد حسب طبيعة الاستثمار إضافة إلى نوع العلاقة التمويلية إذ أن مخاطر المشاركة والمضاربة أكبر من مخاطر الإجارة.

أما من حيث جهة الإصدار ، فإنه يمكن إصدار أسهم المشاركة والمضاربة من قبل الجهة المستفيدة من التمويل. ويمكن كذلك إصدارها من قبل جهة حكومية مركزية، بحيث تمثل إصداراتها مساهمات محددة في عدد من المشروعات الحكومية فتستفيد من ميزة تنويع الاستثمارات، مما يوزع المخاطر فيخفف من عبئها.

وأخيرًا، فإن أسهم المشاركة والمضاربة، لا تحتاج إلى إعادة سداد ، شأنها في ذلك شأن جميع الأدوات المالية القائمة على الملكية. وذلك لأن طبيعتها لاترتب مديونية على الجهة المستفيدة من التمويل.

٣- حصص الإنتاج:

حصص الإنتاج : تمثل أسهم ملكية أيضا، لمشروع تتم فيه مقاسمة الإنتاج بدلا من العائد الصافي، أما كيفية صدور حصص الإنتاج، وكيفية عملها فيمكن وضعها فيما يلي:

تقوم الإدارة المعنية في الحكومة ، بإصدار حصص إنتاج ، ودعوة الناس لشرائها. ويتضمن عقد الاكتتاب في الحصة توكيل الإدارة بشراء سلعة (أو مجموعة سلع) معمرة ، محددة بدقة، تكون من السلع الإنتاجية، كالطائرات ، والبواخر والجسور ذات السعر عند العبور- ويحدد في الحصة نصيب المالك، من الإيراد الإجمالي لهذه العين أو الأعيان المنتجة. وتقوم الإدارة بتشغيل هذه الموجودات الإنتاجية ، وتحمل جميع نفقات التشغيل، ثم مقاسمة إجمالي العائد مع مالكي الأصل المنتج حسب الاتفاق.

ويمكن أن تصدر حصص الإنتاج، أيضا بدعوة لشراء أصل منتج قائم فعلا مثل الموجودات الثابتة الإنتاجية، كحديقة حيوانات يدخلها الناس بالأجرة أو طريق يتحمل سالكوه أجر العبور.

وحصص الإنتاج تستند إلى رأي معروف عند الحنابلة بجواز المضاربة بالأعيان الثابتة، كالدابة والسفينة، يذكره ابن قدامـة في الجزء الخامس من المغني .ويمكن تطبيقها، في المشروعات ذات الإيراد، أو مشروعات البنية الأساسية، التي يمكن صياغتها بشكل يجعل لها إيرادا. ولكنها لا تصلح للموجودات الثابتة غير ذات الإيراد .

وهي أقل مخاطرة من أسهم الشركة والمضاربة، لأن الإيراد الإجمالي أكد من الربح الصافي في أي مشروع. وهي كذلك أقل تعرضا لمخاطر سوء الأمانة لاقتصار المحاسبة، بين الشريك المالك والشريك العامل، على مجمل الإيرادات وانتفائها عن المصروفات وفروعها. على أن حصص الإنتاج أكثر مخاطرة من صكوك الإجارة، لأن الأخيرة تتضمن تعاقدا على ثمن الخدمة، فهي أكثر تحديدا لإيرادها من حصص الإنتاج.

وهي تتمتع بنفس القابلية للتداول بالأسعار السوقية، التي تتأثر بعوائدها الماضية، والمتوقعة، شأنها في ذلك شأن سائر الأدوات المالية القائمة على الملكية

كما يمكن فيها أن يحدد العمر الإنتاجي للأصل الثابت بآجال معروفة، كأن يكون خاضعا لامتياز لأجل محدود، أو يكون قابلا للنفاد، كبئر للبترول .

الخصائص الاقتصادية للأدوات المالية القائمة على الملكية:

تتمتع جميع أنواع الأدوات المالية، القائمة على الملكية ، بخصائص مشتركة نعرضها مختصرة، فيما يلي:

أ - **قابليتها للتداول،** بأسعار تحددها قوى السوق، دون التقيد بالقيمة الاسمية لها. وهذا مما يمكن من قيام سوق ثانوية لها. ويشجع الناس على اقتنائها بسبب قدرتهم على تنضيض ***Liquidation*** ما يملكونه منها بسرعة. كما أن تكون سعر سوقي لها سيربط هذه الأدوات ، بتثمين إيراداتها المتوقعة وبكلفة الفرصة البديلة، وبالطلب على منتجاتها، الخ.

وتتضمن القابلية للتداول ، القدرة على التصرف بهذه الأدوات تصرف المالك كاستعمالها رهنا لدين، وهبتها، وبيعها، وميراثها، وغير ذلك من حقوق شرعية للمالك على ملكه.

ب - **لا تشكل هذه الأدوات مديونية على الحكومة.** وهي تعتبر - جميعا - أنواعاً من التمويل من خارج الميزانية العامة للدولة. ولا تحتاج الحكومة فيها إلى رصد مبالغ ، في السنوات القادمة، لسدادها أو شرائها من أصحابها

وذلك فيما عدا حالة واحدة هي، الالتزام بالشراء في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك. وبالتالي فإن هذه الأدوات، لا تثير مشاكل العدالة، أو عدمها بين الأجيال ، التي تنشأ عن اضطرار جيل لاحق، لسداد ديون جيل سابق له.أما إذا رغبت الحكومة، بتملك الموجودات التي تمثلها هذه الأدوات فينبغي عليها أن تدفع سعر السوق. وذلك فيما عدا الإجارة المنتهية بالتمليك - عند من يجيزها - فإنها تلزم بمبالغ مستقبلية محددة مسبقا.

ج - تعتبر هذه الأدوات نوعا من الخوصصة *Privatization* في الملكية فقط، دون القرار الاستثماري. وذلك فيما عدا أسهم الشركة، فإنها تتضمن مشاركة المساهمين في الإدارة أيضا، أما قرار إنشاء الشركة، وعرض أسهمها على الاكتتاب العام، فيبقى بيد الحكومة التي تستطيع الاحتفاظ بنسبة معينة من الأسهم تضمن لها حق السيطرة على القرار الإداري .

د - إن عرض أدوات التمويل القائمة على الملكية على الاكتتاب العام هو نوع من الممارسة الديمقراطية فيما يتعلق بمشروعات الحكومة. فإن المشروع الذي ينال تثمينا أكثر من الناس هو ذلك الذي يقبل ونعلى الاكتتاب فيه. ويتفاوت شكل الممارسة الديمقراطية من أداة إلى أخرى، ففي حين تتنافس أسهم المضاربة ، وأسهم المشاركة ، مع استثمارات القطاع الخاص فإن صكوك الإجارة ، يمكن أن تحدد أجرة مرتفعة، لا تمكّن القطاع الخاص من منافستها ، وتقلل بالتالي من كشف مواقف المكتتبين فيها ، عن مدى دعمهم الأدبي للمشروع، بسبب فرط الإغراء المادي للعائد الايجاري. ويمكن أن يحدث قريب من ذلك في حصص الإنتاج، إذا ما حددت لمالكي الحصص نسبة عالية من الإنتاج.

هـ - يتفاوت تأثير هذه الأدوات على السلع العامة. فاستعمال أسهم الشركة أو أسهم المضاربة ، أو حصص الإنتاج يتطلب تغيير طبيعة السلعة العامة وإخضاعها الآلية السوق، أي جعلها سلعة خاصة لها أسعار تمكّن من استبعاد أولئك الذين لا يدفعونها من الاستمتاع بالسلعة . أما صكوك التأجير فإنها لا تغير من طبيعة السلعة العامة، فيمكن مثلا، استئجار مبنى المحكمة دون الحاجة إلى خوصصة خدمة القضاء، كما يمكن استئجار أسلحة أفراد الشرطة دون خوصصة خدمة الأمن الداخلي.

و- ومن جهة أخرى ، فإن أسهم المشاركة تغير أيضا من صفة الجهة التي تقوم بإنتاج السلعة ، فتصبح شركة مختلطة بدلا من كونها القطاع العام وحده. أما الأدوات الأخرى ، فلا تغير من الجهة المنتجة للسلعة، إذ تبقى مؤسسات القطاع العام أو الحكومة نفسها، هي الجهــاز الذي ينتج السلعة أو الخدمة ويعرضها في السوق، أو يقدمها للناس بشكل سلع عامه.

ز - إن استعمال أدوات التمويل القائمة على الملكية، لا يستدعي فرض ضرائب ولا الحصول على قروض في المستقبل ، لأنه لا حاجة إلى "سداد" قيمة هذا التمويل في المستقبل، باعتباره ليس دينا على الحكومة. وذلك عدا حالة الإجارة المنتهية بالتمليك. ولكنه ينبغي أن يلاحظ أن صكوك الإجارة تتطلب دفع أجرة دورية إلى حملة الصكوك . وهنا يمكن الافتراض بأن هذه الأجرة لا تزيد عن الفائدة الربوية في حالة الاقتراض بالفوائد. وبالتالي فإنها لا تشكل عبئاً يزيد عن عبء البدائل غير الإسلامية. ومن جهة أخرى فإن هذا العبء هو عبء إيرادي يقابل استخلاص المنافع من الأعيان المستأجرة.

ح- وبالتالي فإن هذا النوع من التمويل يحقق الربط الكامل، بين التمويل من جهة، واستعمال الحكومة للأموال التي تحصل عليها من جهة أخرى. فلا تستطيع الحكومة التصرف بالمال كما تشاء ويحلو لها. مما يقلل بذلك من احتمالات التبذير، والإتلاف، والضياع، وسوء الأمانة، مقارنا مع التمويل بالفوائد. لأن تجربة الواقع أثبتت أن القروض بفائدة كثيرًا ما حولَّت الحكومات حصيلتها إلى استعمالات غير ما اقترضت من أجله، وكان كثير منها استعمالات سرفية تتصل بالفساد الإداري.

ط - ويضاف إلى ذلك، أن التمويل بأسهم الشركة والمضاربة يربط العملية التمويلية، بالكفاءة الإنتاجية للمشروع، مما يزيد في إنتاجية القطاع العام المستفيد من هذا النوع من التمويل. وليس الأمر كذلك عند التمويل بحصص الإنتاج، أو بصكوك الإجارة.

ي - إن ربط التمويل – وإيراداته الدورية للممول - بالموجودات العينية الحقيقية يسهل عملية الرقابة على الجهات المستفيدة من التمويل **.** فحتى في حالة صكوك الإجارة ، لا بد من الوجود المستمر للأصل الثابت ، حتى تستحق الأجرة . وبالتالي، فإن هذا الأسلوب من التمويل ، لا يقلل فقط من إساءة استعمال التمويل عند الحصول عليه ، بل يفرض رقابة مستمرة طيلة مدة التمويل ، تؤدي إلى التخفيف من إساءة استعمال هذه الأموال.

ك- ويلاحظ من جهة أخرى، أن التملك يتضمن - بطبيعته - أن يتحمل المالك جميع المخاطر الذي تطرأ على ملكه. ولا شك أن في هذه المخاطر ما يدفع الكثير من الممولين - وبخاصة الخارجيين منهم - إلى تفضيل التمويل على أساس المديونية.

رابعا :– وسائل أخرى لتمويل عجز الميزانية العامة:

إضافة لأدوات التمويل التي يمكن تداولها في الأسواق المالية يمكن لبعض الدول الإسلامية الحصول على التمويل اللازم من مصدر مهم آخر هو بيع بعض المشروعات الحكومية للقطاع الخاص، أو ما يسمى بالخوصصة . وكذلك فإن كثيرًا من الحكومات تلجأ لطريق السهولة في تمويل الفرق بين إيراداتها ونفقاتها وهو طريق الاقتراض من المصرف المركزي.

٧-١- الخوصصـــــة:

الخوصصـــــة : هي تمليك القطاع الخاص، من أفراد وشركات ، المشروعات الحكومية. ويقصد بها عادة زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات، وإعفاء الحكومة من الأعباء الاقتصادية الناشـئة عنها ، وزيادة فعالية السوق ونظام الأسعار، وزيادة المنافسة، وعلى العموم التحويل بهذه المشروعات من النظام الحكومي إلى نظام السوق.

وتوجد في معظم الدول الإسلامية مشروعات حكومية عديدة يمكن خوصصتها عن طريق بيعها للقطاع الخاص المحلي. ومن هذه المشروعات مؤسسات الكهرباء والماء ، والنقل البحري ، والمواصلات والنقل الداخلي، وحتى بعض الجسور والطرق السريعة. ويمكن وضع برنامج بحيث تتم تغطية العجز السنوي في الميزانيةمن إيرادات بيع هذه الأملاك العامة ، على مدى سنوات عديدة ، بحيث يباع كل سنة ما يكفي لسد العجز السنوي حتى نصل إلى توازن الميزانية العامة من خلال تفعيل العوامل ذات التأثير المتوسط والطويل الأجل في زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات، على اعتبار أنذلك هو الحل الأمثل لإنهاء العجز في الميزانية.

ويلاحظ في هذا المجال أنجازاً كبيرًا عجز الميزانية العامة في كثير من البلدان الإسلامية ناشئ عن مشروعات الخدمات العامة نفسها ، مما يعني أن خوصصة بعضها ستساهم في تخفيف العجز . فيكون للخوصصة تأثير مزدوج . فهي تدر إيرادات عامة من جهة لقاء ثمن بيع المشروعات ، وهي تخفف العجز بإلغاء بعض أسبابه من جهة أخرى، وهذان التأثيران يعتبران مما يساعد على محاربة التضخم وذلك بتعبئة إيرادات عامة غير تضخمية من جهة ، وتخفيف النفقات العامة غير الكفوءة من جهة ثانية.
ولا يرد هنا الاعتراض بأن الخوصصة هي "**بيع المستقبل** " لأن خوصصة بعض المشروعات تزيد في كفاءتها وإنتاجيتها، وتوسع خدماتها. ففي خوصصتها إسهام في النمو الاقتصادي وزيادة العمالة والإنتاج المحلي، مما يزيد في الرفاه العام فضلاً عن زيادة الطاقة الضريبية للاقتصاد.يضاف إلى ذلك أن اتجاه الاقتصاد المحلي والميزانية العامة نحو التوازن يزيل توقعات العجز في المستقبل، مما يقلل الحاجات المالية للخوصصة نفسها.
ويمكن تصميم شروط الخوصصة بحيث تستمر الحكومة في سياسة الرعاية الاجتماعية التي تراها مناسبة ، وفي تحقيق سائر الأهداف الإنمائية ، سواء على المستوى الاقتصادي ، أم الاجتماعي، مع الاحتفاظ بسلطة رقابية من مستوى مناسب على المشروعات التي تتم خوصصتها ، ودون التفريط بوطنية هذه المشروعات ، بحيث ينحصر بيعها للمواطنين فقط.

ومن جهة أخرى ، فإن الخوصصة تساعد في زيادة كفاءة هذه المشروعات وتحسين إنتاجيتها ، وتخفيف الشحوم المتراكمة عليها، وبالتالي تزيد من قدرتها على النمو في المستقبل ، وتزيد من قدرتها على امتصاص العمالة المحلية، فضلا عن امتصاص فائض السيولة من السوق النقدية المحلية، وتحصيل قيمة الممتلكات المباعة لتغطية عجز الميزانية مما يعتبر عاملاً مساعدًا مهماً جدًا في محاربة التضخم النقدي.

وكذلك يمكن إعادة صياغة بعض المشروعات كالطرق والجسور لتصبح مشروعات ذات عائد أو ربح مشروع، حتى ولو كان من المرغوب فيه - اجتماعيا وسياسيا - تقديم دعم سعري لبعض الزمر من مستعمليها لبضعة سنوات قادمة.

وإضافة لتأثيرها المحمود على التضخم، تمتاز هذه الطريقة في معالجة العجز بأنها لا ترتب مديونية على الدولة، تضطر في المستقبل إلى سدادها. كما أنها تيسر التخلص من المشروعات الخاسرة وذات الكفاءة القليلة، كما تساعد على التخلص من الدعم السعري الذي تقدمه الدولة لكثير من هذه الخدمات، بكشف هذا الدعم وجعله واضحا محددا تحت مجهر المناقشة والتمحيص والقرار السياسي المباشر في كل سنة عند تقديم الميزانية إلى مجلس الأمة، مما يساعد على تقليص هذا الدعم إلى أدنى حد ممكن.

٤-٢- التمويل بالعجز :

يعتبر التمويل بالعجز من أيسر الوسائل لسد العجز في الميزانية العامة وهو بنفس الوقت من أكثرها خطورة ، حتى إنه ارتبط بالتضخم الفاحش ارتباطا مباشرا. والتمويل بالعجز يقوم على طباعة النقود الورقية وإلقاءها في الأسواق أثمانا ، لقاء شراء السلع والخدمات من القطاع الخاص المحلي، وكذلك شراء العملات الأجنبية بها من السوق المحلية، من أجل استعمال تلك العملات في مشتريات الحكومة الخارجية. يضاف إليه في العادة انتفاخ متصاعد في حجم الودائع المصرفية من خلال عامل المضاعف النقدي المصرفي مما يزيد الأزمة تعقيدا. وهو ينعكس بصورة هبوط في قيمة العملة ، محليا تجاه السلع والخدمات المحلية وخارجيا تجاه العملات الأجنبية.

أما سهولته ، فلأن السلطة السياسة لا تحتاج إلى أكثر من إصدار أوامرها للبنك المركزي، بطباعة النقود وإعطائها لوزارة المالية، لقاء إيصالات يقدمها

في العادة وزير المالية إلى المصرف المركزي، تمثل مديونية الدولة نحوه، يضعها الأخير في جانب الأصول من ميزانيته الختامية لقاء ما قام بإصداره من نقود.

أما تأثير التمويل بالعجز على التضخم فمباشر، لأنه يزيد كمية النقود الموجودة داخل الاقتصاد الوطني. كما يؤدي بدء ارتفاع الأسعار إلى تهرب الناس من النقود، وتقليل ما يمسكونه منها إلى أدنى حد ممكن ، مما يزيد من سرعة تداول النقود، فيزيد ذلك بدوره من سرعة التفاعل التضخمي. وهو يمثل بذلك نوعا من أكثر أنواع الضرائب إجحافا وبعدا عن العدالة. لأنه من خلال تأثيره التضخمي يجرف أمامه دخول وثروات جميع أولئك الذين تُعرّف دخولهم وثرواتهم بالوحدات النقدية (في مقابلة الأعيان)، وهم في الغالب من أضعف الفئات الاجتماعية من حيث القوة الاقتصادية والقدرة على الدفاع عن دخولهم وثرواتهم وحمايتها. ومن أهم أمثلة هؤلاء موظفو الحكومة وأصحاب الودائع المصرفية. وهو بذلك يتناقض مع جميع مقتضيات العدالة، وبخاصة حسب المفاهيم الإسلامية لها.

ولا نستطيع أن نجد مبررًا شرعيًا لقبول مثل هذا الظلم. لذلك فإننا نرى من أهم ضوابط السياسة المالية الإسلامية في مسألة معالجة العجز هو الامتناع المطلق وغير المتحفظ، عن التمويل بالعجز، مهما ساءت الظروف والأحوال الاقتصادية لأنه لا يؤدي إلاَّ إلى زيادتها سوءا وبخسا.

الفصل الثامن
سياسات الدخول والأسعار وضوابطها الشرعية

أولاً:- تعريف سياسات الدخول والأسعار:

تعرف سياسات الدخول والأسعار بأنها :"أي إجراءات تدخلية مباشرة من الدولة بهدف التأثير على الدخول والأسعار". ويقصد عادة بكلمة الدخول "**الأجور والرواتب**" لأنها هي التي تشكل أهم عناصر التكاليف في الدول الصناعية.

فهي من جهة سعر من الأسعار باعتبارها سعر العمل، وهي - من جهة أخرى - أهم أنواع الدخول في المجتمعات الصناعية من حيث الحجم إذ تشكل نسبة كبيرة تتراوح من ٥٠ - ٨٠% من مجموع كلفة الإنتاج . ولكن سياسات الدخول والأسعار تشمل بحكم تعريفها التدخل في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية ، بما في ذلك إيجارات العقارات أيضاً، باعتبار أن الإيجار سعر ودخل بأن واحد.

ونلاحظ في التعريف أنه يقصد بسياسات الدخول والأسعار تلك الإجراءات المباشرة لأن السياسات المالية والنقدية تعتبر كلها إجراءات غير مباشرة تهدف

إلى التأثير على الأسعار والدخول. وبالتالي كان لا بد من تمييز سياسات الدخول والأسعار عن السياسات الاقتصادية الأخرى.وتهدف سياسات الدخول والأسعار - في العادة - إلى الحد من التضخم ومحاربته ، وإن كان يمكن أن يكون لها أهداف توزيعية تقصد حماية دخول الفئة العاملة ، أو بعض مجموعاتها، أو تحسينها. مثال ذلك سياسات الحد الأدنى للأجور ، وسياسات تحديد أجور الأطفال.

أما محاربة التضخم من خلال سياسات الدخول والأسعار فتعود لسببين مهمين: أولهما أن بعض أنواع التضخم ينشأ عن ارتفاع الأجور وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع من قبل التكاليف، التي أهم عناصرها الأجور فسياسة الدخول في هذه الحالة سياسة نوعية في محاربة أسباب التضخم.

أما ثانيهما فهو أن كل تضخم يستمر فترة متوسطة أو طويلة يمر بمرحلة يستثير فيها الأوساط العمالية للمطالبة بزيادة الأجور. ومعلوم أن زيادتها تؤدي

إلى زيادة جديدة في الأسعار ، فيدخل التضخم بذلك في دورة شريرة من ارتفاع

في الأسعار، فزيادة في الأجور، فارتفاع في الأسعار، فزيادة أخرى في الأجور، وهكذا. مما يقتضي تدخل الدول في محاولة لكسر هذه الدائرة.

ثانيا:- أنواع سياسات الدخول والأسعار:

تتراوح سياسات الدخول والأسعار من إجراءات مراقبة التغيرات في الأجور والأسعار والتعليق عليها في وسائل الإعلام ، إلى إجراءات تشجيع القطاع الخاص (المنتجين ونقابات العمال) على ضبط الزيادات في الأجور والأسعار ضمن حدود مقبولة من خلال بعض الحوافز والعقوبات، إلى الإلزام بالتقيد بتحديد الأجور والأسعار حسب اللائحة التي تفرضها الدولة، تحت طائلة العقوبات المالية والقانونية الأخرى . فلدينا إذن ثلاثة أنواع رئيسية من سياسات الدخول والأسعار إنما هي في الحقيقة ثلاث درجات أو مستويات من التدخل المباشر.

فقد تكتفي الحكومة بالإشراف والرقابة ، فتشترط مثلاً عدم إدخال أي زيادة في الأجور إلاَّ بعد إعلام السلطة المختصة . فإذا ما أعلمت السلطة، ورأت في الزيادة اتجاها تضخمياً، اتخذت إجراءات يقصد منها إقناع أرباب الأعمال والعمال بعدم المضي في تنفيذ الزيادة المقترحة. وتشمل هذه الإجراءات في العادة الإقناع المباشر واستخدام وسائل الإعلام للتنفير من هذا الاتجاه، وبيان مساوئه. كما قد تعمد إلى التدخل بالمشاركة في المفاوضات بين العمال وأرباب الأعمال ، فتكون طرفاً يحاول الإقناع من الداخل ، وقبل الوصول إلى أي اتفاق.

وقد تعمد الحكومة إلى وضع حدود وضوابط للزيادات في الأجور، وتطلب من العمال وأرباب العمل التقيد الاختياري بهذه الحدود والضوابط، بعد أن تحشد لها الدعم السياسي والإعلامي المناسب، بحيث تمارس ضغطا نفسياً وسياسياً على ممثلي نقابات العمال ليكتفون بالزيادات التي لا تتجاوز الضوابط والحدود المرسومة.

وقد تتخذ الحكومة إجراءات أبعد من ذلك ، بحيث تضع بعض الحوافز والعقوبات ، ضريبية وغير ضريبية ، لتشجع على الالتزام بالضوابط التي وضعتها لزيادة الأجور. كأن تقدم الحكومة بعض التنازلات أو الإعفاءات الضريبية للعمال الذي يقبلون بعدم تجاوز الزيادة في الأجور للحدود التي اقترحتها الدولة ، أو أنها تقدم لهم بعض البرامج الاجتماعية، مثل المعونات الاجتماعية للمتقاعدين، أو تحسين برامج رعاية الأطفال الذين هم قبل سن المدرسة ، أو تحسن التأمين الصحي وسائر أنواع التأمينات ، وبخاصة التعويضية ، للعمال أو أنها تفرض بعض الغرامات والعقوبات الضريبية على المؤسسة التي تزيد أجور عمالها، أو تفرض على الأجور ضريبة تصاعدية تأكل الزيادات غير المرغوب فيها، أو تزيد على ذلك معاً.

وأخيرا، قد تعمد الحكومة إلى اتخاذ إجراءات إلزامية تجبر فيها العمال وأرباب الأعمال على التقيد بعدم زيادة الأجور إلا في الحدود التي ارتضتها الحكومة وحسب المعايير التي قررتها، وذلك تحت طائلة العقوبات المالية والجسدية، بما في ذلك الغرامات المالية، وسحب تراخيص العمل، والمحاكمة والحبس.

ومن السياسات الإلزامية أيضاً ربط زيادات الأجور ربطاً إلزامياً بمؤشر تغير الأسعار، وذلك بإجراء تفرضه الدولة، بأن تلزم أرباب الأعمال بزيادة الأجور بشكل تناسبي مع زيادة الأسعار. وقد تُزاد الأجور بنفس نسبة زيادة الأسعار، فيكون الربط عندئذ كاملاً. أو أنها تزاد بنسبة مئوية من زيادة الأسعار، بحيث تكون نسبة زيادة الأجور أقل دائماً من زيادة الأسعار . وينبغي أن نلاحظ هنا أن زيادة الأجور الكاملة أو الجزئية، كثيراً

ما تتضمن تأخراً زمنياً في تنفيذها، بالمقارنة مع زمن الزيادة في الأسعار. وذلك لأن زيادة الأسعار (معدل التضخم) تؤخذ في العادة عن فترة سابقة، ثم تطبق على فترة لاحقة بالنسبة للأجور، فتؤخذ مثلاً زيادة الربع الأول من السنة في الأسعار، لتطبق نسبتها برفع الأجور في الربع الثاني من السنة.

ثالثاً- التقييم الاقتصادي لسياسات الدخول والأسعار:

ينطلق التقييم الاقتصادي لسياسات الدخول من ثلاث نقاط رئيسية، هي :

أولها : مبررات الزيادة في الأجور وأسس تحديدها.

ثانيها: مبررات التدخل الحكومي في تحديد الدخول والأسعار وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثها : كفاءة سياسات الدخول والأسعار في تحقيق أهدافها.

وقبل الحديث عن هذه النقاط الثلاثة ينبغي أن نلاحظ أن سياسات الأجور والأسعار إنما يقصد بها ما يتعلق بزيادات جميع الأجور أو معظمها، بحيث ينشأ عن ذلك زيادة في المتوسط العام للأجور وليس التغيير الداخلي في بنية الأجور في المؤسسة الإنتاجية الواحدة. إذ قد تزاد أجور بعض الأعمال وتنقص أجور أعمال أخرى لأسباب عديدة، ولكن ذلك يخرج عن نطاق سياسة الدخول والأسعار.

مبررات الزيادة في الأجور وأسس تحديدها:

إن هنالك سببين مهمين يعتبران الأساس النظري في تبرير الزيادات في الأجور ، هما زيادة الإنتاجية والارتفاع العام في الأسعار (التضخم). فمن الناحية النظرية، يرتبط تحديد مستوى الأجور في سوق العمل بمقدار الطلب على العمل وبمقدار المعروض منه. أما المعروض من العمل فيتحدد بناء على عوامل سكانية واجتماعية وتعليمية وثقافية، وأما الطلب على العمل فيحدده حجم الإنتاج المرغوب به من قبل المنتجين (أرباب العمل) ، فيظل معطيات محددة من حجم رأس المال الثابت والمستوى السائد للتكنولوجيا ، وغير ذلك من عوامل. ولا شك أن أهم محددات حجم

الإنتاج الذي يرغب بإنتاجه أرباب الأعمال هو الطلب على منتجاتهم في الأسواق. وفي ظل فرضيات المنافسة الكاملة والعائد المتناقص وتعظيم الربح ومرونة السوق، إلخ. فإن المنتجين سيرغبون في الاستمرار بزيادة إنتاجهم حتى تلك النقطة التي يتساوى فيها إيراد الوحدة المباعة الأخيرة (أي الإيراد الحدي للإنتاج)، وهو يساوي السعر ، مع التكلفة اللازمة لإنتاج تلك الوحدة (أي التكلفة الحدية للإنتاج). إن تطبيق هذا المبدأ نفسه على سوق العمل يعني أن يرغب المنتج في الاستمرار في الطلب على العمل واستمرار الزيادة في الأجرة التي يرغب بدفعها للعامل إلى النقطة، التي تتساوى فيها الأجرة مع الإنتاجية الحدية للعمل (أي يتساوى ما يكسبه رب العمل من إيراد ناشئ عن عمل العامل مع ما يدفعه له من أجره). أما وراء تلك النقطة ، فإن رب العمل سيخسر من استئجار عامل إضافي لأن إنتاجيته ستكون أقل من أجرته. وأما قبل تلك النقطة، فإن رب العمل يتمكن من زيادة مجموع ربحه إذا ما استأجر عاملاً إضافياً.

إن التحليل السابق يقتضي أنه في ظل تلك الفرضيات كلها فإن المستوى العام للأجور يكون مساوياً للإنتاجية الحدية للعمل أو مقارباً جداً منها، ولكن من المعروف أن كلا من مستوى التكنولوجيا وحجم رأس المال الثابت يتغير ، حتى في الأجل المتوسط، بل إن مستوى التكنولوجيا قد يتحسن في الأجل القصير ، أي ما بحساب بالأشهر فقط. وبشكل خاص ذلك النوع من التحسن المتعلق بما يسمى بالتكنولوجيا المتضمنة في العمل ، ويكون ذلك بسبب تحسن معرفة العامل بعمله وإتقانه له الناشئين عن أسباب ، من أهمها تكراره للعمل نفسه مرات كثيرة وتمرسه فيه ، وتحسن معرفته بمحيط العمل وظروفه ، وقلة التوتر النفسي الذي ينشأ عن بدء عمل جديد. يضاف إلى كل ذلك ما يطرأ عادة من تطوير على أدوات العمل والمواد المستخدمة فيه ، وطرق تنظيم العمل ، وتحسن في الآلات ، وغير ذلك.

ومن الناحية النظرية البحتة ، فإن الزيادة في إنتاجية العمل تستتبع زيادة في مستوى الأجور ، لأن تلك الزيادة هي التي تحفظ التوازن الاقتصادي في سوق العمل المتمثل في تساوي مستوى الأجور مع الإنتاجية الحدية للعمل ، وذلك في ظل الفرضيات المشار إليها سابقاً .

ولكن واقع الحال غير ذلك ، لأن فرضيات المنافسة الكاملة غير موجودة في دنيا الواقع، بل إن الواقع يتضمن الكثير من الممارسات الاحتكارية ، في كل من طرفي العمال وأرباب الأعمال . **من هنا جاء القول:**

إن ارتفاع مستوى الأجور بمقدار الارتفاع في الإنتاجية الحدية للعمل هو أمر مرغوب فيه لأنه يبقي توازن الدخول الناشئة عن عملية الإنتاج في وضع مماثل لما كانت عليه قبل الزيادة، دون ظهور رابح أو خاسر نتيجة الزيادة في الإنتاجيةبل الكل يربح بنسبة ما كان عليه، فكل صاحب مساهمة في الإنتاج(وبخاصة العامل ورب العمل) يأخذ حصة من الزيادة تتناسب مع نصيبه الذي كان يحصل عليه قبل هذه الزيادة.

إن القول السابق يقتضي نتيجة حتمية ، لا مندوحة عنها، وهي أنه - على فرض عدم حدوث أية تغيرات أخرى ، وبخاصة فيما يتعلق بكمية النقود والسياستين النقدية والمالية للدولة - فإن زيادة الأجور بنسبة الزيادة في إنتاجية العمل لا تؤدي إلى أي ارتفاع في الأسعار. فهي إذن زيادة صحية ، فضلاً عن أنها لا توحي بأي تغير في القوى التفاوضية لعناصر الإنتاج المختلفة ، وبخاصة العمال وأرباب العمل (المنتجين أو المنظمين).

لذلك ، فإذا اقتصرت المطالبات العمالية بزيادة الأجور على الزيادة بنفس معدل الزيادة في الإنتاجية، فإنها لا تكون مطالبة تضخمية، وقد لا تؤدي فعلاً

إلى التضخم إذا صح فعلاً أنها ضمن حدود الزيادة في الإنتاجية، ولم تُتخذ ذريعة لزيادة الأسعار، وبخاصة أن الواقع الاقتصادي في عالم اليوم هو واقع تسوده القوى الاحتكارية ولا تتمثل فيه الشروط النظرية للمنافسة.

أما السبب الثاني لتبرير زيادة الأجور فهو ارتفاع تكاليف المعيشة أي ارتفاع الأسعار أو التضخم ، إذ من المعروف أن التضخم يخفض القيمة الحقيقية للدخول النقدية التي يحصل عليها العمال مما يدفعهم للعمل على حماية دخولهم الحقيقية والمطالبة بزيادة الأجور النقدية . وإذا ما أُريد للدخول الحقيقية للعمال أن لا تنقص عن مستواها الذي كانت عليه قبل التضخم، فإنه لا بد من زيادتها بنسبة زيادة المعدل العام للأسعار، بغض النظر عن التغير في الإنتاجية.

أما إذا زادت إنتاجية العمل وارتفعت الأسعار معاً، فإن زيادة الدخول النقدية للعمال بنسبة الزيادة في الإنتاجية لا تعني حمايتهم من التضخم، بل مجرد إعطائهم الزيادة التي اقتضتها الزيادة في إنتاجهم، دون تعويضهم عن النقص في دخولهم الحقيقية الذي حصل بسبب التضخم. أي مجرد المحافظة على التوازن التوزيعي الذي كان قائما قبل الزيادة في الإنتاجية (بفرض عدم زيادة الأسعار) .والزيادة في الأجور التي تتناسب مع الزيادة في الإنتاجية هي حق للعمال على كل حال بغض النظر عن ارتفاع الأسعار ، إذا ما أردنا المحافظة على الوضع الذي كان سائداً من قبل ، دون أي تغيير. بل إن هذه الزيادة تمثل (مضافة إلى الأجر الأصلي) أجر المثل في السوق في ظل أوضاع المنافسة. وبمعنى آخر ، لو فرضنا أن شروط المنافسة كانت متوفرة في السوق ، وأن أجور العمال قد تحددت (وتتحدد) فعلاً في ظل تلك الشروط ، أي أن الأجور التي يحصل عليها العمال تمثل السعر السوقي للعمل فعلاً ، ثم زادت إنتاجية العمل ، فإن أجور العمال تزداد مع ازدياد الإنتاجية وبنفس النسبة ، وذلك بفعل قوى العرض والطلب في سوق العمل ، إذا ما استطعنا المحافظة على شروط المنافسة دون تغيير.

إن النتيجة المهمة التي نريد أن نخلص إليها هي أنه ، لا يكفي أن تزداد الأجور بمقدار زيادة الإنتاجية في أحوال التضخم. وأن عدم أخذ عامل ارتفاع الأسعار بعين الاعتبار في زيادة الأجور (إضافة لعامل الزيادة في الإنتاجية) لا يؤدي إلى تعويض العمال عن النقص في دخولهم الحقيقية الذي سببه التضخم .

على أنه ينبغي أن نلاحظ – في الوقت نفسه - أن التضخم ذاته قد ينشأ عن الإفراط في زيادة الأجور بما يتجاوز الزيادة في الإنتاجية. ويكون السبب في ذلك وجود تشوهات سوقية تجعل من العمل سلعة يستطيع صاحبها ممارسة قوة احتكارية في السوق، تؤدي به ممارستها إلى الحصول على زيادات مفرطة في الأجور لا يستطيع أرباب الأعمال مقابلتها إلا برفع أسعار منتجاتهم .الأمر الذي يؤدي إلى بدء الحلقة التضخمية الشريرة ، من

تسابق بين الأسعار والأجور في التزايد.

فالتضخم الذي يسببه الارتفاع المفرط والمتكرر في الأجور هو ذلك النوع الذي تساعد على تخفيفه سياسات الدخول، عن طريق كبح الزيادات في الأجور ووضعها في إطار الزيادة في الإنتاجية. يضاف إلى ذلك أنه حتى في جميع أحوال التضخم الأخرى، ولو لم يكن ناشئاً عن الزيادة المفرطة في معدلات الأجور ، فإن سياسات الدخول يمكن أن تستعمل كنقطة بدء تكسر عندها الحلقة الشريرة للتضخم.

٢-مبررات التدخل الحكومي في تحديد الدخول والأسعار:

يختلف الاقتصاديون اختلافا مبدئياً حول تدخل الدولة في تحديد الدخول والأسعار، فمنهم من يرى في هذه السياسات - وبخاصة الإلزامية منها - مخالفة أساسية لعقيدة حرية السوق، وتجدهم بالتالي يعارضون هذه السياسات من منطلق مبدئي محض. وفي مقابل هؤلاء نجد أن التدخليين اليساريين يرون في معظم سياسات الدخول قصوراً عن مواقفهم المبدئية وسلوكا حكومياً يتجه في صالح أرباب الأعمال ، وهم يطالبون بنوع من التدخل يؤدي إلى تغيير توازن القوى السائد في الاقتصاد إلى صالح العمال.

وأهم ما تُنتقد به سياسات الدخول هو تقييدها لحرية المساومة التي يعتبرونها الأساس الذي ترتكز عليه كفاءة قوى السوق في الوصول إلى التخصيص الأفضل للموارد والتوزيع الأمثل لصافي الإنتاج. وذلك على اعتبار أن أي نوع من أنواع الضغط على الأجور سيؤدي إلى عدم قدرة سوق العمل على اجتذاب الحجم والنوعية المناسبة من العمل، وكذلك فشله في إعطاء هذه الأعمال الحصة التي تستحقها من صافي الإنتاج. ومثل ذلك يقال عن الضغط على الأسعار حيث يؤدي إلى تهرب الموارد بعيداً عن إنتاج السلع ذات الأسعار المضغوطة. ولا شك أنه على الرغم من أن مقصد سياسات الدخول والأسعار هو أن تكون شاملة لجميع الأجور والأسعار وليس لبعضها دون البعض الآخر، فإن الواقع التطبيقي، الذي لا

يمكن تجنبه، هو أن هذه السياسات لا تستطيع أن تصل إلى جميع الأجور والأسعار وبالتالي فإنها تقع في مزلق التأثير على الأجور والأسعار النسبية، مما يجعلها غير قادرة على تجنب التأثير المخلّ لآلية قوى السوق.

على أنه ، إذا ابتعدنا عن المواقف النظرية المبنية على العقائد التي ينتمي إليها المنظرون، فإن الواقع العملي يثبت أنه يصعب إدارة الاقتصاد - من الناحية التطبيقية - على حسب مقتضيات التبسيط النظري. وبمعنى آخر، فإن واقع العلاقة بين الأسعار والأجور يسوده الكثير من التعقيدات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الناشئة عن التباين الكبير بين القوى الاحتكارية للأطراف وصعوبة قياس المعطيات الضرورية مثل الإنتاجية والتغير بمستوى الأسعار والاختلاف الكثير في طرق حسابها. الأمر الذي يفتح مجالاً كبير التدخل الدولة، على درجاته المتعددة، من الرقابة والملاحظة، إلى التوجيه والتشجيع ، وحتى إلى الإلزام باتخاذ المواقف المرغوب بها اجتماعياً وسياسياً ، والتي يصعب معرفة صوابها من خطئها إلاَّ بعد فوات الأوان ومرور الأحداث.

٣- كفاءة سياسات الدخول و الأسعار في تحقيق أهدافها:

من المعروف أن هنالك أهدافاً متعددة لسياسات الدخول والأسعار. وإذا كان حديثنا في هذا القسم من الورقة يتركز على دور هذه السياسات في التأثير على التضخم ، فإننا ينبغي أن لا نُغفل حقيقة كون سياسات الدخول والأسعار تهدف أيضاً إلى مقاصد أخرى **لعل من أهمها**: العمل على تخفيف حدة البطالة، نظراً لما هو معروف من صلة عكسية بين مستوى العمالة وارتفاع الأسعار والأجور وإحداث تغييرات في اتجاه عدالة التوزيع، وبخاصة عند وجود قوى احتكارية وحماية المستهلك من جشع المحتكرين.

فسياسات الدخول والأسعار التي تعمل على محاربة التضخم أو كبح جماحه يمكن أن يكون لها تأثير واضح في ذلك، في بعض الأحوال ، وبخاصة عندما يكون التضخم ناشئاً عن ارتفاع تكلفة العمل، وهنالك من التجار بما كان له تأثير إيجابي على خفض معدلات التضخم ، وبخاصة

نتيجة لتلك السياسات الداخلية التي تعتمد على الحوافز الضريبية، من نوع التخفيض في ضريبة الدخل للعمال الذين يقبلون بعدم رفع الأجور بشكل تعتبره السلطة تضخمياً.
كما يمكن أن تتخذ الأساليب الضريبية لسياسات الدخول شكل الكوابح أو العقوبات الضريبية، فتزاد الضريبة على دخل المؤسسة التي تجاوزت المعايير المقررة من قبل السلطات الاقتصادية للزيادة في الأجور. ولا شك أن نجاح هذه السياسات يعتمد على درجة تركز النشاط الاقتصادي. ففي بلد مثل الولايات المتحدة يمكن تطبيق هذه السياسات بشكل خاص على الشركات الكبرى ، حيث تنتج أكبر ألف شركة الجزء الأكبر من الدخل القومي في البلاد كلها. وبالتالي ، فإن إدارة سياسات الدخول لن تتضمن تكلفة تجعل من العسير تطبيقها ، في حين أن تطبيقها في كثير من الدول الأخرى قد يتضمن تكلفة إدارية عالية.
ومن جهة أخرى، فإن مما لا شك فيه أن استمرار السياسات الإجبارية في تحديد الأجور والأسعار يدخل كثيراً من التشوهات في آلية السوق بشكل يجعل من الصعب الوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد من خلال قوى السوق. وبالتالي فإن المحاربة الحقيقية للتضخم ينبغي أن تتخذ شكل السياسات النقدية والمالية والتغيير في بنية الاقتصاد بشكل يعمل على إزالة أسباب التضخم وإعادة النشاط لآلية العرض والطلب في السوق دون مؤثرات احتكارية ، أو بحد أدنى منها على الأقل. وبمعنى آخر، فإن إجراءات تحديد الأجور والأسعار بصورة إجبارية قد تكون لها فوائد مؤقتة في كبح التضخم ريثما يمكن تفعيل الوسائل ذات الفعالية الأطول أجلاً، بحيث تبدأ آثارها في التخفيف من حدة التوتر.

رابعا:- الضوابط الشرعية لسياسات الدخول والأسعار:
إن الحديث عن الضوابط الشرعية لسياسات الدخول والأسعار يجرنا دونما شك إلى الحديث عن التسعير ومدى جوازه في الشريعة. فالدخول، وبشكل خاص الأجور، إنما هي أسعار من جملة الأسعار التي اختلف الناس في جواز تحديدها من قبل الحكومة الإسلامية أو عدمه.

وخلاصة القول أن الأصل في التسعير المنع على سبيل الحرمة أو الكراهة التحريمية. وذلك للأدلة المتعددة من القرآن والسنة وأقوال الصحابة، مما هو معروف في مواطنه ، من عدم أكل أموال الناس بالباطل ، ورفض الرسول ق لفكرة التسعير، وتسليط الناس على أموالهم ، وغير ذلك. وفيما وراء هذا الأصل، فمن الفقهاء من منع التسعير مطلقاً متمسكا بعموم تلك الأدلة. ومنهم قال بجواز التسعير في أحوال مستخلصة من القواعد العامة بمنع الظلم والسعي لتحقيق مصالح الأمة.

ومبدأ منع الظلم يقوم على اعتبار ممارسة سلطة احتكارية، إما بوجود الاحتكار حقيقة أو بتواطؤ بائعي السلعة أو الخدمة على رفع السعر، مما يضر بالناس. كما يؤكد ابن تيمية على أن من التسعير ما هو عدل ، وذلك عندما يتضمن منع أصحاب السلع والخدمات من رفع أسعارها، ممارسة منهم لقوة احتكارية يتمتعون بها ، أو نتيجة لاتفاق فيما بينهم على إغلاء السعر ، مع حاجة الناس لسلعتهم. ويشترط ابن تيمية لجواز التسعير من قبل الحكومة **شرطين هما**:

الأول: أن تكون السلعة أو الخدمة مما يحتاجه الناس عامة.

والثاني: وأن لا يكون سبب الغلاء قلة الرزق أو كثرة الخلق.

فمن الواضح إذن من فهم ابن تيمية لمسألة التسعير أنه ينطلق من قواعد العدالة ومنع الظلم. فمن العدل التسعير في أحوال يكون فيها المنتج فرداً يمارس قوة احتكارية أو مجموعة من الناس يتفقون فيما بينهم. ويكون التسعير في سلع يحتاجها عامة الناس، أما في سلع يستعملها قلة منهم فقط فلا معنى لترجيح مصلحة المشترين على مصلحة البائعين. وكذلك فإذا كان الغلاء في السعر نتيجة لعوامل العرض والطلب (قلة الرزق أو كثرة الخلق)، فإنه غلاء طبيعي لا يستدعي تدخل الدولة في الأسعار. كل ذلك يدل على أن ابن تيمية لا يتحدث عن غلاء عام في الأسعار من النوع الذي نعرفه اليوم باسم التضخم.

ومن جهة أخرى ، فإن نص حديث أنس "قال الناس: يا رسول الله، غلا السعر، فسعّر لنا. فقال: إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله، وليس أحدكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال."

وهو نص عام في كل غلاء للأسعار سواء أكان تضخمياً أم بسبب قلة العرض الحقيقي (الرزق) أو كثرة الطلب الحقيقي (الخلق). ولكنه بسبب ظروف المدينة المنورة في عهده ق وما هو معروف من عدم كثرة الأموال في عهده ، فإن ترجيح ابن تيمية لكون الغلاء المشار إليه في الحديث غلاء ناشئا عن ظروف حقيقية طبيعية من زيادة في الخلق أو قلة في الرزق، وبخاصة أن المدينة المنورة كانت تعتمد على ما يُجلب من الأرزاق ، يعتبر ترجيحاً معقولاً، بحيث نستبعد حدوث ظاهرة التضخم في عهده ق وأن امتناعه عن التسعير كان لقناعته بعدم وجود ممارسات احتكارية ظالمة ، وأن الغلاء كان يعزى لظروف العرض والطلب الحقيقيين، وليس لأسباب تضخمية.

نخلص من كل ذلك إلى أن التسعير الذي تحدث عنه الفقهاء بما فيهم ابن تيمية إنما هو تسعير انتقائي يقصد منه رفع الظلم في حالة الاحتكار والتعدي

وليس هو التسعير المتعلق بالحد من التضخم وإزالة أسبابه ، وإن كان كثير من كلام الفقهاء في مسألة التسعير هو مما يشكل مرتكزاً يستأنس به في دراسة الضوابط الشرعية لسياسات الدخول والأسعار.

فإذا بدأنا من نقطة أولية نتفق فيها على سوء النتائج والآثار التي يؤدي إليها التضخم ، فإن قواعد الشريعة العامة تدعو إلى الحد منه ، بقدر الإمكان

والعمل على إزالة أسبابه.

وبالتالي، فإذا كان التضخم ناشئاً عن تشوهات في بنية الاقتصاد نشأ عنها وجود احتكارات وتكتلات، سواء أكانت للمنتجين أم للعمال، مما يؤدي إلى

ارتفاع الأسعار والأجور، فإنه يمكن القول إن مبادئ الشريعة وقواعدها العامة ، وفقه التسعير بشكل خاص، تقتضي أن يكون الضابط الأول في سياسات الدخول والأسعار هو منع التظالم من خلال فرض معايير لزيادات الأجور والأسعار أو تحديدها مباشرة بصورة إلزامية من قبل الدولة. ولا شك أن ما دون ذلك من سياسات الدخول الاختيارية والتشجيعية هو مما يدخل في الممارسات المباحة لأولي الأمر، طالما أنه لا تنفق فيه أموال الأمة ولا يلزم فيه الناس بما يقيد تسلطهم على أموالهم وقراراتهم في أنفسهم، التي تركهم الشرع فيها أحراراً.

ولكن هنالك أحوالا أخرى قد لا يكون فيها سبب التضخم زيادة الأجور ، كأن يكون سبب التضخم خارجياً مثلاً ، نحو زيادة في أسعار المواد الأولية والسلع المستوردة ، فهل يجوز في هذه الحالة تحديد الأجور والأسعار في محاولة من الحكومة لكبح التضخم والحد من غلوائه؟

لاشك أن لدينا من القواعد العامة ما يدل على تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة،بل وعلى التضحية بالمصلحة الخاصة في سبيل درء مفسدة عامة. ولكن تطبيق مثل ذلك على أحوال التضخم ينبغي أن يكون مع الحذر الشديد لأسباب عديدة، **أهمها ما يلي:**

١) الإضرار بفئات من الناس لم يكن لسلوكها علاقة في نشوء التضخم.

٢) ليس من المؤكد أن سياسات تحديد الأجور والأسعار ستؤدي إلى كبح جماح التضخم.

٣) الأضرار الكثيرة الناشئة عن تحديد الأجور والأسعار، وبخاصة فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية، وتخصيص الموارد،وحجم البطالة والإنتاج.

٤) الكلفة الإدارية العالية لسياسات تحديد الأجور والأسعار ومراقبة تطبيقها.

لذلك وإذا كان الأصل ترك الأجور والأسعار لقوى السوق التي توصل إلى أجر المثل وسعر المثل، فإننا نرى أن الضابط الثاني لاستعمال سياسات الدخول والأسعار في محاربة التضخم هو أن تكون مؤقتة وتابعة لسياسات وإجراءات نقدية ومالية أخرى تكون هي الأصل في إزالة أسباب التضخم.

يضاف إلى ذلك أن سياسات الدخول ذات الأساس المالي، أي التي تعتمد على الحوافز المالية، وبخاصة الضريبية، ينبغي أن يكون لها ضابط ثالث يتعلق بتوفر معايير العدل فيما بين المكلفين،، فلا يحصل تعد على القاعدة الأصلية التي تقتضي أن تكون الضريبة على قدر المكنة المالية.
وأخيراً، فإنه ينبغي أن لا يغيب عن البال أن مبادئ العدل تقتضي أن لا يحدث حيف على الأجور نتيجة للتضخم ، وأن لا يُحمّل عبء التضخم على غير مسببه. فإذا كان ارتفاع عامة الأسعار يعني - بذاته - إن الأجور النقدية للعمال تتآكل وتتضاءل، فإنه التصحيح الذي ينسجم مع مقتضيات العدل هو أن ترتفع هذه الأجور ، بما يؤدي إلى عدم نقصان الأجور الحقيقية، وهي تساوي الأجور النقدية مقسومة على مستوى الأسعار. فإذا كان أرباب الأعمال مستفيدين من التضخم ، فلم لا يكون الضابط الرابع أن تربط الزيادة في الأجور، في كل صناعة بقدر زيادة أسعار منتجات تلك الصناعة، بحيث لا تتحقق مكاسب - نتيجة للتضخم- يستأثر بها أصحاب الأعمال مقابل مغارم تقع على عمالهم.
يقول أحد الاقتصاديين المعاصرين الأمريكيين : "تجد كلا الاقتصاديين والسياسيين يتشددون في السنوات الأخيرة في تبنيهم للرأي القائل بأن مهمة الاستقرار في حجم الإنتاج القومي ومهمة محاربة التضخم ينبغي أن تتركان للسياسة النقدية ، وأن السياسة المالية قد فقدت بريقها منذ سنوات ازدهارها
في الستينات ، **وذلك لسببين:-**
أولهما :الاهتمام المتزايد بمشكلة العجز الضخم والمستمر في الميزانية العامة.
وثانيهما :الشك الكبير في قدرة النظام السياسي على اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالإنفاق والإيرادات في الوقت المناسب الذي يمكّن من تحقيق النتائج المرغوبة في الاستقرار.
وإننا نعتقد أن لهذا القول الكثير من المبررات . وإذا كانت قدرة النظم السياسية في معظم البلدان الإسلامية على إدخال التعديلات في نظم الإنفاق العام والإيرادات العامة كبيرة بالنسبة لقدرة النظم الغربية الديمقراطية، فإن

معظم البلدان الإسلامية لديها من العوائق الإحصائية والمعلوماتية الشيء الكثير مما يحد من قدرتها على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وذلك فضلاً عن تزايد العجز في ميزانياتها بشكل مثير للأعصاب. وفوق كل ذلك ضخامة التأثير الخارجي في التضخم الداخلي؛ وهو مما تتعرض له كثير من البلدان الإسلامية إلى درجة تزيد بفارق كبير عما تتعرض الاقتصاديات الغربية الكبرى. كل ذلك يجعل التضخم في كثير من البلدان الإسلامية ذا طبيعة خاصة ترتبط ببنية اقتصادياتها وعلاقاتها الخارجية.

ومن جهة أخرى ، فإن التطور السياسي والاقتصادي الحديث لمعظم البلدان الإسلامية ، وشكل وطرق نشوء مؤسساتها الاقتصادية، وطبيعة علاقاتها التجارية والمالية والنقدية مع البلدان الأخرى، كل ذلك جعل للحكومة دوراً كبيراً في اقتصاديات هذه البلدان، بحيث يمكن القول إن السياسة الحكومية نفسها هي من أهم أسباب التضخم في كثير من البلدان الإسلامية، سواء في ذلك سياستها النقدية، أم سياستها المالية، وبخاصة سياسات الإنفاق وإجراءات العجز في ميزانياتها، أم سياساتها التجارية. بحيث نلاحظ أن لهذه السياسات دوراً في واقعة التضخم ، يزيد كثيراً عن دور الهيئات النقابية، أو القوى الاحتكارية للمنتجين الوطنيين.

وبالتالي، وإن كنا نرى أنه ينبغي التركيز على السياسة النقدية للدولة في معالجة مشكلة التضخم في معظم البلدان الإسلامية، فإنه ينبغي أن لا نغفل عن التأثير الكبير لضخامة الإنفاق العام وطريقة تمويله ، وبخاصة من خلال الإصدارالنقدي (وهو ما يربط السياسة النقدية بالسياسة المالية) وكذلك لسياسات الحكومةالأخرى في وجود التضخم في هذه البلدان، واستمراره، وارتفاع معدلاته. ويزداد ذلك وضوحاً في الاقتصادات التي يشكل فيها الإنفاق الحكومي، بشكليه العادي والتنموي، جزءاً كبيراً من مجموع الاستهلاك والاستثمار في المجتمع.

ولقد حاولنا في القسم الفصل الخامس النظر في الإيرادات العامة للدولة الإسلامية، وحاولنا استنباط ضوابطها من النصوص والممارسات العملية في العهد النبوي، ومن التطبيقات الواقعية في عصر الصحابة. فوصلنا إلى أن الإيرادات العامة من أربعة أنواع **هي** :الزكاة، والإيرادات العامة ذات المعنى الخراجي من أملاك الدولة العامة، والإيرادات العامة الناتجة عن أملاك عامة أصلها أن يشترك الناس في فرصة الحصول عليها، وأخيراً الضرائب.

فما يتعلق بالزكاة من سياسات إيراديه لا يمكنه أن يمس معدلاتها ولا الأموال التي تجب فيها، بل يتركز على ما يقع ضمن سلطة ولي الأمر من أساليب التحصيل، ومواعيده من تعجيل وتأخير، ونوع المال الذي يحصل بأن يكون من النقود أو الأموال العينية.

أما بالنسبة للإيرادات من الأملاك العامة للدولة، فأهم ما يقال فيها هو أنها تدور مع معياري المصلحة العامة والعدل، من حيث تحديد معدلات الخراج (عائد الأملاك العامة)، وأساليب جبايته، ومواعيدها تعجيلا وتأخيراً، ونوع المال الذي يؤخذ في الخراج، عينا أو نقداً، وكذلك في تحديد أسعار منتجات القطاع العام

وفي أي تغيير في كل تلك السياسات. ولاحظنا أنه يستخلص من معياري المصلحة والعدل بعض الضوابط الفرعية **التي منها**: أن لا يخُص الأغنياء، دون الفقراء، ببعض المزايا الخارجية والجنائية، وأنّ توفُّر الإيرادات المناسبة شرط لتقديم بعض أنواع الخدمات والسلع من قبل الحكومة، بما في ذلك التعليم والخدمة الصحية وبعض أنواع الطرق ومسابل المياه.

أما الإيرادات العامة التي تتأتى من أملاك عامة أصلها مما يشترك فيه الناس، كالماء والكلأ والنار، فإن أهم ضابط لسياساتها هو استمرار المحافظة على مبدأ" **الناس فيها شرع**" بحيث لا تتيح أسعارها ورسومها أن يكون فائض المستهلك من الحصول عليها أكبر لدى الأغنياء مما هو لدى الفقراء.

أما سياسات الضرائب ، فإن ضوابطها الشرعية تبدأ بأن لا يكون الهدف من الضريبة مجرد حجز وفورات القطاع الخاص وتحويلها إلى القطاع العام. ينطبق ذلك على إنشاء ضريبة كما ينطبق على الزيادة والتغيير فيها ، يلي ذلك أن الضرائب إنما تفرض (أو يزاد فيها) بعد التمحيص الدقيق للنفقات وإلغاء ما يمكن الاستغناء عنه منها، لذلك فالضريبة - وبالتالي السياسة الضريبية - هي آخر سهم في جعبة النظام المالي الإسلامي. يضاف إلى ذلك أن السياسة الضريبية ينبغي أن تلتزم مبدأ الأخذ من الأغنياء، وعلى حسب غناهم ، فلا تبنى السياسة الضريبية على الضرائب غير المباشرة - وبخاصة على السلع الأساسية - بل تتركز على الأغنياء ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الغنى في الشريعة يعرّف باعتبار الدخل والثروة معاً وليس بواحد منهما دون غيره.

ولقد عرضنا في الفصل السادس إلى سياسات الإنفاق العام وضوابطها الشرعية، فاستنتجنا أن مسائل المصلحة العامة، والعدل، وعدم التحيز للأغنياء والكفاءة في النفقة، والاعتماد على المبادرة الشخصية والحوافز الذاتية للقطاع الخاص، والالتزام بأحكام الشريعة وأولوياتها، تشكل أهم معايير سياسات الإنفاق العام. وأن مما ينشأ عن الالتزام بهذه الضوابط أن تصاغ سياسة الإنفاق العام بحيث يتساوى في الانتفاع من النفقة العامة الفقير والغني إن لم يستفد منها الفقير أكثر. وقد يقتضي ذلك إعادة النظر بالكثير من النفقات على الخدمات العامة في كثير من البلدان الإسلامية. إذ يصعب جداً الدفاع عن نفقات التعليم ، وبخاصة التعليم الجامعي، والنفقات العامة على المدن، وشوارعها وخدماتها، والجانب الأكبر من النفقات الصحية، إذا ما قيست ونوقشت من وجهة نظر تحيزها – بواقعها وطبيعتها - للأغنياء دون الفقراء.

وبعد ذلك قسمنا النفقات العامة إلى ثلاثة أنواع: نوع يتعلق بالقيام بالوظائف الأساسية للحكومة في النظام الإسلامي، ونوع يتعلق بما يشترط لوجوبه على الحكومة توفر الموارد العامة للقيام به، ونوع تفويضي يتفق الناس على تكليف الحكومة به وتحملهم لنفقاته.

أما النوع الأول: ومثاله حماية الدين وحراسة البيضة فضابط السياسة الإنفاقية فيه، إضافة إلى الضوابط العامة السابق ذكرها هو تحقيق هذه الأهداف المرسومة، بغض النظر عما يتطلبه ذلك من نفقة، فإنه إذا جاع فقير فلا مال لأحد، وإذا دُخلت أرض الإسلام صار الدفاع بالنفس والمال فريضة عين على كل أحد.

وأما النوع الثاني :هو النفقات العامة، ومثاله الخدمات الاجتماعية والصحية، فإن ضابطها الخاص هو تناسبها مع توفر الإيرادات التي يمكن استعمالها من أجلها كالخراج ونحوه . وتتحد سياسات النفقات العامة من النوع الثالث، وهي التفويضية بمقدار ما تخصصه الأمة لها من موارد مالية.

وفيما يتعلق بالإنفاق على إعانات الأسعار فإن أهم ضوابطها العمل على وصول المعونة من خلال السعر إلى مستحقيها من الفقراء ، وأن تتناسب المعونة عكسيا مع استعمال الأغنياء للسلعة المعانة. وذلك مع مراعاة أن الأصل أن يتم تمويل الإعانات للفقراء من أموال الأغنياء، على طريقة الزكاة أو من الزكاة نفسها بحيث لا تكون هذه الإعانات تضخمية.

ولقد استعرضنا في الفصل السابع عجز الميزانية والضوابط الشرعية في معالجته، وخلصنا إلى أنه بعد تفعيل مؤسستي الزكاة والأوقاف في تقديم ما تستطيع تقديمه من الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية، فإنه يمكن العمل على سداد ما يبقى من عجز في الميزانية العامة للدولة بواسطة الأوراق المالية المشروعة التي يمكن للدولة أن تصدرها. ولاحظنا أن هذه الأوراق متنوعة. فمنها ما يقوم على أساس الملكية، وهذه يمكن أن توجد لها سوق ثانوية يتم فيها تداولها بسعر السوق. **وهي تشمل**: أسهم المشاركة، وأسهم المضاربة، وصكوك الإجارة، وحصص الإنتاج. وبعد عرض الخصائص العامة لهذا النوع من الأوراق، استعرضنا النوع الثاني وهو ما يقوم على مبدأ المديونية، حيث يكون موضوع الورقة دينا نقديا أو عينيا يكون بدوره من صنفين، صنف يكون الدين فيه سلعة معينة كما في السلم والاستصناع،

وصنف يكون فيه الدين خدمة أو منفعة. وفيما عدا صكوك المنافع والخدمات التي يجوز تداولها في سوق ثانوية ، فإن جميع أوراق المديونية الأخرى لا تصلح للتداول في السوق الثانوية. وقد عرضنا أيضاً للخصائص الأخرى للأوراق المالية القائمة على المديونية وتأثير وجودها على سلوك القطاع العام الذي أصدرها وعلى الميزانية العامة.

وناقشنا في هذا الفصل أيضاً مسألتين مهمتين هما:

١) الخوصصة باعتبارها مصدراً مهماً لتوفير الموارد المالية للميزانية العامة بنفس الوقت الذي تعمل فيه على إنقاص العجز عند خوصصة المشروعات التي تثقل كاهل القطاع العام.

٢) والتمويل بالعجز (أي الإصدار النقدي) ورأينا ما لهذا التمويل من آثار ضارة على الاقتصاد بأكمله، والفقراء بشكل خاص.

أما الفصل الثامن فقد عرض، بإيجاز شديد، سياسات الدخول والأسعار. وهي تشمل جميع الإجراءات الحكومية المباشرة التي تهدف إلى التأثير على مستويات الأجور والأسعار، وهي تبدأ من الرقابة والإقناع وتنتهي بالإلزام تحت طائلة العقوبات المالية والمادية، مارة خلال ذلك بسلسلة من الحوافز التشجيعية والروادع المثبطة.

وقد لاحظنا أن هنالك مبررين اقتصاديين لرفع الأجور هما الزيادة في الإنتاجية، وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى غلاء تكاليف المعيشة ، وتآكل الدخول النقدية للعمال، وأن كفاءة هذه السياسات وقدرتها على محاربة التضخم تعتمد على بنية الاقتصاد نفسه ودرجة التركز الصناعي والعوامل الاحتكارية فيه.

وقد عرضنا لأهم الضوابط الشرعية في سياسات الأجور والأسعار. ولاحظنا أن الأصل في التسعير الإلزامي المنع على سبيل الحرمة أو الكراهة التحريمية. وأن جواز تدخل الدولة بالتسعير الإلزامي يستند إلى لزوم منع الظلم الذي ينشأ عن ممارسات احتكارية، سواء أكان ذلك من قبل العمال، أو أصحاب الأعمال. فإذا كان التضخم ناشئاً عن تشوهات في البنية الاقتصادية تقوم على وجود قوى احتكارية تتحكم بالأجور والأسعار ، فإن ذلك يستلزم التدخل الحكومي للإلزام بحدود للزيادات في الأجور

والأسعار تحول دون التظالم، وأن يكون ذلك بصورة مؤقتة، واستثنائية، ومترافقة مع سياسات وإجراءات نقدية ومالية تعمل على إزالة الأسباب الحقيقية للتضخم، وأن لا تتضمن الكوابح الضريبية لسياسات الدخول والأسعار تعدياً على القاعدة الأصلية في كون الضرائب - حين تفرض - على قدر المكنة المالية.

الفصل التاسع
النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن مفهوم النُّمو الاقتصادي خصائصه، عناصره، مؤشراته، وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقًا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات.

بين النُّمو والتنمية

تعتبر التنمية والنُّمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنُّمو الاقتصادي يعني - في الغالب - حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن،الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي؛ إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما.

كما يلاحظ أن النُّمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلاَّ إذا تحقق فيه شرط الاستمرار،(كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النُّمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة.

إذًا فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وعلى نقيض منه ، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي:إنها

لا ترتكز على الكم فقط ، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية: نظرية النُّمو الكلاسيكية، نظرية النُّمو النيوكلاسيكية، نظرية النُّمو الكينيزية، نظرية النُّمو الجديدة (الداخلية).

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية: نظرية الدفعة القوية،نظرية النُّمو المتوازن، نظرية النُّمو غير المتوازن، نظرية أنماط النُّمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية،نظرية مراحل النُّمو،نظرية التبعية الدولية.

مفهوم النُّمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، **ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه**: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول:إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن

النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي **يتجلى في:**

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي([١]) .

ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت- الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ١٩٧١ - النُّمو الاقتصادي **بأنه:**

"ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.
- دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.

١- مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، **www.startimes.com**.

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية[١].

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[٢].

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[٣].

مفهوم التنمية الاقتصادية

١- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: ٠٥.

٢- جمعة حجازي، مفاهيم التنمية.

.pdf٠٤٧٣www.ina-syrie.com/tbl_images/file

٣-توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، المجلد السابع، نيسان ٢٠١٠، ص: ٢٨.

إذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره - **فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها:**

"سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"(١).

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، **كما عرفت أيضًا بأنها**: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية السياسية،الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع(٢).

ويرى بونيه "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة ، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا ؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن: "النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، **بعبارة أخرى**: تحقيق زيادة

١- مقدم مصطفى، مرجع سابق.

٢- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص: ٤.

سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.
من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن - بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها - إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، **ومنه نستطيع القول**:إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:
- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار [١].

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية(٢)

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	**عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.**

١- مقدم مصطفى، مرجع سابق.
٢- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص: ٤.

مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي

إن قياس النُّمو الاقتصادي ماهو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالخبرة السابقة، أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي، ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرف *R,Barre* التقدم بأنه: "نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان" ويعبر التقدم الاقتصادي عن "مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، المرافقة للنمو"[١].

أما التطور فلُغَةً يعني الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدمًا اقتصاديًّا ما نحو أهداف محددة مسبقًا، إما كمية؛ كزيادة المنتج، أو نوعية؛ كتوزيعٍ أفضلَ للمداخيل داخل الدولة؛ فالتطور إذًا يدل على التغيير والحركة، وغالبًا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، **فنقول مثلاً**:

التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفًا للنمو؛ إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادفًا للتنمية؛ إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبًا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور؛ (أي:إنه لا توجد تنمية)[٢].

مفهوم الانطلاق الاقتصادي

يشيع استعمال مفهوم الانطلاق الاقتصادي في الكتابات التي تُعنَى بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي ***Takeoff***، أو المصطلح الفرنسي ***Décollage***، **وهناك من يترجمه إلى**: "انطلاقة اقتصادية".

ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية روستو؛ حيث ينص على أن روستو استخدم هذه الكلمة في نظريته عن التطور

١- مقدم مصطفى، مرجع سابق.

٢- بناني فتيحة، مرجع سابق، ص: ٥.

الاقتصادي الذي قسمه إلى خمس مراحل، ومرحلة الانطلاق: هي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم، ويبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الازدياد حاملاً معه تغييرات جذرية في فنون الإنتاجية التي تقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق العزيمة، ورُوح التجديد والابتكار.

إذًا يرجع الفضل في تحليل هذا المفهوم وبيانه إلى أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كامبريدج، المفكر روستوفي كتابه: **"مراحل النُّمو الاقتصادي"**، الذي اعتبر فيه أن التنمية "ظاهرة حتمية" تمر بها الدول مرحليًّا، والمسألة فقط أن هناك دولاً بدأت قبل الأخرى في السياق الخطي للتنمية.

سمات النُّمو الاقتصادي

- زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمانية، مقارنة بالفترات السابقة.
- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم ، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل ، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.
- التقدم الاقتصادي[١].

التنمية بين التغيير والتحديث

كثيرًا ما يحدث الخلط بين مفهوم التنمية والتغيير والتحديث؛ فالفارق بينها أن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار؛ فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة، متقدمة ومستمرة، فالتنمية - كما وضحنا آنفًا - تعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديًّا وثقافيًّا وروحيًّا، مصحوبًا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو

١- عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ-batna.dz.

جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية، **مثل**: التجهيزات التكنولوجية، والمعدات الآلية، والسلع الاستهلاكية.. في الحقيقة لم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات الموجهة إليها لسبب بسيط جدًّا، وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة النموذج الغربي؛ لأنها لم تهتم بحقيقة النُّمو الاجتماعي والإمكانيات الذاتية للعالم الثالث[١].

عناصر النُّمو الاقتصادي وفوائده

أما العناصر فيمكن حصرها في:

العمل: ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

رأس المال:"مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية[٢].

أما عن فوائد النُّمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها ؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة[٣].

١- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، مرجع سابق، ص: ٤-٥.
١- مصطفى مقدم، مرجع سابق.
٢- بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: ١٠.

مقاييس النُّمو الاقتصادي

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي،وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو،ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها(١).

- **متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم ، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

- **طريقة معدل النُّمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

- **طريقة معدل النُّمو المركزي:** يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النُّمو الاقتصادي(٢).

١- مصطفى مقدم، مرجع سابق.

٢- بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: ٠٦.

نظريات النُّمو في الفكر الاقتصادي

١ ـ النُّمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، **ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:**

ـ **سياسة الحرية الاقتصادية:** الحرية الفردية،حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

ـ **التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.**

ـ **الربح هو الحافز على الاستثمار:** كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

ـ **ميل الأرباح للتراجع:** وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

ـ **حالة السكون:** اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرًا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية ، في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود ، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع،وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي،أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

• القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
• خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
• عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو:حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛أي:أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر ، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعَد تفسيرًا مقنعًا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم[١].

٢ ـ النظرية النيوكلاسيكية في النُّمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكلوكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، **ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:**

ـ إن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل ؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

ـ أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل،الأرض،الموارد الطبيعية،رأس المال،التنظيم،التكنولوجيا).

ـ بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

١-عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث ص: ٣٤،٣٥ **www.faculty.mu.du.sa**.

- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات ، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم ، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.

- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

- إن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي- وصف مارشال- لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

- أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية:

أهم الانتقادات الموجهة إليها:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

- القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

- افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين[1].

٣ - النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادركينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (١٩٢٩ - ١٩٣٢) ، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ - معدل النُّمو الفعلي ***Actual rate of growth***، وهو يمثل نسبة التغيير

في الدخل إلى الدخل.

ب - معدل النُّمو المرغوب ***Warranted rate of growth***، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج - معدل النُّمو الطبيعي ***(GN)***،فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي- حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه- فإن البطالة ستزيد ؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة

١- عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: ٣٥،٣٦،٣٧،٣٨.

العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو[١].

٤ ـ النُّمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي:أن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع **يتضمن:**

- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.
- البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.
- الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في

١- توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: ٣١،٣٢.

ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًّا[١].

٥ ـ النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، **منها**: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة ١٩٨٦، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (١٩٩٢) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما:رأس المال المادي ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان ، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلاَّ من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[٢].

١- بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: ١٦، ١٧.
٢- توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: ٣٤.

٦ ـ نظرية جوزيف شومبيترفي النُّمو الاقتصادي:

جوزيف شومبيتر ***Joseph Schumpeter*** (١٨٨٣ ـ ١٩٥٠) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا- تشيكيا، وتوفي في تاكونيك- كونيتيكت- الولايات المتحدة الأمريكية.

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة ، مبتعدًا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)، محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد[١].

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضًا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي؛ فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية، ولا ينحاز إليها ، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي،**وقد ظهرت أفكاره في كتابه**:نظرية التنمية الاقتصادية عام ١٩١١، وكملها في كتاب له سنة ١٩٣٩،**أهم أفكاره:**

- إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.
- يتوقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

١- مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com

- إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية،أو "الدينامو"المحرك لعجلة التنمية.

- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين **التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية**:

• استغلال موارد جديدة.
• استحداث سلع جديدة.
• استحداث أساليب إنتاج جديدة.
• فتح أسواق جديدة.
• إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدُث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

- بوار وظيفة المنظم(نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).
- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار، والكارتيلات).
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية ؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة ، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق،تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج،تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

نقد النظرية:

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.

- افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.

- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل

في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك،إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو؛ كالزيادة السكانية ، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًّا([1]).

٧ ـ نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو:

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل.

يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب ، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة ، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف ، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان

١-عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: ٣٥،٣٦،٣٧،٣٨.

المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي **إلى إحدى المراحل الخمس:**

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[١].

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي ، وتتميز باقتصاد متخلف جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد[٢].

المرحلة الثانية:مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة- من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية ـ اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي ، ولعل الفارق الرئيسي بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها

١-عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: ٣٨،٣٩.
٢-عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: ٠٢.

حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية - الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر وإلى أخذ المبادرة.

المرحلة الثالثة:مرحلة الانطلاق،مرحلة حتمية في عملية النُّمو ، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة ، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع ، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه ، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي(١).

المرحلة الرابعة:مرحلة النضج ،مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها،ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر ، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.

- ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.

١- و.وروستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر إبريل ١٩٦٢. www.al-hakawati.net

- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسئولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين(١).

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير ، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأنًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش ، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، **ومن مظاهرها:**

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع(٢).

نقد النظرية:

أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين:

أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية.

وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، يقدم روستو فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة ، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة ، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات ، وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية ؛ فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو ، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية ، وهو الاستعمار ونهب الثروات الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار(٣).

١- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: ٤٠.
٢- عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: ٠٣.
٣- عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،ط.٢٠٠٤،١).

٨ ـ نموذج هارولد ودومار:

يُعَد من أكثر النماذج اتساقًا وشيوعًا،تم تطويره في الأربعينيات ، ويرتبط باسمي الاقتصاديَّيْن البريطاني "**روي هارولد**"والأمريكي"**إيفري دوما** "، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد ، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنُّمو ، يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال فنموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النُّمو، وأساس النُّمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو ، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة ، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج- أي معامل رأس المال- فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

نقد النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النُّمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية ـ فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافًا كبيرًا ، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة ، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النُّمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، فكما يلاحظ أن محددات النُّمو طبقًا لنموذج"هارولد دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار، ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سدِّ فجوة

الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية،أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها[1].

٩ ـ نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:

من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات ، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان**"آرثر لويس"** أول من قدم نموذجًا للتنمية،أساسه التحول من الريف إلى الحضر،أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين.

أولهما: قطاع زراعي تقليدي،أطلق عليه اسم قطاع الكفاف، يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر، أو أعلى بقليل.

وثانيهما: قطاع صناعي؛ حيث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم، وافترض لويس في تحديد نظريته **ما يلي:**

ـ إن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.

ـ أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.

ـ أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي(يفترض أنه أعلى بنسبة ٣٠ بالمائة) لتشكل حافزًا قويًّا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.

١ـ عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: ٤١،٤٢،٤٣.

- أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع[١].

إذًا فنظرية التغيرات الهيكلية ترتكز على الآلية التي بوساطتها تستطيع الاقتصادات المتخلفة نقل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر تقدمًا وأكثر تحضرًا، وأكثر تنوعًا صناعيًّا في مجال الصناعات التحويلية والخدمات إذ تستخدم هذه النظرية أدوات النظرية الكلاسيكية المحدثة لوصف الكيفية التي على وَفقها تتخذ عملية التحول موقعها، والتغيرات الهيكلية هي التغيرات التي تطرأ بين الأجزاء والكل، وبين الأجزاء بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية النُّمو أي هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية؛ إذ إن التغيرات طويلة الأجل ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرات متتالية قصيرة الأجل.

تؤكد النظريات الهيكلية على الزيادة في الطلب الاستهلاكي؛ فقد حاولت التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، ولاسيما جمود أو محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج وفي عناصر الإنتاج، تلك الصفات أو المميزات التي تحاول أن تؤثر في التكيفات الاقتصادية واختيار السياسة التنموية؛ لذا فإن الهيكليين يركزون على خطط قطاعية معينة وسياسات اقتصادية محددة، ومثل هذه التوجهات يمكن أن نجدها في عمليات معينة، مثل إستراتيجية إحلال الواردات "***IMPORTS SUBSTITUTION***" في الاقتصاد الوطني، وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخر[٢].

نقد النظرية:

١- عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: ٤٥،٤٦.
٢- رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. **http://econ.to-relax.net**

رغم انسجام النظرية مع التجرِبة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي **فإنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة ، وهي:**

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خَلْق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض، كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.
- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن، وارتفاع نسبة البطالة فيها.
- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي، مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية، لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود بطالة(١)

١٠ ـ نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي):

ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو(١٩٧٢)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا ***MIT***.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

١- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: ٤٧.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات؛ حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل(١).

١١ - نظرية ثورة التبعية الدولية:

أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها

في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها. ضمن التبعية الدولية توجد ثلاثة تيارات فكرية، **هي:**

أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.

ب - نموذج المثال الكاذب.

ج - فرضية الثنائية التنموية.

أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية،التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، **مثل**: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات

١- توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: ٣٤.

المساعدات، مثل: البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.

إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًّا لتحرير العالم الثالث.

ب - نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج - فرضية الثنائية التنموية:

أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.. والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية **يشتمل على أربعة عناصر أساسية:**

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر).
- اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).
- عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتتسع من عام لآخر.

- وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع(١).

١٢ - نظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن:

وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لابدأن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "***Big Push***" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسة ***R. NURKSE*** فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها(٢).

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود

١- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، مرجع سابق، ص: ١١،١٢.
٢- رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق.

استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها ؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات،يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)

هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في

دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر([1]).

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النُّمو الاقتصادي في العصر الحديث.

لا يفهم النُّمو الاقتصادي بأي حال من الأحوال بمعزل عن مفهوم التنمية الاقتصادية؛ فكلاهما يعد جزءًا لا يتجزأ من عملية البناء وتحقيق رفاهية المجتمعات، كما لا ينبغي حصرمفاهيم النُّمو والتنمية في مجالهما الاقتصادي الضيق وحسب طالما اعتبر كلاهما عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظامين الاقتصادي والاجتماعي، والرقي بهما إلى الأحسن

١- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: ٢٠١٢-٢٠١٣، ص: ٦٩،٧٠.

الفصل العاشر
النظريات و السياسات النقدية

النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية: نظرية كمية النقود ومعادلة كامبريدج

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود

بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود و نظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماما ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها.

و يستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية[1]:

إن كل الأسواق (أسواق السلع و العمل) تسودها المنافسة الكاملة و الاقتصاد في حالة تشغيل كامل.

لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي و لكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع و عوامل الإنتاج و عندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي و ليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.

المرونة الكاملة للأجور النقدية و أسعار السلع.

قانون ساري للأسواق مضمونة (العرض يخلق الطلب عليه).

يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).

---

١ - أنظر: - أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠١، ص ص: ٣٤٩-٣٥٠.

- سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل التقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٩٨٨، ص ص:١٩-٢١.

نظرية كمية النقود: أرفينج فيشر *Irving Fisher*:

قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها[1]

إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.

ثبات حجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.

إن سرعة تداول النقود ثابتة و مستقلة من كمية النقود المتداولة، و كذلك الحجم الحقيقي للمبادلات و تعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.

النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع و هو كنتيجة و ليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، و هناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي و مستوى الأسعار، و بهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).

مضمون النظرية:

تنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال و المؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار و التناسب بينهما تناسبا عكسيا، و يتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية **لبيان وجهات نظرهم كما يلي**:

$$MV = PT$$

M: كمية النقود المتداولة و تشتمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية.

V : سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).

P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم المبادلات.

١- أنظر: - إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٥، :١٢٦.

- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ١٩٩٣، ص ص: ٨١-٨٤.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار و قد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$MV + M'V' = PT$$

M: النقود القانونية.

V : سرعة تداولها.

M′: النقود المصرفية.

V′: سرعة تداولها.

و الهدف من الفصل بين M و M′ حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات و رغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير
في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، و بالتالي فإن النقد محايد[1].

إذن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها.

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها[2]:

قصور فروض النظرية في الكثير من النواحي.

تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.

لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود و القوى التي تحكم ذلك.

افتراض أن الأسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة و لا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، و هذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفشل موسم زراعي.

---

١ - أحمد أبو الفتح علي الناقة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٥٧.

٢ - أنظر: - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٢٩-١٣١.

- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٩٠-٩١.

الاهتمام بوظيفة وسيط في المبادلات و إهمال الوظائف الأخرى.
رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية إنما تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي مثل كمية المبادلات، و كمية النقود ، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود و سرعة تداولها.

نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج :

قامت إلى جانب النظرية السابقة نظرية أخرى تحاول تفسير تقلبات قيمة النقود ، حيث حاول بعض الكتاب تفسير قيمة الحدية، و أعلنوا أن النقود لا تؤثر
في الأسعار إلاَّ عن طريق الدخول و أن العبرة بسلوك الفرد إزاء دخله.
وتربط نظرية الدخل في التحليل بين فكرتي الدخل و المنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود و هي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي و الدخل من السلع و الخدمات، و الذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق.
و قد مهد هذا الاتجاه العديد من النظريات: من بينها نظرية كمبريدج.

معادلة كمبريدج:

يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع و خدمات، و هو ما أطلق عليه مارشال "**التفضيل النقدي**"، و هذا التحليل يرتكز على العوامل التي طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة و صيغت المعادلة من الشكل([1]):

$$M_d = KY$$

M_d : الطلب على النقود.

Y : الدخل النقدي.

---

١ - أنظر: - سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٣٣.
- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٨١-٩٨.

K : التفضيل النقدي للمجتمع و هو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، و هي حجر الزاوية في معادلة مارشال

و مع فرض استخدام النقود لغرض سائل ثبات نسبة الرصيد النقدي K و بما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، واعتبار أن K هو مقلوب Y، فسيكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي $P = f(M)$ و بالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في التأثير الدخل و معدلات الفائدة و الجانب الحقيقي للاقتصاد.

المطلب الثاني: التوازن النقدي عند الكلاسيك

انطلاقا من منطلق النظرية الكلاسيكية و فروضها، **فيمكن ذكر بعض الاعتبارات فيما يلي**(١):

قامت هذه النظرية أساسا على قانون سياسي و فكرة التوظيف الكامل واعتبار النقود متغير خارجي و معدل الفائدة متغير داخلي (أي يتحدد بعرض

و طلب الأرصدة القابلة للاقتراض).

رؤية فيكسل للتوازن النقدي:

تعتبر نظرية فيكسل أول محاولة إيجابية للاتجاه بالنظرية النقدية إلى بحث التوازن النقدي و تحليل العلاقة بين الادخار و الاستثمار. فقد ركز فيكسل على وجود معدلين للفائدة: معدل الفائدة الطبيعي الذي يتحدد طبقا للإنتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في الإنتاج و هو العائد المحصل إذا كان

---

١ - محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة غين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص: ٨-٢٤.

- بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤/٠٣ (غ.م)، ص ص: ١٨-٣٨.

رأس المال أفرض عينا و بين معدل الفائدة النقدي (السوقي) و الذي يتحدد بتلاقي قوى العرض و الطلب على النقود (و هذا في حالة وجود سوق نقدية ، و في حالة غيابها يتحدد من طرف الأفراد أو السلطات النقدية حيث تستخدمه للموائمة بين عرض و طلب النقود).

و يحدث التوازن النقدي في حالة تعادل المعدلين (و هي حالة صعبة) وفي حالة التعارض بين القرارات الفردية وقوى السوق قد يخلق المشكلة الاقتصادية. وهنا تحدث الفجوة بين المعدلين، وهذه الفجوة هي التي تحدد حجم الطلب على الائتمان المصرفي، فإذا كان معدل الفائدة على القروض أقل من معدل الفائدة الطبيعي فإن عائد رأس المال يكون أكبر من تكلفة خدمة الدين النقدي ومن تم يحدث توسع في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تعظيم ربحية وإنتاجية المشروع في الوقت الذي تقل فيه تكلفة رأس المال.

و العكس إذا كان معدل الفائدة النقدي أكبر من معدل الفائدة الطبيعي فإن المشروع سوف يعاني من اختلال في هيكله المالي لتزايد عبء الدين وانخفاض معدلات أرباحه، وسيتعرض مركزه المالي للانهيار، نظرًا لضعف سيولة المشروع وعدم استطاعته الوفاء بالتزاماته النقدية العاجلة، و سيؤدي ذلك إلى الانكماش و الركود الاقتصادي.

وبالتالي فإن تحقيق التوازن النقدي يكون بتعادل معدل الفائدة النقدي مع معدل الفائدة الطبيعي و إذا لم يتعادلا نكون إزاء حالة من الاختلال النقدي يتغير تبعا لها حجم الائتمان المصرفي، و ما يولده من حركات تراكمية و تدافعية ما تلبث أن تظهر في الاقتصاد إما صعودا نحو الانتعاش أو هبوطا نحو الركود

و تؤدي الحركات التراكمية عبر الزمن إلى استعادة التوازن النقدي المفقود[١] .

---

(١) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، ١٩٩٧، ص ص: ٣٦٨-٣٦٩.

وحسب ميردال [*] فإنه في حالة تعادل معدل الفائدة السوقي ومعدل الفائدة الطبيعي فإن هذا يعني تعادل الادخار والاستثمار واستقرار الأسعار.

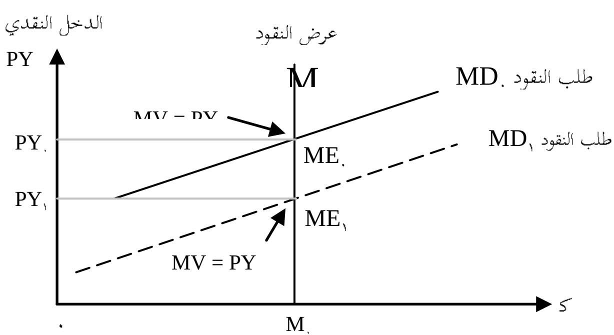
التوازن النقدي عند فيشر و ألفريد مارشال:

بالنسبة لفيشر فإن معادلة التبادل $MV = PT$، باعتبار الاقتصاد دوما في حالة توازن، يمكن اعتبار هذه المعادلة في مضمونها معادلة توازن نقدي وقد اهتمت بعرض النقود، و عليه يسعى الفكر الكلاسيكي إلى تحقيق التوازن النقدي و الاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية، ومن تم يتحدد معدل الفائدة في الفكر الكلاسيكي سوقيا و ذاتيا. وعند هذه المعدلات يتحقق التوازن الأمثل للموارد بين الإنتاج والاستهلاك.

و لكن من أهم الانتقادات لهذه النظرية أن أفضل وسيلة لتحقيق التوازن النقدي بمفهوم المعادلة الكمية هو ترك الحرية للبنوك التجارية لتخلق النقود بناء على طلب القطاع الخاص الذي هو الأجدر على طلب النقود بما يوافق احتياجاته بالضبط.

و بالنسبة لمعادلة مارشال " **معادلة الأرصدة النقدية** " فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجيا كمية النقود المطلوبة

و الشكل التالي يوضح التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية.



(*)يعد ميردال أول من أدخل مصطلح التوازن النقدي سنة ١٩٣٩ في كتابه التوازن النقدي.

المصدر: عبد الحميد الغزالي، اقتصاديات النقود و البنوك، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٧، ص: ٢٣٥.

و تبين النقطة ME. نقطة التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية وفي حالة حدوث تغير في نسبة التفضيل النقدي K، فإن تغيرات جذرية تحدث

في كل من مستوى الدخل ومستوى الأسعار رغم ثبات الكمية المعروضة من النقود فيكون على السلطات النقدية الاستجابة للتغيرات في التفضيل النقدي بتغيير عرض النقود للمحافظة على مستوى الدخل النقدي المرغوب.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية: الفروض، عرض وطلب النقد ونظرية سعر الفائدة

عرضنا فيما سبق إجماليا لمكونات النظرية النقدية التقليدية، وبينا أن هذا التحليل يدعم مبدأ "**حياد النقود**"، و أن التوازن الاقتصادي العام إنما يتحدد بتفاعل القوى الداخلة في إطار النموذج العيني ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من العمالة، نظرا لأن كل ادخار يتحول حتما إلى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة.

لكن ظهر عجز هذه الفلسفة الاقتصادية بأحداث الكساد العظيم سنة ١٩٢٩ واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، تغير فيه حقل الدراسة و أدوات التحليل المستخدمة، وهو ما حدث في نطاق النظرية الكينزية، حيث بحث كينز أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلا من اقتصار مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار) والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة و الدخل الوطني و بالتالي مستوى الطلب الفعال، و الذي هو "جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن"[(١)] ، و يكتسب الطلب الكلي الفعال صفة المتغير الأساسي المستقل الذي تحدد مستويات التشغيل

١- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٨.

و الإنتاج و الدخل بوصفها متغيرات تابعة ، سبب توقف هذا الطلب على ثلاث متغيرات مستقلة أساسية، هي الميل للاستهلاك و الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، و بذلك جعل كينز من الطلب الفعال أداة هامة و أساسية من أدوات التحليل الاقتصادي.

الفرضيات الأساسية:

يبني كينز نظريته على الفرضيات التالية:

رفض قانون سامي للأسواق، و ما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم و المستمر عند مستوى العمالة الكاملة، و رفض تعادل الادخار و الاستثمار باستمرار.

تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.

عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية.

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات.

عدم الإيمان بالتشغيل التام، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل.

يتوقف الادخار و الاستثمار على الدخل و ليس على معدل الفائدة.

يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني في الاقتصاد .

يعتبر تحليل كينز تحليلا كليا.

الطلب على النقود (تفضيل السيولة):

أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات، الاحتياط و المضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات و الاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة و هو في علاقة عكسية[١].

عرض النقود:

يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج. $M_S = M$.
و يرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت و يتحدد بواسطة البنك المركزي و يحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي[٢].

١- Michelle de Mourgues, La monnaie, Système financier et théorie monétaire, Economica, Paris, ٩ Ed, ١٩٩٣, P : ٣٦٣-٣٦٦.

٢ - محمد جمدي إبراهيم المسلماتي، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٩.

نظرية سعر الفائدة:

على النقيض من نظرة التقليديين للفائدة كثمن للادخار، نظر كينز إلى الفائدة كثمن للنقود، أي كثمن للتنازل عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك)، و يترتب على ذلك أن الفائدة شأنها كأي ثمن آخر تتحدد بعرض و طلب النقود[١].

و يمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، و بالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك و يزداد الدخل و العمالة، ويحدث العكس إذا عرض النقد.

المطلب الرابع: الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند كينز

تعتبر فكرة الطلب الفعال أحد أهم الإضافات التي أسهم بها كينز في النظرية الاقتصادية فقد نقل بها كينز الفكر الاقتصادي من اقتصاد من اقتصاد جانب العرض إلى اقتصاد جانب الطلب واعتبر كينز أن التوازن الاقتصادي ربما يحدث دون الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل و أن نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي.

و يقرر كينز أن الطلب الكلي الفعال (يتكون من الطلب الاستثماري و الطلب الاستهلاكي) يزداد مع زيادة مستوى التشغيل و ينخفض مع انخفاضه ويبحث تحليل كينز أثر النقود على المجمعات الكلية أي يبحث أثر تغير عرض النقد - أي أثر السياسة النقدية – على المتغيرات الاقتصادية.

فتبين أنه عند زيادة عرض النقود من طرف السلطات النقدية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة فيؤثر على الاستثمار نحو الزيادة، مما يؤثر على الطلب الكلي الفعال، فيؤدي إلى نقل الدخل التوازني إلى قيمة أعلى و ذلك بسبب المضاعف (والعكس في حالة انخفاض عرض النقود).

١- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٣.

لكن رغم هذا التقدم الذي أحرزه كينز إلاَّ أنه قد ظهرت أزمات جديدة أصابت الاقتصاد الأمريكي وما كان لها من آثار سلبية على الإنتاج و النمو، وأصبح معها واضحا قصور الأفكار الكينزية، و ظهرت نتيجة لذلك مجموعة من الاقتصاديين حاولوا تطوير التحليل الكينزي على أيدي كل من "هيكس" و "هانس" و خرجوا بنماذج جديدة يطلق عليها "نماذج النمو الكينزي"[1].

و **يمكن تلخيص النظرة الحديثة** في الطلب الفعال على أنها النقطة التي يتحقق عندها التوازن النقدي، حيث أنها النقطة التي يتعادل عندها الادخار مع الاستثمار، و هو شرط التوازن النقدي عند كينز، فيتحقق التوازن النقدي في نقطة الطلب الفعال لأنه لا يوجد عندها أي دافع لدى رجال الأعمال لزيادة خططهم الاستثمارية، و عند هذه النقطة يتعادل معدل الكفاية الحدية للاستثمار مع معدل الفائدة النقدي، و أن التعادل بين الادخار و الاستثمار تحدث من خلال التغيرات في الدخل من تأثير مضاعف الاستثمار، و هو عكس فكر الكلاسيك في أن تعادل الادخار و الاستثمار يحدث بواسطة معدل الفائدة[2].

و يرى الكينزيون الجدد صحة فكرة كينز أنه عند استقرار الطلب الفعال عند مستوى أقل من التشغيل الكامل يتم زيادة الاستثمار لزيادة الطلب الكلي، لكن الاختلاف في الرؤية هنا أن زيادة الطلب الكلي تتم من خلال تخفيض معدل الفائدة النقدي بواسطة السلطة النقدية، ومن تم يزداد الاستثمار الخاص نتيجة زيادة توقعات الأرباح أي أن النظرة الحديثة ترى أنه ليس الأساس هو زيادة الاستثمار الحكومي، كما جرى عليه الجانب التطبيقي للفكر الكينزي، بل الأساس هو نقل حالة الاستثمار الخاص كما ذكر كينز من خلال دور السياسة النقدية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية و على التضخم[3].

١- سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٤.
٢- محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥.
٣- نفس المرجع، ص ص: ٤٥-٤٦.

وبالتالي يصبح الدور الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير على الطلب الفعال من خلال آلية معدل الفائدة، و تتوفر فعالية السياسة النقدية من خلال شكل كل من منحنى تفضيل السيولة و منحنى الكفاية لرأس المال، فمرونة منحنى تفضيل السيولة بالنسبة لمعدل الفائدة حساسة للتغير في عرض النقود. فتكون السياسة النقدية فعالة في حالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أكبر من التغير في كمية النقد، و تكون السياسة غير فعالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أقل من التغير في عرض النقد، أما بالنسبة لمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال فتكون السياسة النقدية فعالة كلما كانت حساسية الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة ذات مرونة أكبر، بمعنى أن أي تغير في معدل الفائدة بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، وتكون السياسة النقدية غير فعالة في الحالة العكسية.

و بالتالي فإن شرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين و التفضيل النقدي و شرط التوازن في الأسواق السلعية هو التعادل بين الادخار و الاستثمار وعلى ذلك فإن المستوى التوازني للدخل التقدي يتحدد عندما يتوافر شرطان هما[1]:

التعادل بين التفضيل النقدي و كمية النقود المتداولة.

التعادل بين الادخار و الاستثمار.

و نظرًا فإن تصحيح الاختلال في السوق النقدي يحدث بسرعة فإن التعادل بين التفضيل النقدي و كمية النقود المتداولة يمثل شرط التوازن في الأجل القصير.

و نظرًا لأن تصحيح الاختلال في الأسواق السلعية يتطلب وقتا حتى يتم مضاعف الاستثمار مفعوله فإن التعادل بين الادخار و الاستثمار يمثل شرط التوازن في الأجل الطويل.

المطلب الخامس: اشتقاق منحنى *LM-IS* والتوازن الكلي( ):

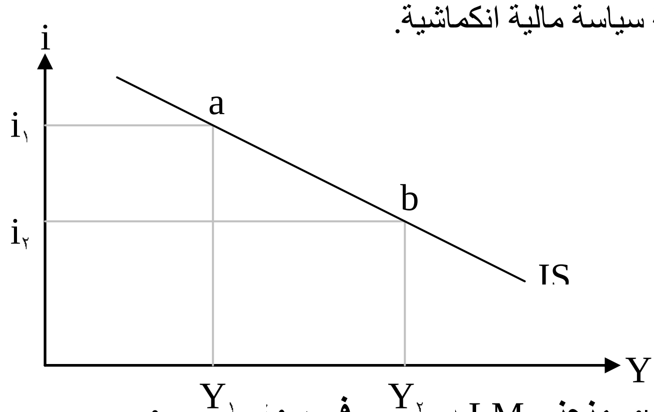
بغرض الربط بين الجزء النقدي و الجزء الحقيقي في الاقتصاد، و بحث كيف يمكن أن يتحقق التوازن الكافي للسوقين معا، و تحلل التوازن في السوقين.

١ - نفس المرجع، ص ص: ٤٧.

اشتقاق منحنى *IS* التوازن في سوق الإنتاج):

يوضح هذا المنحنى مختلف مستويات الدخل و سعر الفائدة التي يتحقق في ظلها التوازن في سوق الإنتاج، و هذا بتعادل ***I*** و ***S*** (الادخار و الاستثمار) المخططين بافتراض اقتصاد مغلق. و يبين منحنى ***IS*** مجموعة من التوافيق من سعر الفائدة و الدخل، تحقق توازنا قصير الأجل في القطاع الحقيقي، و أي نقطة على IS تعكس التوازن في سوق الإنتاج، وهناك علاقة عكسية بين الدخل(***Y***) و معدل الفائدة (***i***).

انتقال ***IS*** إلى اليمين في حالة تطبيق سياسة مالية، وانتقاله إلى اليسار في حالة سياسة مالية انكماشية.



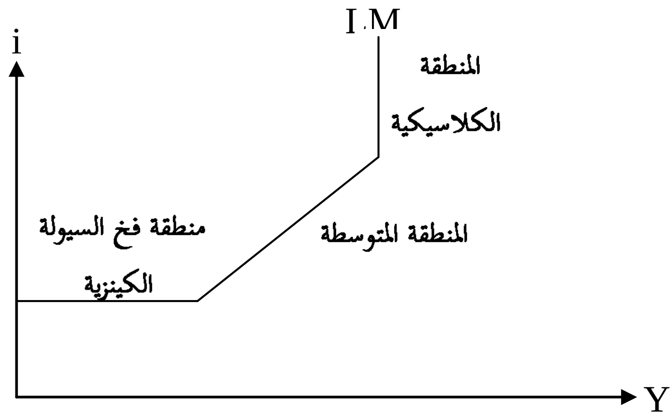
اشتقاق منحنى LM ([illegible] في سو[illegible] :

يظهر منحنى ***LM*** نقاط تساوي العرض النقدي ***M*** مع الطلب عليه ***L***. بالنسبة لعرض النقود فهو معطى يتحدد خارج النموذج بسبب قرار البنك المركزي، ولذلك فالتوازن يتحقق من خلال تكيف الطلب على النقود مع المعروض منها.

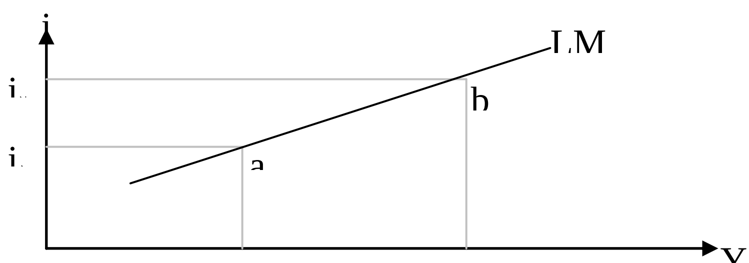
ويتحدد الطلب على النقود حسب دوافع الطلب عليه. و بين منحنى ***LM*** العلاقة بين i (معدل الفائدة) ومستوى الدخل (***Y***) تبعا لتغيرات كمية النقود ***M***، وبين أن هناك علاقة طردية بين ***i*** و ***Y***.

يبين هذا الشكل اشتقاق منحنى (***LM***) في النقطة الوسطى، ولكن يمكن أن نميز بين ثلاث مناطق لدالة تفضيل السيولة: المنطقة الكلاسيكية و التي تنطبق فيها دالة تفضيل السيولة على المحور الرأس سعر الفائدة دلالة على

عدم وجود طلب على النقود لأغراض المقاربة و يكون منحنى (***LM***) رأسيا عند مستوى الدخل الذي يتطلب كمية عرض النقد بكامله لأغراض المعاملات، ومنطقة فخ السيولة الكينزية التي تكون فيها دالة تفضيل السيولة أفقية أي أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يصبح لا نهائي المرونة، عند المستويات الدنيا لسعر الفائدة، و بالتالي يكون الشكل كما يلي:



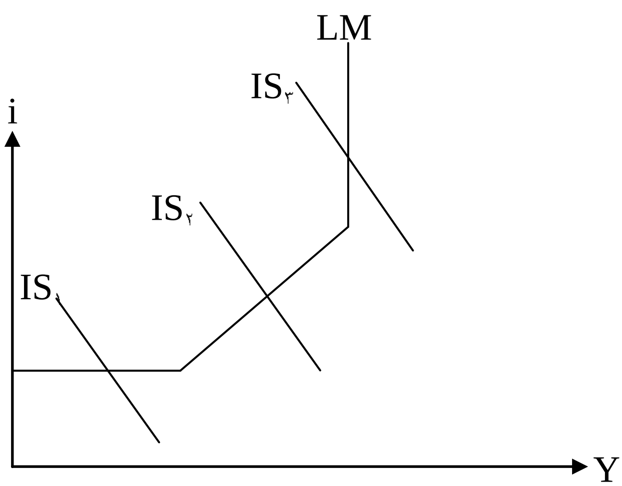
و بالتالي فإن أثر السياسة النقدية سينعكس حسب وضع المنحنى LM .



كما أن كمية النقد ***M*** تخضع للسياسة النقدية المتبعة سواء كانت تقليدية أو توسعية، وهي موضوع السياسة النقدية، حيث يرتبط ***LM*** مع العرض النقدي بعلاقة طردية، و أي نقطة على يمين ***LM*** تبين عرضا نقديا زائدا، وأي نقطة على يساره تبين طلبا زائدا في السوق النقدي.

التوازن الكلي[1]:

عند تجميع الأجزاء السابقة مع بعضها يمكن أن نشكل نموذجا للتوازن العام يسمح بتحديد مدى فاعلية السياسة المالية و النقدية، و هو ما يطلق عليه تحليل "هيكس-هانسون" أو النظرية الكينزية الجديدة، وهي تحاول تحديد المستوى لـ Y و i في آن واحد عن طريق ربطهما بالاستثمار (***I***) و الادخار (***S***) و الطلب النقدي و عرض النقد، و بعكس، و بتجميعهما في شكل واحد يتحدد ***Y*** و ***i*** تحديدا أنيا و يتضح من الشكل أن هناك ٣ احتمالات لهذا التوازن، تتحدد تبعا لوضع منحنى(***LM***).



و إذا تحقق التوازن في أي نقطة وكانت هناك حاجة لزيادة حجم الدخل لوجود فجوة انكماشية مثلا ، فيمكن تحقيق ذلك بصفة عامة بإتباع السياسات الاقتصادية و المالية و/ أو النقدية التوسعية مما يؤثر على كل من منحنى ***IS*** و ***LM***، وهنا نجد أن فعالية كل سياسة تختلف من منطقة لأخرى، و قد تكون إحداهما عديمة الفعالية.

---

١ - أنظر: - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٤٥-١٦٥.
- نعمة الله نجيب ، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٢٦٠-٢٦١.

فبالنسبة للسياسة المالية تكون فعالة في المنطقة الكينزية، و تكون غير فعالة في المنطقة الكلاسيكية، أما بالنسبة للسياسة النقدية، تكون فعالة في المنطقة الكلاسيكية، و تكون غير فعالة في المنطقة الكينزية.

النظرية الحديثة وآثار تغيرات قيمة النقد

المطلب الأول: التحليل النقدي المعاصر: الفروض وتحليل جانبي العرض والطلب

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "**فريدمان**"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، مجددة الفكر الكلاسيكي مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية السابقة له.

وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفروض كما يلي([1]):

يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص .

عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.

تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن تم على الدخل في المدة القصيرة.

استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.

السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.

حصر دور الدولة في أضيق الحدود.

١- أنظر - سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان: ٤٠٧-٤٠٨، ١٩٨٧، ص ص: ١٧١-١٨٢.
- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢ ص ص: ٢٥٦-٢٥٧.

سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلاَّ أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود.

ولنبدأ بتحليل جانبي العرض والطلب على النقود انطلاقا من الفروض السابقة:

جانب العرض :

يرى فيردمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة[١].

ويرى النقديون أن التغير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهري المحدد للنشاط الاقتصادي و السبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي، و بالتالي تغيرات عرض النقد هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة، و تؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية و غير المالية، و يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر زيادة في الإنتاج و التشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد).

---

١ - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٩.

إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد و العمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، و يرى أن الأهمية لعرض النقد و ليس للطلب عليه كما يرى كينز[١] **و بالتالي فإن النسبة التالية هي:**

$= \Delta$ ، و بذلك يصبح الإصدار النقدي دالة للمتغير الحقيقي.

جانب الطلب:

لقد انتهى فريدمان إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات، و هي الاعتبارات التالية[٢]:

الثروة: التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود. و هي تقابل الدخل أو قيد الميزانية في نظرية الطلب العادية.

الأثمان و العوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة – تكلفة الفرصة البديلة.

الأذواق: و هو ما أطلق عليه فريدمان اصطلاح ترتيب الأفضليات.

وانطلاقا من البحث التطبيقي الذي قام به فريق مدرسة شيكاقو على شكل دالة الطلب على النقود بالاعتماد على متغير أساسي واحد في تفسير دالة الطلب النقدي ألا و هو الدخل أو الثروة، وهما مرتبطان معا عند فريدمان بفضل استخدام فكرة الدخل الدائم، و يأخذ فريدمان الثروة بمفهومها الواسع[٣]، فهي تشمل النقود الأصول النقدية، السندات، الأصول المالية، الأسهم، أصول طبيعية، رأس المال العيني، رأس المال البشري.

١- حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص: ١٨.

٢ - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٩.

٣ - نفس المرجع، ص ص: ١٨٩-١٩١.

و يدعو فريدمان إلى النظر لعلاقة الطلب على النقود نظرة شاملة من خلال مقارنة[1]:

عائد النقود الحقيقي و المتمثل في قيمتها أو نسبة مبادلتها بالسلع الأخرى حيث تتحدد قيمتها عندئذ بمستوى الأسعار.

عوائد الأصول الأخرى المكونة للثروة **و التي تتمثل في**: الفائدة على الأصول النقدية (السندات)، الفائدة على الأصول المالية (الأسهم)، عائد رأس المال (كالآلات) و عائد رأس المال البشري.

العوامل الأخرى المتعلقة بالجانب الكيفي للثروة كالأذواق، و العادات السائدة في وقت معين.

التغيرات الهيكلية المؤثرة على توزيع الثروة بين الأصول المختلفة مما يختلف من بلد لآخر و يتطور عبر الزمن، وفقا للظروف و الأحوال الاقتصادية.

و تتضمن هذه التغيرات اتجاه الأفراد في بعض الفترات (الأزمات مثلا) إلى تفضيل الاحتفاظ بجانب هام من ثرواتهم في شكل نقدي بدلا من استثمارها في أصول مالية تدر عائد مرتفع.

و صيغة دالة الطلب على النقود هى[2]:

$$Md = f\left(P, r \frac{\Lambda}{\Delta t} \quad \frac{١}{P} . \frac{Y}{r} \quad , W.U\right)$$

Md: الطلب عا نقود

P: المستوى العام للأسعار.

rb: عائد السندات.

re: عائد الأسهم. : يمثل عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك و تقديرها من خلال الز

$\Lambda \; \frac{}{} \; \Delta t$

W: تعبر عن العلاقة بين رأس ا ... بري إلى رأس المال غير البشري.

١- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٠.
٢ - أنظر: - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٢.
- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٩.
- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٩٢-١٩٣

U : الأذواق و ترتيب الأفضليات.
و بافتراض فريدمان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية و الثروة بالدخل الدائم (Y_P).

$$Md = f\left(P, r, \frac{\Delta}{\Delta t} \quad \frac{1}{P} \cdot \frac{}{Y_P}, W.U\right)$$

و بالتالي فإن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية و النقدية وهو متغير خارجي و معدل التضخم المرتقب من طرف السلطات النقدية. وهو متغير خارجي الدخل الدائم الذي يعتبر متغيرا داخليا.

و يرى فريدمان بخصوص هذه الدالة ما يلي([1]):

أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج.
أنها دالة مستقرة، وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها، وهذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة.
أثر النقود و السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي:
لقد بحث فريدمان الآثار المختلفة للنقود على الأوضاع التوازنية المختلفة فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل و قررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات و سينعكس ذلك في شكل زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج و التشغيل في الأجل القصير فقط.
و إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فزيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار.
و يفسر فريدمان التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي اختلال نقدي، وهنا يأتني دور السياسة النقدية في امتصاص الفائض النقدي و التأثير على الأوضاع التوازنية، و ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية يعمل من خلال الميزانية (أثر الثروة) و من خلال تغيرات معدل الفائدة.

١- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٣.

المطلب الثاني: الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى ومدرسة اقتصاديات جانب العرض

١- الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى (١):

يجمع مفكرو هذه المدرسة بين الفكر الكلاسيكي التقليدي و الفكر النقدي في مجال السياسة النقدية، إذ يرون أن دور النقود حيادي و ينصرف أثرها على الأسعار فقط، و ذلك عند تبني السلطات النقدية لسياسات نقدية متوقعة من قبل أفراد المجتمع مما يدفعهم إلى المطالبة بتعديل أجورهم لتتواءم مع مستويات الأسعار المرتفعة، مما سيؤدي إلى تغير موضع منحنى العرض الكلي ليتقاطع عند نقطة توازنية جديدة تعبر عن استمرارية التوازن عند مستوى المعدل الطبيعي الناتج السائد فيما سبق و لكن عند مستوى جديد للأسعار.

أما في حالة تبني السلطات النقدية لسياسة نقدية غير متوقعة من قبل أفراد المجتمع فإن تأثيرها سوف ينصرف إلى كل من الناتج و الأسعار (الجانب الحقيقي من الاقتصاد) و تكون النقود في هذه الحالة غير حيادية، نظرا لعدم توافر معلومات كافية عن اتجاهات السلطات النقدية و بالتالي عدم المطالبة بتعديل الأجور، و من تم عدم التأثير على منحنى العرض الكلي.

و قد دعم هذا الفكر دراسة "**روبرت بارو**" عن الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة من ١٩٤١-١٩٧٦ والتي أكدت وجهة النظر السابقة من خلال تقدير أثر التغيرات في المعروض النقدي سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة على الناتج و ذلك في حالتي إما أخذ عنصر الإبطاء الزمني في الحسبان أو عدم أخذه. و نظرا لأن للنقود أثر على مستوى الأسعار في كلتا الحالتين فقد أيدت تلك الدراسة آراء النقديين بشأن ضرورة تبني سياسات معدل النمو الثابت للمعروض النقدي بحيث تتلاءم مع معدل نمو الناتج و يتحقق الاستقرار في مستوى الأسعار، أي لتبني سياسة غير تدخيلية من قبل للحد

١- رانيا عند المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد) رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة القاهرة (غ م) ٢٠٠٥، ص ص: ٢٤-٢٥.

من عدم التأكد بالنسبة للسياسة النقدية و زيادة مصداقيتها، ومن الجدير بالذكر أن الكلاسيكيون الجدد أوضحوا إمكانية أن يكون للسياسة النقدية التوسعية أثرا سلبيا و ذلك إذا كانت أقل توسعا عما كان متوقعا، حيث سيؤدي ذلك إلى خفض الناتج وزيادة الأسعار بصورة كبيرة.

٢ـ مدرسة اقتصاديات جانب العرض(١):

يتفق أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع أنصار مدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية (أي زيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي)، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم ، مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية، إلاَّ أن هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار تلك المدرسة. حيث أشاروا إلى ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية محكومة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية و خاصة بعد التطرق إلى الآثار الضارة للسياسة النقدية على أسعار الفائدة و من تم الاستثمار و العرض الكلي.

و قد أشار أنصار تلك المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب (أو إلزام البنك المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل نمو بطيء و ثابت) و هو ما يترتب عليه وضع أسس متينة لاستقرار أسعار الصرف و تخفيض أسعار الفائدة من الضغوط التضخمية و تحجيم قدرة البنوك المركزية من التوسع في الإصدار النقدي و بالتالي إيجابيا في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة إلى جانب المساهمة في الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و تتعارض وجهة النظر هذه مع النقديين الذين يرون ايجابية أسعار الصرف المعرفة و ملائمتها في دعم الاقتصاديات الرأسمالية في التكيف مع الصدمات الخارجية.

---

١ ـ نفس المرجع، ص: ٢٧.

المطلب الثالث: سمات وخصائص المدارس الاقتصادية المختلفة

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى أهم السمات و السياسات الرئيسية للمدارس الفكرية المختلفة:

	محور الاهتمام	الموائمة الذاتية للاقتصاد بدون تدخل الدولة	آلية انتقال السياسة النقدية	أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الكلية			السياسات المقترح إتباعها
				الناتج	التوظف	الأسعار	
الكلاسيكية	استقرار الأسعار	توجد	مباشرة	لا يوجد	لا يوجد	**يوجد**	**سياسة نقدية تعمل على خلق النقود فقط**
الكينزية	البطالة(عند مستوى أقل من التشغيل الكامل) - فترات الركود - الطلب الكلي الفعال	لا توجد	غير مباشرة	يوجد	يوجد	قد يوجد في دالة التوظف الكامل أو الاقتراب منها	سياسة نقدية نشطة

النقدية	التضخم	توجد	مباشرة +غير مباشرة	يوجد في الأجل القصير لا يوجد في الأجل الطويل	سياسة نقدية غير نشطة		
الكينزية الحديثة	البطالة – فترات الركود- الطلب الكلي	ضعيفة و بطيئة جدا	غير مباشرة	يوجد	يوجد	**يوجد**	سياسة نقدية نشطة
الكلاسيكية الجديدة	التضخم	توجد	مباشرة	يوجد أثر على الأسعار فقط في حالة السياسة المتوقعة. يوجد أثر على الناتج و التوظف و الأسعار في حالة السياسة غير المتوقعة	عدم فعالية السياسة المعلنة على الإنتاج و التوظف		

الكينزية الجديدة	الركود – الطلب الكلي- النمو- الانتاجية- توزيع الدخل	غاية في الضعف إلى حد كبير	غير مباشرة	يوجد أثر لكل من السياسة المتوقعة و غير المتوقعة على المتغيرات الثلاثة	سياسة نقدية نشطة		
اقتصاديات جانب العرض	الركود- الطلب الكلي- النمو- الإنتاجية	توجد	مباشرة +غير مباشرة	يوجد في الأجل القصير. يوجد في الأجل الطويل.	سياسة نقدية أقل توسعية تتبع نظام معدل ثابت لنمو المعروض النقدي		

المصدر : رانيا عبد المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد) رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (غ م) ٢٠٠٥، ص: ٢٨.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للتغيرات في قيمة النقود

إن العبرة في النقود بقوتها الشرائية أو قيمة مبادلاتها بغيرها من السلع و الخدمات و يؤثر ارتفاع الأسعار على كمية ما تشتريه من السلع و الخدمات، فيضعف قوتها الشرائية، وهي في علاقة عكسية مع حركة الأسعار (المستوى العام للأسعار).

و يمكن قياس التغير في قيمة النقود عن طريق متابعو التغير في مستوى الأسعار و التي تتأثر بتيار الإنفاق النقدي أو المدفوعات النقدية، و تيار السلع والخدمات المباعة في الأسواق[١].

الآثار الاقتصادية لتقلبات قيمة النقود:

إن تغير قيمة النقود لها آثارا اقتصادية هامة ، يمكن إجمالها فيما يلي[٢]

أثر التغيرات في قيمة النقود على مستوى الإنتاج: يمكن أن نلاحظ ذلك من ناحيتين:

في حالة انخفاض الائتمان: فإن مخاطر المنظمين تزداد، نظرا لأن الثمن الذي يباع به الإنتاج سوف يكون أقل من الائتمان التي كانت متوقعة عند التفكير في القيام بالمشروع لأول مرة و في هذه الحالة تقل الأرباح، و قد تنعدم أو يحقق المنظم خسائر

و قد يؤدي انخفاض الائتمان إلى انخفاض الإنتاج فتزداد البطالة و تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي.

في حالة ارتفاع الائتمان: قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض البطالة، وازدياد هوامش الربح، و يصبح هناك حافز لدى المنتجين لتوسيع نشاطهم الاقتصادي فيزيد الإنتاج و تنخفض البطالة و يتوسع الطلب.

أثر تغير قيمة النقود على التوزيع: إن تغير قيمة النقود يكون نوعا من إعادة التوزيع المقصود للدخل، لأنه يؤثر في الطبقات المختلفة ، من ذوي الدخول المحدودة الذين ستتحسن دخولهم في حالة انخفاض الائتمان و العكس عند ارتفاعها ، أما بالنسبة لذوي الدخول المتغيرة (الأرباح) فإنهم يكسبون عند ارتفاع الأسعار و العكس عند انخفاضها.

عند ارتفاع القوة الشرائية للنقود (انخفاض الأسعار) فإن هذا يضر بالمركز الاقتصادي للمدينين و يعود بالخير على الدائنين، و بالعكس إذا انخفضت القوة الشرائية يتدهور المركز الاقتصادي للدائنين و يتحسن للمدينين.

---

١ - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٧.

٢ - أنظر: - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٣٠-١٣٨.

- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٩٩-٢١١.

العوامل المحددة لعرض النقود([1]):

يعرف عرض النقد تقليديا على أنه العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي زائد نقود الودائع، و السبب الذي يجعل من الودائع (الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي) جزء من عرض النقود هي تتلخص في كونها سائلة ١٠٠%، و أنه يمكن سحبها بسهولة و تحويلها إلى نقد بسرعة و بدون خسارة.

أما العملة في التداول فهي فقط ذلك الجزء الذي هو خارج الجهاز المصرفي، لأن الجزء المحتفظ به من طرف البنوك غير خاضع للتداول، و إنما يعتبر نقدا احتياطيا تواجه به البنوك أية سحوبات نقدية محتملة على الودائع لديها، لذا فهو لا يدخل ضمن عرض النقد، أما تركيب عرض النقد من حيث نسبة كل عملة في التداول و نقود الودائع إلى مجموع عرض النقد، فهو يختلف من قطر لآخر متأثرا في ذلك بمدى الجهاز المصرفي و العادات المصرفية للأفراد ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي و السياسي للبلاد و القاعدة العامة هي أنه كلما كان الجهاز المصرفي أكثر تقدما، و العادات الصرفية للجمهور أكثر استقرارًا و الوضع الاجتماعي و السياسي العام أكثر أمنا كلما ارتفعت نسبة نقود الودائع إلى عرض النقد و العكس صحيحا. و بصفة عامة الذي يحدد عرض النقود هو: إضافة عن كمية النقود و حجم ودائع الائتمان:

الحجم المتوفر من نقود الأساس المعد للاستعمال كعملة في التداول أو كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي (مقدار الذهب المتوفر، مقدار النقود الأخرى التي تصدرها السلطات النقدية كأوراق نقد ، سياسة البنك المركزي لتوفير الائتمان و كلفته).

عادات الجمهور الصرفية فيما يتعلق بالنسبة التي يرغب أن يحتفظ بها كنقود اعتيادية (عملة في التداول) و كنقود ودائع.

---

١ - عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود و النظرية النقدية، مطبعة العاني، بغداد، ط٢، ١٩٧٦، ص ص: ٩٢-٩٤.

نسبة الاحتياطي النقدي الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لتغطية ودائع الجمهور لديها و لمواجهة السحوبات النقدية و بالتالي تأمين تأسيس سيولة الجهاز المصرفي و كذلك نوعية الجهاز المصرفي فيما يتعلق بالقروض و الاستثمار.

الطلب على الائتمان:العوامل السابقة تحدد الإمكانيات القصوى للبنوك ولكنها لا تحدد الحجم الفعلي للائتمان، و كذلك فهي ترسم الحدود العليا لعرض النقود و لكنها لا تبينه رغبات الجمهور المنعكسة في السوق.

المراجــع

المراجع العربية:

عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ط. ٢٠٠٤،١).

كبداني سيد أحمد، أثر النُّمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية: ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.

بناني فتيحة، السياسة النقدية والنُّمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النُّمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، المجلد السابع نيسان ٢٠١٠.

مقدم مصطفى، بحث حول النُّمو الاقتصادي.

www.startimes.com

جمعة حجازي، مفاهيم التنمية.

www.ina - syrie.com/tbl_images/file٠٤٧٣.pdf

عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة.

www.digitallibrary.univ - batna.dz

عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النُّمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: ٣٤،٣٥ .

www.faculty.mu.du.sa
مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر.
http://www.arab - ency.com
و.و روستو، مراحل النُّمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي العدد الثامن عشر، إبريل ١٩٦٢.
www.al - hakawati.net
زكي قاسم السعدي، مفهوم النُّمو والتنمية الاقتصادية.
http://econ.to - relax.net

المراجع الأجنبية

David, F.R. (٢٠٠١), Strategic Management Concept & Cases, ٨th ed., prentice Hall international, inc., New Jersey.

Hsueh-Liang, Wu, Bou-Wen, Lin, & Chung-Jen, Chen (٢٠٠٧), "Examining Governance – Innovation Relationship in the High – Tech Industries: Monitoring, Incentive and A Fit with Strategic Posture", International Journal of Technology Management, Vol. ٣٩, Issue ١/٢, pp ٨٦ - ١٠٤.

Hunger, David J.& Wheelen, Thomas L. (١٩٩٨), Strategic Management, ٦th ed., Addison-Wesley Longman, inc., U.S.A.

K (١٩٩٣), Exploring ،Johnson, G., & Scholes Corporate Strategy Text & Cases, ٣rd ed., New York.

Kyereboah-Coleman, Anthony (٢٠٠٧), "Corporate Governance and Shareholder Value Maximization: An African Perspective", African Development Review, Vol. ١٩, Issue ٢, Sep., pp ٣٥٠ - ٣٦٧.

Levitt, Arther (١٩٩٩), An Essential Next Step in the Evolution of Corporate Governance Speech to the Audit committee symposium, June ٢٩. Available at: http:// www.theiia.org.

Monks, R., & Minow, N. (٢٠٠١), Corporate Governance, ٢nd ed., Black Well publishers, Malden.

Mondy, R.W., & Premeaux, S.R. (١٩٩٥), Management Concepts Practical & Skills, ٧th ed., New Jersey.

Morrison, Janet (٢٠٠٢), The International Business Environment, Diversity and the Global Economy, Bath press London, London.

NACD (٢٠٠٠a), Report of The National Association of Corporate Directors, Blue Ribbon Commission on Audit Committees: A practical Guide, Washington, DC, NACD. Available at: http:/ www.nacd.org.

OECD (٢٠٠٢), Conflicts of Interest in the Accounting and Auditing System Environment. Available at: http://www.oecd.org.

OECD (٢٠٠١), Steering Group on Corporate Governance, Corporate Governance in OECD, Member Countries; Recent Development and Trends, April. Available at: http://www.oecd.org.

Riley, Andrew (٢٠٠٦), "Take The Reins in Corporate Governance", Communication World, Vol. ٢٣, Issue ٦, Nov. / Dec., pp ٢٨ - ٢٩.

Turban, Efraim & et. al. (٢٠٠٣), Information Technology for Management: Transforming Business in The Digital Economy, ٣rd ed., John Wiley & sons, inc., New York.

Winkler, Adalbert (١٩٩٨), Financial Development Economic Growth and Corporate Governance. Available at: http:// www. Theiia.org.